**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير**

**قسم العلوم الاقتصادية**


مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

**التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي**

# فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل إصلاحات الجيل الثاني في الدول المغاربية– حالة الجزائر– المغرب 2017/2001


**إعداد الطالبات:**

- **دنيا بالعروسي**
- **غنية رضواني**
- **ليلى زبدي**

**تحت إشراف الدكتور:**

**أحمد نصير**


**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| **د طارق قدوري** | **أستاذ محاضر أ** | **رئيسا** |
| **د أحمد نصير** | **أستاذ محاضر أ** | **مشرفا ومقررا** |
| **أ علي ذهب** | **أستاذ مساعد صنف أ** | **مشرفا مساعدا** |
| **أسماء عدائكة** | **أستاذة مساعدة صنف أ** | **مناقشة** |

**السنة الجامعية: 2018/2017**

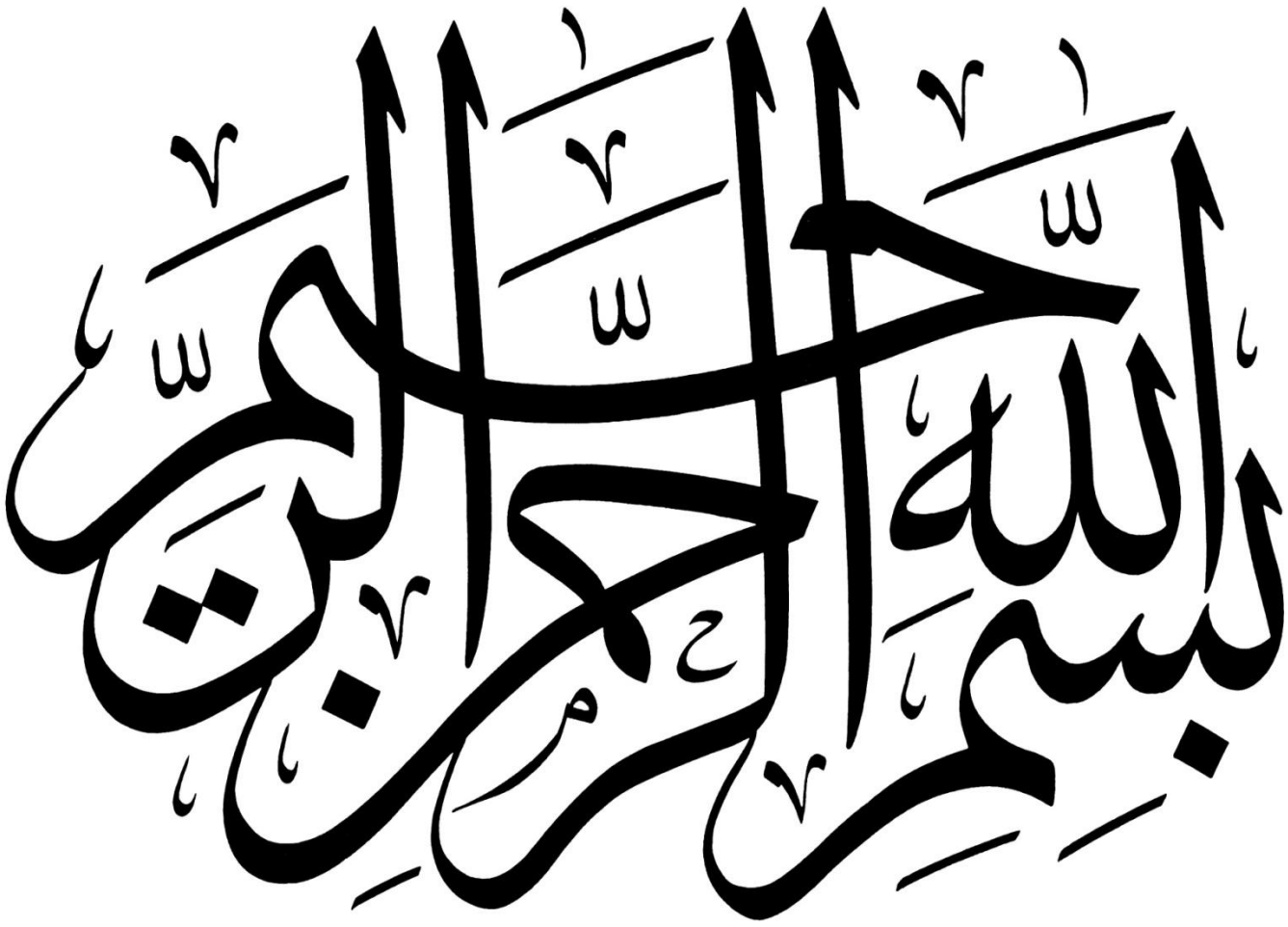
بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

قال الله عز وجل لئن شكرتم لأزيدنكم الحمد الله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ووفقنا لإتمام عملنا هذا، رغم الصعاب، نتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو إبتسامة صادقة.كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير إلى كل من :

إلى أستاذنا ومؤطرنا "أحمد نصير" على صبره الجميل علينا والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة

إلى عمال مكتبة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير على مراعتهم لنا.

وإلى كل من ساهم بصدق في إنجاز هذا العمل.

دنيا - غنية - ليلى

# الإهداء

مهما طال الزمن فإن لكل بداية نهاية ولكل تعب راحة ولكل جهد ثمرة وثمرة جهدي هذه المذكرة التي أهديها إلى:

إلى من تمنيت وجوده اليوم شاء الله أن يرحل إلى من ساندني ودعمني إلى من كان له دور كبير لبلوغي هذا النجاح وتمنى أن يراني إلى" **روح أبي الطاهرة**" أسكنه الله فسيح جنانه.

إلى من معنى التسامح وسعة القلب فيعجز لساني عن ذكرها إلى من يفيض حنانها على قلبي وتسيل دمعتها على خدي فتقر عيني لرؤيتها وصبرت من أجل وصولي إلى هذا المقام "**أمي الغالية**".حفظه الله ذخرا لنا.

إلى جدتي الحنونة "**حمومة**" وجدي العزيز "لعلى"حفظهما الله لنا وأطال في عمرهما.

إلى أخي سندي وأماني "**مُحَمَّد الحاتمي**"و زوجته "ماريا"اللهم بارك لهما وجمع بينهما في الخير.

إلى من لا تحلو الحياة إلا بدونهم إلى من لا تكمن السعادة إلا بوجودهم، إلى من كانوا معي في السراء والضراء أخوتي:"غزالة" "آسيا" "عائشة" "سارة"وإلى أزواجهم "صولي" "عبد العزيز" وإلى أخي المشاكس "عمار"

إلى براعم بيتنا "معتز بالله" "منذر" "أسيل" "خير الدين" "تقوى"

إلى من جمعني به القدر عبر طيات الحياة وشريكها إلى من سكن الفؤاد نصفي الثاني زوجي"**مُحَمَّد الحبيب بالعروسي"و "أمه"**

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى عماتي وخلاتي وأخوالي كل واحد بإسمه

إلى من تقاسمت معهم ضحكتي وفرحتي وعملي هذا "غنية"و "ليلى"أدامهم الله ذخرا لي.

إلى من ولدتهم الأيام لي وعشت معهم أحلى أيام حياتي إلى من ذكرياتهم لم تفارق مخيلتي "صديقاتي المقربات"

إلى كل من ساهم في نجاح هذا عمل إلى كل من أحبني من قريب أو بعيد.

دنيا

# الإهداء

الحمد لله حمدا حتى يبلغ الحمد منتهاه الشكر لله عز وجل الذي من علينا بإنهاء هذا العمل المتواضع أهدي ثمرة جهدنا إلى هادي الأمة ومنير الظلمة سيدنا ومولانا **مُحَمَّد** ﷺ

إلى من كان سندا وقدوة في دنياي و أعطاني القدرة على المواصلة ، إلى من كانت النصيحة لا تفارق شفتيه ووفر لي الإمكانيات للدراسة ، إلى أعز شخص في حياتي "**أبي الغالي**" حفظه الله لي.

إلى التي لا يوجد حرف أو كلمة تبقى صامدة أمام أعمالها الجبارة ولا توجد قصيدة شعر كتبت أو ستكتب تفيها حقها وتعبر لها عن جزيل شكري وعظيم إمتناني ، إلى واحة الأحلام وسراج حياتي ونبع الحنان الصافي و الصدر الحنون الدافي إلى أعظم إمرأة بين نساء الكون...**إليك أمي الغالية** .

إلى كل من كانوا معي في السراء والضراء إخوتي وأخواتي وأخص بالذكر الكتكوتة المشاكسة فداء.

إلى من ساندني ووقف إلى جانبي وشجعني في رحلتي إلى التميز ونجاح زوجي "**عبد البصير لامعة**"و **عائلته**.

إلى جدتاي حفظهما الله لي وأتمنى لهما الصحة والعافية.

وإلى كل خالاتي وأخوالي و عماتي و أعمامي .

إلى من تقاسمت معهم ضحكتي وفرحتي وعملي هذا "ليلى"و "دنيا"أدامهم الله ذخرا لي.

أهدي إلى كل من يعرفوني وإلى كل من وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

**فنيلة**

# الإهداء

لا أجد على شفتي ما أهتف به أجمل من "**الحمد لله**" الذي أتاح ظهور هذا العمل.أهدي ثمرة جهدي إلى:

الروح الطاهرة التي تسكن وجداني.إليك يا أغلى من روحي كم تمنيت وجودك بجانبي هذا اليوم "**أخي الغالي كمال**" أسكنه الله فسيح جنانه.

إلى تاج رأسي وعوني في هذه الحياة إلى الذي تعب لأرتاح وكافح لأنال ورباني على الصبر والقوة والإيمان "**أبي الغالي**"حفظه الله لي وأطال الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة ..إلى من تعبت من أجل راحتي ومصدر الإلهام في نفسي و لمنبع البسمة والتفاني وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب" **أمي** " حفظها الله لي.

فلا شئ عندي أفخر به أعظم من دين أمن به. وأمرأة عظيمة قامت بتربيتي، وأبا أفخر دائما عندما يختتم إسمي بإسمه.

إلى سندي بعد أمي إلى القلب النقي "**سليمة**" التي لم تبخل عليا يوما بعطفها وحنانها.

إلى الذي أرى السعادة في عيونهم ولا تحلو الحياة إلا معهم إخوتي حبيباتي:"خيرة""جيهان" "تسنيم"

إلى البعيدة عن عيني القريبة من قلبي أختي "سناء" الغالية وزوجها "عباس" أسعدهما الله.

إلى نصفي الثاني إلى من لا تكمل الحياة بدونه إلى الأمل المتجدد في الحياة إلى الروح التي سكنت روحي زوجي "**مُحَمَّد ناصر زايد**" وعائلته.

إلى الأخت التي لم تلدها أمي إبنة خالتي "ندى جرو".

إلى أهلي وأحبتي وأخوالي وخالاتي وأبنائهم كل واحد بإسمه.

إلى من تقاسمت معهم ضحكتي وفرحتي وعملي هذا "دنيا"و "غنية"أدامهم الله ذخرا لي.

إلى أروع وأجمل ما أهدتني الحياة .إلى من علمني معنى الصداقة وتقاسمت معهم فرحي وحزني وكل أحوالي إلى أعز صديقاتي.....

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولا تسعهم مذكرتي.

إليك أنت الذي تتصفح مذكرتي الأن.

**الملخص:**

جاءت المذكرة لدراسة إشكالية التوفيق بين السياسة المالية والنقدية في ضبط التوازن الاقتصادي في ظل إصلاحات الجيل الثاني، حالة الجزائر–المغرب(2001-2017)، وقد تناولت في البداية الخلفية النظرية للسياسة المالية والنقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي، لتبرز بعد بذلك دور السياستين النقدية والمالية وكذا التنسيق بينهما في التأثير على النشاط الاقتصادي ومعالجة الأزمات(التضخم–البطالة)وبالتالي تحقيق الاستقرار في مؤشرات الأداء الاقتصادي، وفي الأخير تناولت هذه المذكرة دور السياسة المالية والنقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الجزائر–المغرب، من خلال التعرف أهم الإصلاحات الاقتصادية لجيل الثاني واتجاهات السياستين المالية والنقدية لكلتا الدولتين.

وقد خلصت هذه الدراسة بجانبيها النظري والتطبيقي إلى وجود دور لسياسة المالية والنقدية في معالجة اختلالات التوازن في مؤشرات الأداء الإقتصادية لتحقيق التوازن في مؤشرات الأداء الاقتصادي وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية لكل من الجزائر–المغرب.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة المالية والنقدية، مؤشرات الأداء الاقتصادي، إصلاحات الجيل الثاني.

**Résumé:**

Le mémo est venu étudier le problème de la conciliation entre la politique budgétaire et monétaire pour ajuster l'équilibre économique dans le cadre des réformes de deuxième génération, le cas de l'Algérie-Maroc (2001-2017), traite de la politique budgétaire et monétaire d'abord théorique et les indicateurs de base de la performance économique, de se démarquer après que le rôle de la politique monétaire et fiscale, ainsi que Coordination entre eux pour influencer l'activité économique et faire face aux crises (inflation - chômage) et parvenir ainsi à la stabilité des indicateurs de performance économique Enfin, cette note traite du rôle de la politique budgétaire et monétaire sur les indicateurs de performance économique Algérie-Maroc, Les réformes économiques de la deuxième génération et les tendances des financières et monétaires pour les deux pays, les deux politiques.

L'étude a conclu que le rôle de la politique budgétaire et monétaire dans le traitement des déséquilibres dans les indicateurs de performance économique pour équilibrer les indicateurs de performance économique et atteindre ainsi les objectifs de la politique économique de l'Algérie - Maroc.

**Mots-clés:** politique fiscale et monétaire, indicateurs de performance économique, réformes de deuxième génération.

# قائمة المحتويات

# قائمة المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **الشكر** | |
| **الملخص** | |
| **قائمة المحتويات** | |
| **قائمة الجداول والأشكال** | |
| **المقدمة العامة** | أ – د |
| **الفصل الأول: الخلفية النظرية للسياسة المالية والنقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي** | |
| **تمهيد** | 06 |
| **المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة المالية والسياسة النقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي** | 07 |
| المطلب الأول: ماهية السياسة المالية والسياسة النقدية وضرورة التنسيق بينهما | 07 |
| الفرع الأول: تعاريف عامة حول السياسة المالية وأهدافها وأدواتها | 07 |
| الفرع الثاني: تعاريف عامة حول السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها | 10 |
| الفرع الثالث: ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية | 13 |
| المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي | 15 |
| الفرع الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية | 15 |
| الفرع الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية | 19 |
| المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية والسياسة النقدية بمؤشرات الأداء الاقتصادي | 20 |
| الفرع الأول: علاقة السياسة المالية بمؤشرات الأداء الاقتصادي | 20 |
| الفرع الثاني: علاقة السياسة النقدية بمؤشرات الأداء الاقتصادي | 22 |
| **المبحث الثاني: الدراسات السابقة** | 27 |
| المطلب الأول: عرض الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية | 27 |
| الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية | 27 |
| الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية | 29 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بمؤشرات الأداء الاقتصادي | 29 |
| الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية | 30 |
| الفرع الثاني: الدراسات اللغة الأجنبية | 31 |
| المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية وعلاقتهم بمؤشرات الأداء الاقتصادي | 32 |
| الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية | 32 |
| الفرع الثاني الدراسات باللغة الأجنبية | 34 |
| **خلاصة** | 36 |
| **الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية للسياسة المالية والنقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي حالة الجزائر– المغرب خلال الفترة 2001- 2017** | |
| **تمهيد** | 37 |
| **المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية لكل من الجزائر والمغرب** | **38** |
| المطلب الأول: الجيل الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والمغرب | 38 |
| الفرع الأول: الجيل الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر | 38 |
| الفرع الثاني: الجيل الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية في المغرب | 45 |
| المطلب الثاني: واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر | 54 |
| الفرع الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر | 55 |
| الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر | 60 |
| المطلب الثالث: واقع السياسة المالية والنقدية في المغرب | 69 |
| الفرع الأول: مسار السياسة المالية في المغرب | 69 |
| الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية في المغرب | 71 |
| **المبحث الثاني: دور السياسة المالية والنقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر– المغرب خلال الفترة 2001- 2017** | 76 |
| المطلب الأول: اتجاهات السياسة المالية والنقدية بالجزائر خلال الفترة 2001- 2017 | 76 |
| الفرع الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017) | 76 |
| الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017) | 80 |
| المطلب الثاني: واقع السياسة المالية والنقدية بالمغرب خلال الفترة (2001- 2017) | 84 |
| الفرع الأول: تطور السياسة المالية بالمغرب (2001- 2017) | 84 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية بالمغرب (2001- 2017) | 89 |
| المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية والنقدية لمعالجة الاختلال في مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر والمغرب 2001- 2017 | 92 |
| الفرع الأول: تحقيق السياسة المالية والنقدية للتوازن في مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017) | 92 |
| الفرع الثاني: تحكم السياسة المالية والنقدية في مؤشرات الأداء الاقتصادي بالمغرب خلال الفترة (2001- 2017) | 107 |
| **خلاصة** | 119 |
| **الخاتمة العامة** | 121 |
| **قائمة المراجع** | 126 |

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-2) | محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي. | 41 |
| (2-2) | البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009). | 42 |
| (3-2) | الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية. | 45 |
| (4-2) | تطور مديونية الخارجية المغربية في ظل إصلاحات الجيل الأول خلال الفترة (1981-1988). | 47 |
| (5-2) | المؤشرات الاقتصادية الأساسية للمغرب أثناء وبعد فترة التصحيح الهيكلي. | 48 |
| (6-2) | رؤية 2015 للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. | 52 |
| (7-2) | مخطط تطوير البنية الأساسية. | 52 |
| (8-2) | تطوير الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). | 76-77 |
| (9-2) | تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). | 78 |
| (10-2) | تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). | 79- 80 |
| (11-2) | تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). | 81 |
| (12-2) | تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). | 82 |
| (13-2) | تطور الإيرادات العامة في المغرب خلال الفترة (2001-2017). | 84- 85 |
| (14-2) | تطور النفقات العامة في المغرب خلال الفترة (2001-2017). | 86 |
| (15-2) | تطور الموازنة العامة في المغرب خلال الفترة (2001-2017). | 88 |
| (16-2) | تطور الكتلة النقدية في المغرب خلال الفترة (2001-2017) | 89 |
| (17-2) | تطور مقابلات الكتلة النقدية في المغرب خلال الفترة (2001- | 90 |

| | | |
|---|---|---|
| | 2017). | |
| (18-2) | تطور معدل التضخم بالنسبة لمعدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001-2017). | 93 |
| (19-2) | تطور معدلات البطالة بالنسبة إلى الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001-2017). | 94 |
| (20-2) | تطور معدل النمو بالنسبة للإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001-2017). | 95- 96 |
| (21-2) | تطور رصيد الموازنة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001-2017). | 97 |
| (22-2) | دور سعر البترول في تطور معدل الصرف في الجزائر (2001-2017). | 98 |
| (23_2) | تطور ميزان المدفوعات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001-2017) | 100 |
| (24-2) | تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017). | 102 |
| (25-2) | تطور معدلات البطالة في الجزائر (2001-2017). | 103 |
| (26_2) | تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2017) | 104- 105 |
| (27-2) | تطور معدل الصرف بالنسبة لاحتياطي الصرف في الجزائر (2001-2017). | 105- 106 |
| (28-2) | تطور معدل التضخم بالنسبة لمعدل الإنفاق الكلي في المغرب (2001-2017) | 107- 108 |
| (29-2) | تطور معدل البطالة بالنسبة للإنفاق الكلي في المغرب (2001-2017). | 109 |
| (30-2) | تطور معدل النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق الكلي في المغرب (2001-2017). | 110 |
| (31-2) | تطور رصيد الموازنة العامة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في المغرب (2001-2017). | 111- 112 |

| | | |
|---|---|---|
| (32-2) | تطور ميزان المدفوعات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في المغرب (2001-2017). | 113 |
| (33-2) | تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (2001-2017) | 114 -115 |
| (34-2) | تطور معدل البطالة في المغرب خلال الفترة (2001-2017). | 116 |

# قائمة الأشكال

# قائمة الأشكال


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم. | 23 |
| (2-1) | استخدام السياسة النقدية لمعالجة البطالة. | 24 |
| (1-2) | مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو. | 43 |
| (2-2) | التوزيع النسبي لتخصيصات البرنامج حسب المحاور الأساسية للفترة (2010-2014) | 44 |

# قائمة الإختصارات والرموز

# قائمة الاختصارات والرموز

| الرمز بإختصار | الدلالة باللغة العربية |
|---|---|
| **BAD** | البنك الجزائري للتنمية |
| **BNA** | البنك الوطني الجزائري |
| **CPA** | القرض الشعبي الجزائري |
| **BEA** | البنك الخارجي الجزائري |
| **BADR** | بنك الفلاحة والتنمية الريفية |
| **BDL** | بنك التنمية المحلية |
| **M1** | الكتلة النقدية1= النقود+ الودائع تحت الطلب ( الجزائر) |
| **M2** | الكتلة النقدية2= الكتلة النقدية1+ ودائع لأجل( الجزائر) |
| **M1** | الكتلة النقدية1: النقود الائتمانية+ النقود الكتابية(المغرب) |
| **M2-M1** | التوظيفات تحت الطلب |
| **M2** | الكتلة النقدية2= الكتلة النقدية1+ التوظيفات تحت الطلب(المغرب) |
| **M3** | الكتلة النقدية3+ الكتلة النقدية1+ الكتلة النقدية2+ النقود بمفهومها الواسع |
| **BIP** | الناتج الداخلي الإجمالي |

# مقدمة عامة

**تمهيد:**

أثبتت الأزمات الاقتصادية العالمية أن السياسات تحتل مكان الصدارة في هيكل السياسة الاقتصادية للدولة، وأصبح ينظر إليها على أنها تلعب دور محرك في نشاط الاقتصادي أو دور الكابح له وبالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم، إن السياسة الاقتصادية تشمل مجموعة من السياسات التي تعمل على كل منها على كمية أو أكثر من الكميات الهامة كالسياسة المالية والسياسة النقدية.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، فهي تتميز عن غيرها من السياسات بالأدوات المستخدمة، وهي الإيرادات العامة والنفقات العامة، ويجمعهما الميزانية العامة، فالسياسة المالية تباشر عن طريق التأثير الذي تقوم به الدولة على الإيرادات العامة أو النفقات العامة أوعليهما معا، فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تتضمنه من تكييف كمي لحجم النفقات العامة والإيرادات العامة، وتسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانية المتاحة لها، مما يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وتعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني حيث تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات والوسائل المتاحة كما أن السياسة المالية جزاء مهما من السياسة الاقتصادية الكلية فهي الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الاقتصادي، وكون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسات الاقتصادية الكلية، فإن ذالك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسات الاقتصادية الأخرى، وبالأخص مع السياسة المالية باعتبارهما أكثر السياسات استخداما في مختلف الدول من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، والذي ينجر عنه توفير فرص العمل والحد من البطالة، وكذا تنشيط الأداء الاقتصادي.

ومع ظهور الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها معظم الدول النامية التي تريد أن تعتمد الأساليب العلمية المتطورة لتسيير اقتصادها، عرف الاقتصاد الجزائري والاقتصاد المغربي تطورات اقتصادية وتحولات عميقة هامة منذ الشروع في الإصلاحات، فإن كل منهما تسعى جاهدة لانتهاج السياسة المالية والنقدية الرشيدة التي تعمل على تحسين البيئة السياسية والقانونية التي تستوجب على المؤشرات الاقتصادية لاجتذابها لهذه الدولة، فنجد أن الجزائر رغم مناخها الاستراتيجي إلا أنها دائمة العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والمرسومة وتهيئة أفضل السبل وتسهيل عمل السياسات التي لها علاقة في تحسين القوانين المتعلقة بالإصلاحات فنجد أن دولة المغرب تسعى لتحقيق نفس الأهداف.

❖ **الإشكالية الرئيسية:**

من هنا تظهر أهمية السياسة المالية والسياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتهم الفعالة في تحقيق الاستقرار (التوازن) الاقتصادي، كما تختلف كلاهما في الحياة الاقتصادية باختلاف النظم الاقتصادية و السياسة السائدة في المجتمع، وكعينة من هذه النظم المختلفة اخترنا إجراء دراسة على السياسات المالية والنقدية لدولة الجزائر والمغرب ودورها في أهم مؤشرات الاقتصادية الكلية.

يتمثل الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا هاته في السؤال المحوري التالي :

**– ما مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية في الدول المغاربية الجزائر– المغرب؟**

ومن خلال هاته الإشكالية يمكننا طرح تساؤلات فرعية نراها ضرورية للوصول إلى إجابات المشكلة :

- ما المقصود بالسياسة المالية؟ وما هي أهدافها الرئيسية؟
- إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين السياسة المالية و السياسة النقدية، وكيف يتم التنسيق بينهما؟
- فيما تكمن العلاقة بين السياسة المالية والنقدية بمؤشرات الأداء الاقتصادي؟
- كيف تعمل السياسة المالية والنقدية في ضبط التوازن الاقتصادي بالجزائر والمغرب؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

و كإجابة مبدئية عن التساؤلات الفرعية نفرض:

– تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية وتنفذ خططها ومشاريعها عن طريق اعتماد النفقات اللازمة لذلك.

– يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.

– من دعائم نجاح الإصلاح الاقتصادي اتساع حجم النفقات العامة.

– إن التنسيق الفعال بين السياستين النقدية والمالية يعود بالإيجاب على أداء أدوات السياستين.

❖ **مبررات اختيار الموضوع:**

توجد عدة أسباب تدفعنا لاختيار هذا البحث نوجزها في أسباب ذاتية أخرى موضوعية حيث يمكن حصرها فيما يلي:

- يندرج الموضوع في إطار تخصصنا اقتصاد نقدي و بنكي.
- تتمثل أسباب ودوافع اختيار الموضوع في أسباب شخصية تتمثل في رغبة الطلبة في الاطلاع على مختلف الجوانب التي يتناولها الموضوع الدراسة بالإضافة إلى أسباب موضوعية تمثلت في الأهمية البالغة لفعالية السياسة المالية والنقدية وهدفها في تحقيق التوازنات الاقتصادية واهتمامها بمؤشرات الأداء الاقتصادي.

❖ **أهداف الدراسة و أهميتها:**

ستهدف هذه الدراسة التحليلية إلى فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الكلية في ظل الإصلاحات الجيل الثاني في الدول المغاربية: حالة الجزائر، المغرب (2001-2017). هذا كهدف أساسي، كما أن هناك أهداف ثانوية كالتالي:

- محاولة فهم و تطور السياسة المالية والسياسة النقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي.
- التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (ميزان المدفوعات، التضخم..) وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- معرفة مسار السياسة المالية والنقدية في الجزائر والمغرب أهم الإصلاحات المتعلقة بهما.
- التعرف على مدى مساهمة وكذا إدراك التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في ضبط التوازن الاقتصادي العام في الجزائر والمغرب.

❖ **حدود الدراسة:**

حددت الدراسة بإطار مكاني وزماني، حيث تناولنا في الإطار المكاني كل من الجزائر والمغرب، أما الإطار الزماني فارتبط بالفترة ما بين 2001-2017. وذلك بسبب دراسة كل من التطورات الحاصلة في السياسة المالية والنقدية للبلدين وما مدى دورهم في المؤشرات الاقتصادية.

❖ **المنهج و الأدوات المستخدمة:**

لانجاز هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من اجل وصف فعالية السياسة المالية والنقدية،كما استخدمنا في الفصل الثاني المنهج التحليلي التطبيقي بهدف تحليل الجداول المتعلقة بالدراسة. أما بالنسبة لأدوات الدراسة فقد اعتمدنا على: الكتب، الأطروحات، المجلات، الملتقيات والأبحاث والدراسات المقدمة في شكل تقارير من مختلف المراكز الوطنية والدولية، سواء عن طريق المواقع الإلكترونية أو المناشير، أو التقارير الرسمية.

❖ **محتوى البحث:**

من اجل التحكم في الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول والذي كان بعنوان الأدبيات النظرية للسياسة المالية والنقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي، تناولنا فيه الشق النظري، فحاولنا الإلمام بعموميات السياسة المالية والنقدية في الفكر الاقتصادي، ثم الحديث على أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي حيث كان الاختتام بعرض دراسات متعلقة بالسياسة النقدية والمالية ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

أما الفصل الثاني والذي تناولنا فيه الدراسة التطبيقية، حيث جاء بعنوان الدراسة الميدانية للسياسة المالية والنقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، المغرب – خلال الفترة 2001- 2017.

من خلال التطرق إلى كل من واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر والمغرب. وأخيرا فقد درسنا في المطلب الأول والثاني كل من عموميات حول مؤشرات السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة وجاء المطلب الأخير والذي يوضح فعالية السياسة المالية والنقدية على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر و المغرب.

# الفصل الأول

# الخلفية النظرية للسياسة المالية والنقدية

# ومؤشرات الأداء الاقتصادي

**تمهيد:**

تعد السياسات المالية والنقدية أكثر الوسائل أهمية للسياسات الاقتصادية الكلية، والمعتمدة من قبل سلطاتها المالية والنقدية، وهذه الأهمية لم تكن وليدة الصدف، وإنما نتيجة لعدة مراحل مرت بها هاتين السياستين، فاليوم تستخدم أدواتهما في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يلم به من كرب وأزمات، وعليه من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها.

تعود الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها مؤشرات الأداء الاقتصادي، لاعتبارها الأهداف النهائية لأي سياسة اقتصادية، فهي مرآة عاكسة للوضعية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، حيث تعتبر هذه المؤشرات من أهم أهداف السياستين المالية والنقدية، لأن التنسيق بين هاتين السياستين وعلاقتهما بمؤشرات الأداء الاقتصادي سوف ينتج عنه بلوغ الأهداف الإنمائية للبلاد.

كل هذا وأكثر سوف يخص بمزيد من التفصيل ضمن هذا الفصل، والذي يقوم على المباحث التالية:

**المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة المالية والسياسة النقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي**

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

## المبحث الأول: الأدبيات النظرية للسياسة المالية والسياسة النقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي

شكلت العوامل والتقلبات الاقتصادية دورا هاما في إبراز الحاجة إلى وجود إجراءات من شأنها السيطرة على الجوانب السلبية لهذه العوامل، واستغلال الجوانب الإيجابية منها، تجسدت هذه الإجراءات والتوجهات في السياسة المالية والنقدية اللتان أصبحتا جزءا مهما من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لهذا استدعت الدراسة التطرق إلى ماهية كلتا السياستين وعلاقتهما بمؤشرات الأداء الاقتصادي.

### المطلب الأول: ماهية السياسة المالية والسياسة النقدية وضرورة التنسيق بينهما

إن تعدد وتشعب الدراسات الاقتصادية دعت إلى وجوب تحديد معنى للسياسة المالية والنقدية يتناسب مع التطور الذي تشهده الأوضاع الاقتصادية الراهنة وتحديد مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### الفرع الأول: تعاريف عامة حول السياسة المالية وأهدافها وأدواتها

للسياسة المالية موقعها مابين السياسات الأخرى نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية إذ أن تأثيرها يكون على معظم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قصد تحقيق مستوى أعلى من الدخل الوطني من جهة والحد من انتشار التضخم والكساد والبطالة من جهة أخرى، وعليه سنتطرق في هذا الفرع إلى كل من مفهوم السياسة المالية وأدواتها وكذا أهدافها.

**1- تعاريف عامة حول السياسة المالية:**

لا يوجد تعريف محدد للسياسة المالية الذي يتم وفقا للوظائف والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيقها، وعلى هذا فإن الفكر الاقتصادي يزخر بعدة تعريفات للسياسة المالية نذكر منها ما يلي:

***التعريف الأول:** "هي برنامج عمل تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"[1].

***التعريف الثاني:** "السياسة المالية مشتقة من الكلمة الفرنسية "FISC " والتي تعني بيت المال أو الخزانة وعلى ذلك فإن المصطلح كان مرادفا لمصطلح المالية العامة كما هو مستخدم في اللغة الانجليزية لكي يضم الإيراد

[1] حامد عبد المجيد دراز، **"السياسات المالية"**، دار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2004، ص: 21.

الحكومي والنفقات وسياسة الدين العام، ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي"[1].

***التعريف الثالث:**"بأنها عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يستتبع هذا النشاط من آثار لمختلف القطاعات للنشاط الاقتصادي الوطني، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق الأهداف المعينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن "السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة".

**2- أهداف السياسة المالية:**

طالما أن السياسة المالية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية، فإنها تسعى إلى إدراك نفس أهدافها فالسياسة المالية تسعى إلى تحقيق ما يلي :

**2-1 تحقيق الاستقرار الاقتصادي:** يشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني[3].

**2-2 تخصيص الموارد:** تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة، وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق العام، المخصصة لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن الاستخدام[4].

---

[1] عبد الحفيظ يحياوي ، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر** 1970-2009 "، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011- 2010)، ص: 12.

[2] عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسات المالية**"، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بيروت، لبنان، 1992، ص: 12.

[3] مسعود دراوسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر** 1990-2004"، (أطروحة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006)، ص: 79.

[4] السيد عطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، وضبط التضخم**"، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1993،ص: 75.

**2-3 التوزيع العادل للثروات والدخل:** تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة[1].

**2-4 التوازن العام:** التوازن بين مجموعة الإنفاق القومي "نفقات الأفراد، الاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات حكومة " وبين مجموعة الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة[2].

**3-أدوات السياسة المالية:**

تمثل أدوات السياسة المالية تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة المالية:

**3-1 النفقات العامة:** هي" مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة سدادا لحاجة عامة، فالحكومة تقوم بأداء خدمات عامة مختلفة الغرض منها حماية المواطنين وزيادة رفاهيتهم العامة ويستلزم لأداء هذه الخدمات إنفاق من قبل الحكومة"[3].

**3-2 الإيرادات العامة:** حتى تستطيع الدولة أن تُمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة يجب عليها أن تحدد مصادر الإيرادات العامة والتي تُعتبر دخولا للدولة تُمكنها من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وبالتّالي يُمكن تعريفها على أنّها: " مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي"[4].

**3-3 عجز الموازنة:** وهي "سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام، حيث تعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي"[5].

**3-4 القروض العامة:** في كثير من الأحيان تحتاج الدولة إلى مبالغ كبيرة لتغطية إنفاقاتها، التي لا تتحملها إيراداتها الدورية وبالأخص الضرائب، مما يدفع بالدولة اللجوء إلى الاقتراض، وتعرف هذه العملية بالقرض العام، وهو

---

[1] صالح صالحي، **"المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل السياسات والمؤسسات"**، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر ، 2006، ص: 498.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **"السياسات الاقتصادية"**، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ،1997، ص: 241.

[3] عبد المنعم فوزي، **"المالية العامة والسياسات المالية"**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000 ، ص: 41.

[4] نسيمة بن يحي ، **"أثر صدمات أدوات لسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2سبتمبر 2014، جامعة لمدية، الجزائر، ص: 236.

[5] هيفاء غدير غدير، **"السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص: 17.

مصدر من مصادر الإيرادات العامة للدولة وإن كان لا يتصف بالدورية والانتظام، تلجأ إليها الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد استنفذت كافة إيراداتها [1].

**الفرع الثاني: تعاريف عامة حول السياسة النقدية و أهدافها و أدواتها**

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها، آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. وعليه سنتطرق في هذا الفرع إلى كل من مفهوم السياسة النقدية و أهدافها وكذا أدواتها.

**1- تعاريف عامة حول السياسة النقدية:**

لقد تعددت تعاريف السياسة النقدية وفيما يلي سوف نعرض أهمها:

***التعريف الأول:** عرّف الاقتصاديون السياسة النقدية "بأنها مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان (البنك المركزي)، وذلك بإحداث التأثيرات على كمية النقود أو كمية وسائل الدفع، وهو ما يعرف بعرض النقود بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة"[2].

***التعريف الثاني:** تعرّف على أنها "ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"[3].

***التعريف الثالث:**" تعرّف على أنها الإستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية الوطنية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج الوطني بالقدر الذي يضمن الوصول إلى استقرار الأسعار المحلية[4].

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن "السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة".

---

[1] أميرة إدريس، **"تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري1980--2014"**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016 )، ص: 63.

[2] علي بطاهر، **"إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات التمويلية"**، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2005- 2006)، ص: 57.

[3] فوزي القيسي، **"النظرية النقدية"**، ط1، دار التضامن، بغداد، 1964، ص: 258.

[4] إكن لونيس، **"السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة2000-2009"**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص :نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، 2010-2011)، ص: 09 .

**2- أهداف السياسة النقدية:**

تتسم السياسة النقدية بجملة من الأهداف المرجوة من وراء تنفيذها، لتكون هذه الأهداف في مضمونها ساعية إلى تحقيق الاستقرار والثبات في القطاع الاقتصادي، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي[1]:

**2-1 استقرار سعر العملة:** الهدف من مراقبة الائتمان المصرفي هو العمل على استقرار قيمة العملة الوطنية، وذلك من خلال الحد من التوسع المفرط في عرض النقد وأثره الضار على قيمة العملة الوطنية، وبنفس الوقت يلتزم البنك المركزي بالحفاظ على حجم مناسب من الاحتياطات الدولية وعدم التوسع المفرط في إقراض الحكومة لتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية.

**2-2 استقرار مستوى الأسعار:** يرى البعض أن استقرار الأسعار هو الهدف المركزي للسياسة النقدية من خلال مراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدينين،مما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الأطراف، فمن الواضح أن لتحقيق استقرار الأسعار والسياسات النقدية يجب أن تكون متسقة، وعدم الاتساق سيؤدي إلى دون المستوى الاقتصادي[2].

**2-3 تشجيع النمو الاقتصادي:** تساهم السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرفي، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي[3].

**2-4 تحسين ميزان المدفوعات:** تلعب السياسة النقدية دورا مهما في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية للتحرك إلى داخل البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحد من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذ نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته[4].

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي وآخرون، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص: 260,261.

[2] Pawel Marszalek, **"Coordination of monetary and fiscal policy",** Volume 3, Number 2, The Poznan University of Economics, 2003, p: 42.

[3] هيل عجمي جميل الجنابي وآخرون، مرجع سابق، ص: 262.

[4] نفس المرجع ، ص: 263.

**3- أدوات السياسة النقدية:**

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات غير مباشرة وأخرى مباشرة يمكننا التعرف عليها فيما يلي[1]:

**1-3 الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية:** الغرض الأساسي من استخدامها هو التأثير على كمية الائتمان المصرفي، وتتمثل في:

**1-1-3 نسبة الاحتياطي القانوني:** ويقصد بها "النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية، فعندما يرغب البنك المركزي في تخفيض حجم الائتمان المصرفي فإنه يبادر برفع نسبة الاحتياطي القانوني، وبذلك يستبعد في الحال بعض من الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية وتحول بالتالي دون استخدامها كأساس للتوسع في منح الائتمان وخلق الودائع، وقد يؤدي إلى تخفيض القروض الموجودة ويظهر ذلك جليا عندما تظهر في اقتصاد أي دولة تيارات تضخمية، فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤثر على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان".

**2-1-3 عمليات السوق المفتوحة:** يقصد بها "قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم بشراء الأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية ويدفع مقابلها شيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية وبالتالي تساهم في زيادة المعروض النقدي، أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فإن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية، ومن المفترض أن يدفع المشترون مقابل ذلك شيكات مسحوبة على البنوك التجارية ولصالح البنك المركزي"[2].

**3-1-3 معدل إعادة الخصم:** عبارة عن "سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية، فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود والعكس صحيح"[3].

**2-3 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:** والهدف الأساسي منها التأثير على نوع الائتمان ووجهته ليس في مقاديره فقط، وتتمثل هذه الأدوات في:

---

[1] عمار بوزعرور، "**السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–**"، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص ص:116-120.

[2] جميلة وجدي، "**السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015- 2016)، ص: 17.

[3] سامر بطرس جلدة، "**النقود والبنوك**"، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن ، 2009، ص: 136.

**1-2-3 سياسة تأطير القروض:** تهدف إلى الحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان بشكل مباشر، ففي الاتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية إجبارية للقروض، بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض، وهكذا من سنة لأخرى يجب أن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا[1].

**2-2-3 السياسة الانتقائية للقروض:** ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات[2].

**3-2-3 وضع حد أقصى لسعر الفائدة:** قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد[3].

**الفرع الثالث: ضرورة التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية**

إن الضرورة في الواقع تدعو إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، ويجب أن تطبق كلا السياستين في نفس الطريق حتى لا يكون هناك تعارض، لأن كلتا السياستين ضروريتين حتى تدعم إحداهما الأخرى.

**1- مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:** إن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتم على مستويين محلي ودولي، على المستوى المحلي يقصد به: " آلية تحكم العلاقة بين سلطتين مستقلتين تماما (الحكومة والبنك المركزي)، ضمانا لعدم وقوع آثار غير مباشرة لإحدى السلطتين، في سبيل تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما"، أما التنسيق بين السياستين على المستوى الدولي، فيقصد به:" القواعد أو المبادئ التي تتجاوز القوميات، والتي تم الاتفاق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء، على تفويض المسؤوليات الرئيسية إلى حكومات الدول، مع

[1] فتيحة بنابي، **"السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009)، ص: 115.

[2] ياسين عبد الله ، **"دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر–"**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013- 2014 )، ص ص: 28- 29.

[3] علي سنوسي، **"محاضرات في النقود والسياسة النقدية"**، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية، المسيلة، الجزائر، 2014- 2015، ص: 130.

وضع حدود تقيد من حريتها الكاملة في التصرف"[1]، والتنسيق، الذي يُفهم على أنه العملية التي يمكن من خلالها للسلطتين المستقلتين، والبنك المركزي والحكومة، التفاوض بشأن استراتيجياتهما، يخلق أيضاً بيئة يمكن فيها لهذه السلطات أن تحقق سياساتها بشكل فعال، و سيؤدي عدم التنسيق إلى مزيج غير مثالي للسياستين[2].

**2- أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:** نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين المالية والنقدية، فإن التنسيق بينها وبين أهداف كل منها أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها، فأهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتهما على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظرا لوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، ولإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وللتخفيض من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير[3]. كما أن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية ولا يمكن للدولة أن تهمل ذلك، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة عن تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من أهداف[4].

**3- العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية:** يمكن استخدام كل من السياستين من أجل تحقيق أهدافهما ولاسيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي[5]، فإذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من حالة ركود تستخدم الدولة سياسة مالية توسعية عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبنفس الوقت يتم تطبيق سياسة نقدية توسعية والتي تتم عن طريق انخفاض سعر الفائدة، وهذا يساعد على زيادة الاستثمار الذي ينعكس على زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد، أما إذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم فالعكس صحيح، يتم تطبيق سياسة مالية ونقدية انكماشية[6].

---

[1] بهاء الدين طويل، "**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر:2009-2010**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015- 2016)، ص: 71.

[2] Arnaud Diemer, **"INFLATION Grands Problèmes économiques contemporains",** 1ère année de licence, Université d'Auvergne, p: 13.

[3] حسن توكل أحمد فضل، "**أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014**"، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد1، العدد 2 نوفمبر 2016، جامعة الحدود الشمالية، ص: 88.

[4] سعاد سالكي، "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010)، ص: 18.

[5] **Leopold von Thadden, Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt: some further monetarist arithmetic,** Economic Research centre of the Deutsche Bundesbank, Discussion paper 12/03, June 2003, p: 02.

[6] الشيخ أحمد ولد الشيباني، "**فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي –دراسة حالة موريتانيا–**"، (مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012- 2013) ، ص ص:16-17.

**المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الاقتصادي**

تسعى معظم الدول إلى تحقيق التوازن في مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي، وعلى اختلاف أهميتها تم تقسيمها إلى داخلية وخارجية، وعلى هذا الأساس نقوم بالتطرق إلى أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي والمتمثلة في:

**الفرع الأول: مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية:**

تنقسم مؤشرات الأداء الاقتصادي إلى مايلي:

**1- التضخم:**

تعد ظاهرة التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية والتي لم توصف بتعريف واضح ومحدد، وعلى الرغم من صعوبة تحديد مفهومها إلا أن معظم الدول تسعى لمعالجتها وتحديد قياسها .

**1-1تعريف التضخم:** ويعرّف على أنه: "ارتفاع غير متوقع في الأسعار، كما يتولّد عن زيادة حجم تيار الإنفاق النقدي، بنسبة أكبر من الزيادة في عرض السلع والخدمات"[1]. وعليه يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية[2]:

- ✓ بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.
- ✓ حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.
- ✓ حدوث زيادة في كمية النقود بنسبةٍ أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

**2-1 قياس التضخم:** تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسين يتمثل الأول في قياس التغيرات التي حدثت في مستويات الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم.

**1-2-1 الطريقة الكلية أو طريقة الناتج الوطني:**

يسمى بالرقم القياسي العام للأسعار، وهو يعبر عن أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة في دولة معينة وبالتالي فهو يعبر عن أسعار الناتج الكلي.

**2-2-1 طريقة العينات:**

ويتم بموجبها اختيار مجموعة معينة من السلع والخدمات ذات أهمية اقتصادية في حياة المجتمع كأفراد أو مشروعات أو قطاعات وتجري دراسة تطور أسعارها خلال فترة زمنية محددة.

---

[1] فكري أحمد نعمان، **"النظرية الاقتصادية في الإسلام"**، ط1، دار القلم، دبي، 1985، ص: 322.

[2] أحمد محمّد صالح جلال، **"دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة الجمهورية اليمنية(1990/2003)"**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005)، ص:21.

والأرقام القياسية التي تنشرها عادة الجهات الرسمية والتي تستخدم كمعبر عام عن ظاهرة التضخم في بلد ما، تتوقف درجة تعبيرها الحقيقي لهذه الظاهرة، على مدى دقة وشمول أثمان السلع والخدمات التي تتكون منها هذه الأرقام وعلى طريقة تركيبها، ونجد نوعان من الأرقام القياسية[1]:

- **السعر القياسي البسيط:**

الرقم القياسي التجميعي البسيط هو عبارة عن حاصل قسمة مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس، حسب المعادلة التالية:

$$I = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} * 100$$

ثم تجري بعد ذلك عملية استخراج الوسط الحسابي بجميع الأسعار القياسية للسلع موضوع المقارنة، ويكون هذا الرقم الذي يستخرج بموجب هذه الطريقة هو الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع التي يمكن بحثها. ولكن يعاب على هذا الرقم القياسي البسيط بأنه يعطي نفس الأهمية النسبية للسلع المراد مقيس أسعارها لذلك تستخدم أيضا الطريقة الثانية وهي طريقة الأسعار القياسية المرجحة.

- **السعر القياسي المرجح:**

يستخدم هذا الرقم للتغلب على عيوب الرقم التجميعي البسيط وفي هذه الطريقة:

✓ **رقم لاسبير:**

في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة المقارنة ولهذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس ويمكن تعريف هذا الرقم كما يلي:

$$I = \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100$$

$\Sigma PnQ0$: تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة

$\Sigma P0Q0$ :تمثل قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

[1] أمينة دبات، **"السياسة النقدية و استهداف التضخم بالجزائر"**، (مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر)، ص ص: 75- 77.

✓ **رقم باش:**

في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات فترة المقارنة ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة.

$$I = \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} * 100$$

$\Sigma PnQn$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة . $\Sigma P_0$ : قيم كميات سنة المقارنة بأسعار الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس .

**2- البطالة:**

تعد ظاهرة البطالة من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وعدم تحقيقها ينعكس سلبا على هدف التشغيل الذي يشير إلى الاستخدام الكامل لكل عوامل الإنتاج.

**1-2 تعريف البطالة:** تعرّف البطالة بأنها: " ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل"[1].

**2-2 قياس البطالة:**

عادة ما يقاس من قبل الجهات الرسمية كنسبة من القوة العاملة أي الفئة النشطة في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشطة[2]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشطة}} \times 100$$

**3- النمو الاقتصادي:**

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يعكس حقيقة الأداء الاقتصادي بصفة عامة ويبرز الوضعية الاقتصادية، كما أنه يعبر على مدى تحسين رفاهية أفراد المجتمع.

[1] مجيد على حسين و عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار الهدى للنشر، الأردن، ص: 327.

[2] نفس المرجع ، ص: 328.

**1-3 تعريف النمو الاقتصادي:** يعرف على أنه عبارة عن ظاهرة كمية يتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني[1] . ولذلك فإن النمو الاقتصادي يعني[2]:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ✓ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

**2-3 قياس النمو الاقتصادي:**

يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا بإستخدام مايسمى بمعدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية[3]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t - \text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t-1}{\text{متوسط الدخل الحقيقي في الفترة } t-1} \times 100$$

يستخدم هذا المعدل فقط لقياس النمو في الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين، ولا يستخدم لقياس معدل النمو المركب.

يمكن حساب معدل النمو المركب $(CM_c)$ بالطريقة التالية :

$$Y_N = Y_0(1 + CM_c)^N$$

$$CM_c = \sqrt[N]{\frac{Y_N}{Y_0}} - 1$$

حيث :

$CMc$: معدل النمو المركب. :

$N$: فرق عدد السنوات بين أول و آخر سنة.

$Y0$: متوسط الدخل الحقيقي لسنة الأساس.

$YN$: متوسط الدخل الحقيقي لآخر سنة $(N)$.

---

[1] ميلود أوعيل، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة: 1990- 2010**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014)، ص: 08.

[2] محمد بلوافي ، "**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر1970-2011**"، (أطروحة مقدمة لنيل بدرجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013)، ص: 178.

[3] أمال معط الله ، "**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر1970-2012**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015) ، ص ص: 119-120.

على الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يعتبر من أكثر المعايير استخداما وصدقا عند قياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد، من بينها أن إحصائيات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة، وكذلك فإن أساس المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك في صحته ودقته نظرا لاختلاف الأساليب والطرق التي يحسب البناء عليها.

**4- الموازنة العامة:**

تعرف بأنها: "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مالية مقبلة، تعدها أجهزة الحكومة، وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار ما يسمى بالنظام (أو المرسوم) الميزانية، الذي يجيز بهذه الأجهزة تنفيذ الميزانية بجانبيها التحصيلي والإنفاقي"[1].

**الفرع الثاني:مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي:**

من أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجي سعر الصرف وميزان المدفوعات، لأنهما يحددان العلاقات الخارجية للبلد ووضعها المالي بالنسبة لدول العالم الأخرى.

**1- سعر الصرف:**

يعرّف على أنه: "عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"[2].

**2- ميزان المدفوعات:**

يعرف ميزان المدفوعات على أنه: "سجل تسجل فيه المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها وذلك لمدة معنية غالبا ما تكون سنة"[3].

[1] محمد شاكر عصفور، "**أصول الموازنة العامة**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الأردن، ص: 03.

[2] فاطمة الزهراء بن حمودة، "**أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010)، ص: 33.

[3] ناهض قاسم قدرة، "**اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013)، ص: 12.

## المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية و السياسة النقدية بمؤشرات الأداء الاقتصادي

تستخدم الدولة السياسات النقدية والمالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار النقدي وضمان المحافظة على قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وتشجيع النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في ظل الاستقرار في مستوى الأسعار.

### الفرع الأول: علاقة السياسة المالية بمؤشرات الأداء الاقتصادي

وبما أن السياسة المالية هي عبارة عن أداة في يد الدولة يمكن لها استعمالها في التأثير على النشاط الاقتصادي، فإن توجيهها سيكون من منطلق تحقيق هذه الأهداف وذلك من خلال التأثير على مؤشرات الأداء الاقتصادي بما يتناسب ويتماشى مع الوصول إلى هذه الأهداف.

#### 1- علاقة السياسة المالية بمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية:

تبرز علاقة السياسة المالية بمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية من خلال الوسائل المستخدمة لضبطها:

#### 1-1علاقة السياسة المالية بالتضخم:

من بين الوسائل التي تستخدمها السياسة المالية لضبط التضخم، السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام وكذلك القرض الحكومي[1]:

**1-1-1دور السياسة الضريبية في ضبط التضخم**: تعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيدي الأفراد عن طريق التحويلات في دخولهم أو عن طريق زيادة الأسعار وتقليل المسافة بين الحجم النقدي والأموال الحقيقية، ويزداد دور السياسة الضريبية أهمية لقاء إحداث تخفيضات هامة في النفقات الحكومية، وبالتالي يكون أكثر التدابير المالية فعالية لمقاومة التضخم هو السياسة الضريبية التي يبدو أن لها أعظم احتمالات النجاح.

**1-1-2دور الإنفاق العام في ضبط التضخم**: بما أن إجمالي الإنفاق هو السبب الأول للتضخم فإن التخفيض في الإنفاق العمومي يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية، وعندما تتضمن السياسة المالية تغييرا في مستوى الإنفاق فإن نتائج توزيع الدخل تكون قوية أيضا، ومع ذلك فإن أخطر أنواع التضخم يحدث في فترات الإنفاق العالي.

[1] السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص: 385.

**3-1-1 أثر القرض الحكومي وسداده:** يمكن لأشكال الاقتراض ومصادر الأموال المستغلة معالجتها بشكل مستقل للتأثير على حجم الطلب وبالمثل فإن قرار سداد الدين أو عدم سداده من الفائض الجاري يؤثر في ضبط التضخم.

**2-1 علاقة السياسة المالية بالبطالة:**

ومن أبرز طرق السياسة المالية لمحاربة البطالة وتحقيق العمالة ما يلي[1]:

**1-2-1تخفيض الضرائب كتدبير مالي:** إن التخفيض في معدلات الضرائب في فترات الكساد يشجع على الإنفاق ويترك النقود في أيدي الأفراد للاستهلاك والاستثمار، وتخفيض الضرائب مؤسس بصفة أولية على اعتبار أنه لو لم تستعمل الموارد كاملة فليست الضرائب مطلوبة لتقليل الإنفاق الخاص، إذا كان التوظيف ينخفض بينما الأسعار ترتفع فإن الأمر يتطلب ضوابط مباشرة على الأجور والأسعار أو برنامجا يؤثر مباشرة على التوظيف مثل الأشغال العامة، وللتخفيضات الضريبية تأثيرا مضاعفا من خلال تحفيز الطلب الإضافي عن السلع الاستهلاكية المنزلية، وبالمثل يمكن للحكومة إجراء تخفيضات ضريبية كحافز اقتصادي.

**2-2-1زيادة النفقات الحكومية:** إن التوسع المباشر في العمالة الكاملة ينشأ عندما تقوم الحكومة من خلال الضرائب الاقتراض والإنفاق، وهذا النوع يزيد من النشاط الاقتصادي ويمكن التأثير على البطالة بعمل غير مباشر من خلال تشجيع الاستثمار الخاص[2].

**3-1 علاقة السياسة المالية بالنمو الاقتصادي:**

يتضح لنا دور السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي يتمثل في التغيير المخطط للإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أو خفض الناتج الوطني في حالة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام[3].

---

[1]Ndari Surjaningsih,**"The impact of fiscal policy on the output and inflation",** Bulletin of Monetary Economics And Banking, April 2012, p : 371 .

[2] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان عايب، **"البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص:61.

[3] أمال أبو بكر منطقية، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا منذ عام 1992**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2011)، ص: 28.

### 4-1 السياسة المالية ومواجهتها لعجز الموازنة:

السياسة المالية هي العلاج من عجز الموازنة العامة للدولة خاصة عندما تتجاوز حد معين (5% منPIB ) على الأكثر وبالتالي تستخدم السياسة المالية كأحد الأدوات المالية المختلفة لعلاج ومواجهة هذا العجز، ويتم مواجهتها على مرحلتين هما[1]:

المرحلة الأولى: العمل على خفض نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي عن أقل نسبة ممكنة ويتم ذلك عن طريق العمل بشكل مستمر على زيادة الإيرادات العامة بمعدل أكبر من معدل التوسع في النفقات العامة وبالتالي الحد من التوسع في الإنفاق العام.

المرحلة الثانية: البحث عن وسائل لتمويل العجز الصافي للموازنة العامة للدولة، وهناك وسيلتين بصفة أساسية: الوسيلة التضخمية من خلال الالتجاء إلى الجهاز المصرفي وطبع نقود جديدة، والوسيلة الثانية التمويل من خلال أذون الخزينة المطروحة للجمهور بسعر الفائدة السائد في السوق.

### 2- علاقة السياسة المالية بمؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية:

تبرز علاقة السياسة المالية بمؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية في ما يلي:

### 2-2 علاقة السياسة المالية بميزان المدفوعات:

الهدف المطلوب من السياسة المالية هو كبح تصاعد الدخل الوطني بغية تخفيض حجم الواردات، إن الصلة بين تدني الواردات هي مؤمنة بواسطة الميل الحدي للاستيراد وتدل هذه العلاقة على النسبة التي على أساسها تكون كل زيادة في الدخل الوطني مخصصة لشراء السلع مستوردة بمقدار ما يكون هذا الميل ثابت وايجابيا فإنه يدل دون أي غموض على أن تدني الدخل الوطني يمارس تأثيرا معيدا لتوازن الميزان التجاري وعلى السلطات العامة في سبل كبح الدخل الوطني أن تستعمل أدوات السياسة المالية[2].

### الفرع الثاني: علاقة السياسة النقدية بمؤشرات الأداء الاقتصادي

للسياسة النقدية عدة سياسات تستخدمها لمواجهة مؤشرات الأداء الاقتصادي، وتحدد علاقتها بمدى أهمية هذا المؤشر، ومدى تأثره وتأثيرها عليه:

### 1- علاقة السياسة النقدية بمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية

للسياسة النقدية علاقة بمؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية وتبرز من خلال ما يلي:

---

[1] أسماء عدائكة، **السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2010-2011)، ص: 44.

[2] نعمة سمير فخري، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 420.

### 1-1 علاقة السياسة النقدية بالتضخم:

إن استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم يقتضي أن تتدخل السلطات النقدية فتقلص حجم الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة وخفض الاستثمار، ويؤدي ذلك تدريجا إلى اختفاء الفائض في الطلب وإلى وقف ارتفاع الأسعار وزوال العملية التضخمية.

بافتراض الكتلة النقدية $m_0$ تقابل$f_0$ مرتفعا نسبيا، لهذا فإن الحكومة ترغب بتقليص الكتلة النقدية من $m_0$ إلى $m_1$ حتى تخفض معدل التضخم من القيمة $f_0$ إلى القيمة المرغوبة$f_1$[1]. والشكل التالي يوضح كيفية استخدام السياسة النقدية في معالجة التضخم:

**الشكل (1-1): استخدام السياسة النقدية لمعالجة التضخم.**

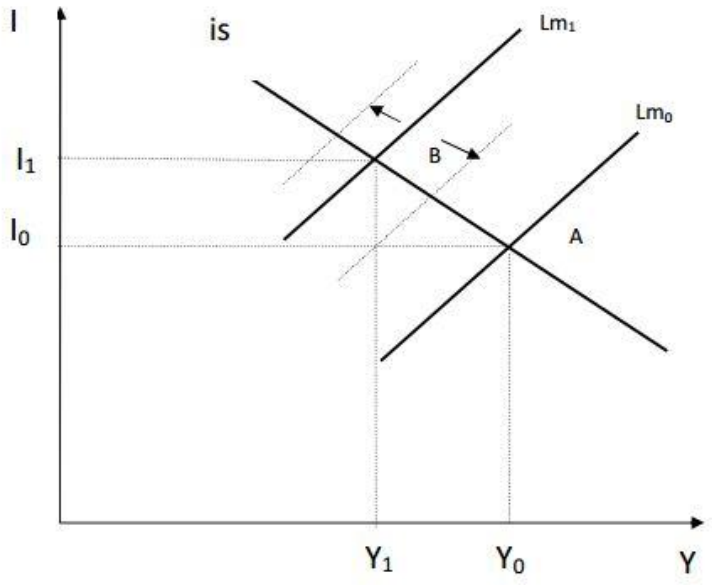


**المصدر:** محمد بلوافي، "**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر1970-2011**"، (أطروحة مقدمة لنيل بدرجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013)، ص: 178.

من خلال الشكل أعلاه قد يكون تقليص الكتلة النقدية وفق ما هو مطلوب تماما مما يؤدي إلى نقل المنحنى Imمن الوضع $Im_0$ إلى $Im_1$ الوضع المطلوب، وينخفض حجم الناتج من $y_0$ إلى $y_1$، ويرتفع معدل البطالة بنسبة معينة ويرتفع معدل البطالة بنسبة معينة، ويرتفع معدل الفائدة من $i_0$ إلى$i_1$، وقد يكون تقليص الكتلة النقدية بأقل من الكمية المطلوبة مما يجعل معدل الفائدة الجديد دون القيمة $i_0$ التي تخفض الطلب إلى مستوى مناسب، في هذه الحالة لا ينخفض معدل التضخم إلى المستوى المرغوب $f_0$، وأخيرا قد يكون تقليص الكتلة النقدية بكمية كبيرة نسبيا مما يقلل المنحنى Im إلى الوضع واقع إلى اليسار من $Im_0$ ويقابل وضعا توازنيا ينخفض

[1] محمد بلوافي، مرجع سابق، ص ص:119، 120 .

فيه مستوى الناتج انخفاضا كبيرا ويكون معدل الفائدة مرتفعا جدا وينخفض فيه معدل التضخم إلى مادون المستوى المرغوب$f_1$، هنا يرتفع معدل البطالة كثيرا ويكون على السلطات النقدية إحداث زيادة في عرض النقود حتى ينتقل المنحنى Im اليمين ويعود للانطباق على المنحنى $Im_1$[1]. وأن تراجع معدل التضخم يوحي بتحسين الأداء الاقتصادي الكلي ونمو الناتج المحلي[2].

## 2-1 علاقة السياسة النقدية بالبطالة:

عندما تكون هناك حالة من الركود في الاقتصاد الوطني ويكون معدل البطالة مرتفعا نسبيا فيمكن استخدام آليات السياسة النقدية لتنشيط الاستثمار وتوسيع العمالة، وتعتمد هذه السياسة على النظرية القائلة أن زيادة كمية النقود المتداولة تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول مما يدعو إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة الناتج. والشكل التالي يوضح كيفية استخدام السياسة النقدية في معالجة البطالة:

**الشكل (1-2): استخدام السياسة النقدية لمعالجة البطالة.**

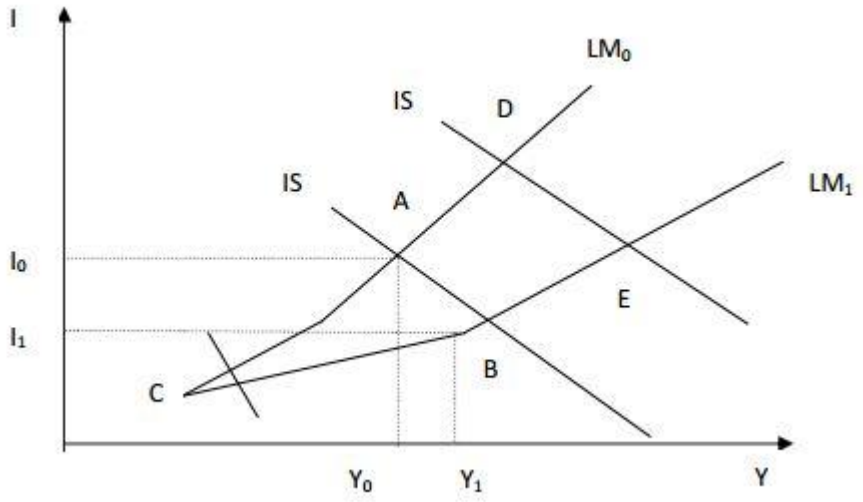


**المصدر:** محمد بلوافي ، **"أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر1970-2011"**، (أطروحة مقدمة لنيل بدرجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013)، ص: 178.

في الشكل رقم(1-2) لنفترض أن التوازن في السوق النقدي يتحقق في البداية عند تقاطع المنحنى $Im_0$ مع المنحنى Is في النقطة A، وعند زيادة الكتلة النقدية ينتقل المنحنى Im إلى الوضع الجديد$LM_1$ الواقع إلى اليمين من $LM_0$ ويتغير تبعا لذلك موقع نقطة التقاطع مع المنحنى LS بحيث يزداد الناتج العيني وينخفض معدل الفائدة (النقطة B ) وهنا نميز بين ثلاث أوضاع للاقتصاد تختلف شدة تأثير السياسة النقدية اختلافا كبيرا منها

[1] محمد بلوافي ، مرجع سابق، ص ص: 119-120.

[2] Longins Rutasitara, **"Exchange rate regimes and inflation in Tanzania",** Research Paper 138, African Economic Research Consortium, Nairobi, February 2004, p: 17.

من وضع لآخر، وتتعلق هذه الأوضاع الثلاثة بمكان نقطة تقاطع المنحنيين $LM_0$ و IS وما إذا كانت تقابل معدل فائدة منخفضا نسبيا أو متوسطا أو مرتفعا[1].

### 3-1 علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي:

تعمل السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته على دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي، وهي تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من خلال الزيادة في القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع[2].

### 4-1 علاقة السياسة النقدية بالموازنة العامة:

لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز الموازنة نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، وتؤثر هي بدورها على عجز الموازنة، بالرغم أن أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيرا إذا أخذ على حدى، إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيرا، حيث أن معظم هذه المتغيرات تؤدي إلى زيادة عجز الميزانية إذا ما تم إتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر الفائدة. لذلك فإن التغير في الوضع المالي ككل، يتعقد نتيجة السياسة النقدية الانكماشية، وبالتالي فإنه يجب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية وأن يؤخذ في الاعتبار التأثيرات المتضمنة على الميزانية، بسبب السياسة النقدية الانكماشية[3].

## 2- علاقة السياسة النقدية بمؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية:

للسياسة النقدية عدة طرق تحدد علاقتها بمؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية تظهر من خلال ما يلي:

### 1-2 علاقة السياسة النقدية بسعر الصرف:

تتبنى السياسة النقدية سياسة توسعية في حالة سعر صرف مرن حيث تقوم بخفض معدل الفائدة المحلي ومن ثم تدفق رأس المال إلى الخارج أي زيادة الطلب على العملات الأجنبية وفي ضل مرونة سعر الصرف فإن العملات الأجنبية ترتفع[4]. ويتجلى عمل السياسة النقدية من خلال حساسية صافي الصادرات لسعر الصرف وليس من خلال حساسية نفقات الاستثمار لسعر الفائدة، وإن إتباع سياسة صرف مرنة تجعل السياسة النقدية أكثر فعالية،

---

[1] محمد بلوافي ، مرجع سابق، ص:116.

[2] ياسين عبد الله ، مرجع سابق، ص: 15.

[3] نعيم دفرور، شاهد إلياس، "**مداخلة بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في معالجة العجز في الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014**"، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، الجزائر، يوم 20 و21 نوفمبر 2017.

[4] Giovanni P. Olivei**, Exchange Rates and the Prices of Manufacturing Products Imported into the United States,** New England Economic Review, First Quarter, 2002, p: 49.

أما في ضل سعر الصرف الثابت نستخلص غياب أثرها على الفائدة والناتج المحلي، وذلك لأن السياسة النقدية تفقد السيطرة في التحكم في العرض النقدي[1].

**2-2 علاقة السياسة النقدية بميزان المدفوعات:**

تعمل السياسة النقدية في حالة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية في محاولة لتقليص استيراداتها. أما إذا كان سبب العجز في ميزان المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة والطويلة الأجل في الخارج، فإن تقليص حجم الائتمان المصرفي يقود إلى تقليص سيولة هذه الوحدات الاقتصادية، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج[2].

[1] محمد بلوافي ، مرجع سابق، ص:108.

[2] وجدي جميلة، مرجع سابق، ص:28.

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

سنتطرق في هذا المبحث إلى مراجعة بعض الأبحاث والدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية ومؤشرات الأداء الاقتصادي، حيث سيتم عرض الدراسات السابقة ثم القيام بتقييمها ومعرفة موقع دراستنا من الدراسات السابقة.

**المطلب الأول: عرض الدراسات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية**

نتعرض في هذا المطلب إلى مجموعة من الدراسات المتعلقة بكلتا السياستين المالية والنقدية:

**الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية:**

**1- الدراسة الأولى: دراسة سعاد سالكي، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

وقد طرحت الباحثة الإشكالية المتمثلة فيما يلي: ما مدى فعالية السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وتكمن أهداف هذه الدراسة إلى معرفة أهم مفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ومعرفة المناخ الملائم والأنسب لجلبه. بالإضافة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية و أهميتها ومدى مساهمتها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومقارنة السياسات المالية لبعض دول المغرب العربي والاستفادة من تجاربها في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية:

* أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد من الوسائل التمويلية الأقل تكلفة لتحقيق التنمية، وخاصة بعدما أثبتت المصادر التمويلية المحلية عجزها في تمويل التنمية.

* أن العلاقة بين السياسة المالية ومناخ الاستثمار علاقة مهمة تكمن من خلال ترشيد الإنفاق العام، وكذا من خلال الضرائب فيمكن للدولة إغراء المستثمر الأجنبي بما يجعله ينجذب نحو الاستثمار فيها.

**2- الدراسة الثانية: دراسة إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة2000-2009**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، 2011/2010.

وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية القائلة: ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة(2000/2009)؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال فترة الدراسة، ومحاولة إبراز أهمية مواكبة بنك الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية وتحديد إطار للعلاقة بين استقلالية البنك الجزائر وأداء السياسة النقدية.

وتتمثل أهم النتائج التي سعى الباحث للوصول إليها في:

* تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي، من خلال استخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية.

* عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، خاصة قانون النقد والقرض الذي يعتبر بحق نقلة نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي، وفي تسيير السياسة النقدية في إطار منح استقلالية كبيرة.

**3- الدراسة الثالثة: مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005 - 2006 .

قد طرح الباحث الإشكالية المتمثلة فيما يلي: هل تمكنت السلطة المالية من خلال إدارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام؟

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى محاولة الكشف عن أثر الإنفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام، وعن كشف السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث أن التوازن الاقتصادي العام يهدف إلى تحقيق أعلى مردودية على صعيد الاقتصاد الوطني، وأكبر زيادة في الدخل الوطني.

و تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في:

* الوصول إلى أهمية ودور السياسة المالية في إنجاح الجهود المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي.

* إن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة والمتمثل في العجز الموازني هذا من جهة وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

**الفرع الثاني:الدراسات باللغة الأجنبية**

**1-Leopold von Thadden, Active monetary policy, passive fiscal policy and the value of public debt: some further monetarist arithmetic,** Economic Research centre of the Deutsche Bundesbank, Discussion paper 12/03, June 2003.

تناولت هذه الدراسة خصائص قاعدتين للسياسة النقدية: استهداف التضخم الصارم، وقاعدة نمو الأموال الثابتة، في نموذج التوازن بين الزمن مع أسعار مرنة تكون السياسة النقدية نشطة، في حين أن السياسة المالية سلبية، وتظهر الورقة أن الخصائص الديناميكية للاقتصاد النموذجي قد تختلف اختلافا كبيرا بين قاعدتي السياسة النقدية إذا صدر الدين العام بالقيمة الاسمية.

النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

* في ظل قاعدة ثابتة للنمو النقدي هناك مجال لإعادة تقييم الدين العام.

* إن سياسة التضخم الصارم التي تستهدف استهداف معدل التضخم المستهدف هي خارج حالة الاستقرار، مما يحول دون إعادة تقييم الاستقرار.

**2-Pawel Marszalek, Coordination of monetary and fiscal policy,** Volume 3, Number 2, The Poznan University of Economics, 2003.

تناولت هذه الدراسة تنسيق السياسات النقدية والمالية لتحقيق استقرار الأسعار، وتنتج أهمية التنسيق من أماكن مثل الفهم والترابط بين السياسة النقدية والقياسية، ودور استقلالية المصارف المركزية، وتهدف هذه الأدوات إلى تحقيق الاستقرار والاستقرار المالي .وسيؤدي انعدام التنسيق إلى انخفاض الأداء الاقتصادي العام، في حين أنه سيعطي نتائج أفضل لكل من صانعي السياسات.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

* يساعد التنسيق على الحد من مشكلة الأدوات المستهدفة، مما يفضي إلى الاستقرار المالي، ويحسن مصداقية وشفافية كل من السياسة النقدية والمالية.

* إن التنسيق هو عملية تقوم من خلالها سلطات مستقلة، هما البنك المركزي والحكومة، بالتفاوض بشأن استراتيجياتهما، وتهيئ أيضا بيئة تمكن هذه السلطات من تحقيق سياساتها بفعالية.

**المطلب الثاني: الدراسات المتعلقة بمؤشرات الأداء الاقتصادي**

سنتطرق في هذا المطلب إلى مجموعة من الدراسات المتعلقة بمؤشرات الأداء الاقتصادي:

**الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية:**

**1- الدراسة الأولى: دراسة فاطمة الزهراء بن حمودة، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010.

حاولت الباحثة من خلال هذه الأطروحة معالجة الإشكالية التالية: ما أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، وما هو واقع ذلك في الجزائر؟

في ظل هذا الطرح يكمن الهدف من وراء هذا البحث في وضع تصور جديد وتوضيح الرؤى من خلال توضيح مختلف آثار تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، وإسقاط كل ذلك على الاقتصاد الجزائري.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج:

* يشكل سعر الصرف أداة للربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية.

* إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على المنظومة المصرفية والمالية والنقدية، ما هي إلا صورة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

**2- الدراسة الثانية: دراسة ناهض قاسم قدرة، اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه،** رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.

عالج الباحث من خلال هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في: ما هو حجم الاختلال في ميزان المدفوعات الفلسطيني وكيف تطور، وما هي أسبابه، وكيف تطور؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي ورصد التغيرات التي طرأت على هذه العلاقة بالإضافة إلى استعراض الاتفاقيات التجارية الدولية التي أبرمتها السلطة وخاصة اتفاقية باريس.

أهم النتائج المتوصل إليها:

* أن السبب الرئيسي للاختلال المستمر في موازين مدفوعات الدول الإسلامية يرجع أساسا إلى اختلال الهيكلي الدائم والمستمر، والذي يتعلق بظروف الطلب والعرض الدوليين والعوامل الرئيسية التي تؤثر على القدرة الإنتاجية والاستهلاكية للدولة.

* وإلى أن سرعة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، لأن عالم اليوم عالم التكتلات الاقتصادية تفاوض من مركز قوة وتحقق أهدافها على حساب الدول الأخرى.

**3- الدراسة الثالثة: ميلود أوعيل، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة: 1990- 2010**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014/2013.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية القائلة: ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر والسعودية؟ وما هي مختلف السياسات التي انتهجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية وتحديدا في الجزائر ومصر والسعودية، إضافة إلى ذلك إبراز المتطلبات الحقيقية لاقتصاديات كل من الدول الثلاث، وتوضيح المواطن الإيجابية الدافعة للنمو والمواطن السلبية المبطئة له.

وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج:

* يتم تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

* نلاحظ وجود العديد من التشوهات الهيكلية في اقتصاد الدول الثلاث، فكلا منهم يعاني من مشكلة التنويع الاقتصادي، خاصة الجزائر والسعودية اللتان تعتمدان بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

**الفرع الثاني: الدراسة باللغة الأجنبية:**

**1-Arnaud Diemer, INFLATION Grands Problèmes économiques contemporains,** 1ère année de licence, Université d'Auvergne.

تناولت هذه الدراسة موضوع أصول التضخم وكل ما يتعلق بهذه الظاهرة من أنواع وآثار وأساليب قياس التضخم، وتطوره في فرنسا، فهذه الظاهرة تساعد على تخفيف ديون العوامل الاقتصادية، وفقا للفرق بين مستوى أسعار الفائدة الاسمية والمستوى العام للأسعار

وتتمثل النتائج التي سعى الباحث للوصول إليها في:

* التضخم يجعل النمو الاقتصادي غير متوازن والأسباب وهو حالة تتعايش فيها معدلات التضخم والبطالة معا.

* ارتفاع التضخم الوطني من الخارج، يقلل من القدرة التنافسية للاقتصاد ويؤدي إلى إجراء تعديلات نقدية.

**2-Giovanni P. Olivei, Exchange Rates and the Prices of Manufacturing Products Imported into the United States,** New England Economic Review, First Quarter, 2002.

تناولت هذه الدراسة أسعار الصرف وأسعار تصنيع المنتجات المستوردة إلى الولايات المتحدة، وتحدث الباحثة عن معرفة كم من التغيير يتم في تمرير سعر الصرف من خلال استيراد الأسعار وتقييم آثار التغييرات في قيمة العملة على كل من رصيد المدفوعات والتضخم المحلي.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

* تخفيض قيمة عملة الدولة سيؤدي إلى تحسين توازنها الخارجي من وجهة نظر الواردات.

* التقلبات الكبيرة في قيمة الدولار تترجم إلى تقلبات كبيرة مماثلة في الإنتاج المحلي لتداول السلع بالنسبة للأجنبية.

**المطلب الثالث: الدراسات المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية وعلاقتهم بمؤشرات الأداء الاقتصادي.**

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى الدراسات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية وعلاقتهم بمؤشرات الأداء الاقتصادي:

**الفرع الأول: الدراسات المتعلقة باللغة العربية:**

**1- الدراسة الأولى: دراسة أحمد مُحَمَّد صالح جلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة الجمهورية اليمنية(2003/1990)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : نقود ومالية، جامعة الجزائر،2005 /2006

حاول الباحث في هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتمثلة في: ما مدى فعالية السياسات النقدية والمالية في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية في الاقتصاد اليمني؟

التعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم وفق برامج صندوق النقد والبنك الدوليين، ومدى فعاليتها في علاج التضخم في اقتصاديات البلدان النامية، إضافة إلى استعراض خصائص الاقتصاد اليمني ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

و أهم النتائج التي توصل إليها الباحث ما يلي:

* ساهمت السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية في الحد من نمو حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، من خلال الحد من التوسع في حجم الاقتراض الحكومي من البنك المركزي لتمويل عجز الموازنة العامة.

* أسهمت العوامل الداخلية والخارجية والإختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد القومي في توفير بيئة ملائمة ساهمت في تنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني.

**2- الدراسة الثانية: دراسة الشيخ أحمد ولد الشيباني، فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2012.

وقد طرح الباحث الإشكالية المتمثلة فيما يلي: ما هي انعكاسات السياسة النقدية والمالية التي تم إتباعها والإجراءات التي تم تنفيذها في ظل برامج الإصلاحات الاقتصادية على التوازنات الاقتصادية الكلية في موريتانيا؟

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها موريتانيا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن ثم محاولة إدراك مدى قدرة السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف برامج الإصلاحات الاقتصادية، إضافة إلى ذلك إيضاح إيجابيات وسلبيات برامج الإصلاح الاقتصادي.

وأهم ما توصل إليه الباحث من خلال هذه الدراسة هي:

* السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي على المدى القصير والمدى المتوسط، فهي تسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

* إن التعاون المميز بين وزارة المالية والبنك المركزي في موريتانيا والذي عنوانه تنسيق السياسة النقدية والمالية، يعتبر صمام أمان للاقتصاد الوطني من أجل التغلب على جميع الاختلالات .

**3- الدراسة الثالثة: دراسة بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر:2009-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015- 2016.

جاءت هذه الدراسة لمعالجة التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 1990إلى 2010؟

ويهدف هذا البحث المقدم إلى محاولة الإلمام بظاهرة النمو الاقتصادي وجميع النظريات والمناهج المفسرة لها، إضافة إلى أن استعمال الجانب القياسي في الدراسة سينتج عنه الحصول على مؤشرات رقمية يمكن تقديمها لواضعي السياسة الاقتصادية في الجزائر لتطوير الاقتصاد الوطني.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

* ضرورة التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في مختلف الدول، مهما تباينت أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية، لغاية إدراك أهداف كل منهما.

* من خلال الدراسة القياسية، تم إثبات الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

**الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:**

**1- Ndari Surjaningsih,The impact of fiscal policy on the output and inflation,** Bulletin of Monetary Economics And Banking, April 2012.

تبحث هذه الدراسة على تأثير السياسة المالية على الناتج والتضخم، استخدمت في هذه الدراسة نموذج المتجهات وتصحيح الخطأ نموذج (VECM) وتم تطبيقها على البيانات الفصلية والتي تغطي الفترة من1990إلى 2009.

النتائج المتوصل إليها:

* علاقة التكامل المشترك بين الإنفاق الحكومي والضرائب فيما يتعلق بالإنتاج على المدى الطويل وأن للضرائب تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

* كما أن الزيادات الضريبية تؤدي إلى ارتفاع التضخم، وتشير هذه الدراسة أيضا إلى عدم وجود سياسة مالية تقديرية من قبل حكومة اندونيسيا.

**2-**Longins Rutasitara**, Exchange rate regimes and inflation in Tanzania,** Research Paper 138**,** African Economic Research Consortium**,** Nairobi**,** Fabruary 2004**.**

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التغير المستمر في السياسة النقدية والتغيرات الكبيرة التي حدثت في سعر الصرف المدار أدت إلى انتقال إلى سعر الصرف الحر منذ عام 1986 إلى 2002. بالإضافة إلى معرفة محددات التي تؤثر على التضخم في تنزانيا.

وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فيما يلي:

* إلى أن سعر الصرف الاسمي الثابت هو المفضل وهذا لأنه يؤدي إلى تثبيت معدل التضخم السنوي وعدم ارتفاعه بشكل كبير.

* وأن تراجع معدل التضخم يوحي بتحسين الأداء الاقتصادي الكلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في تنزانيا.

☒ من خلال ما استعرضناه سابقا يمكن أن نقول أنه هناك فرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، ويكمن الفرق في طريقة معالجة الموضوع أي أن الدراسة الحالية عالجت الموضوع من خلال أهداف كلتا السياستين المالية

والنقدية ومدى تأثيرها على مؤشرات الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى فترة الدراسة، فالدراسات السابقة فضلت إبراز دور السياستين في تحقيق التوازن الاقتصادي. وبالرغم من الفرق الموجود إلا أنه هناك أوجه تشابه والتي تكمن في التطرق إلى مفاهيم كل من السياسة المالية والنقدية والعوامل المؤثرة بهم وأهمية التنسيق بينهم.

**خلاصة:**

يمكن القول من خلال العرض النظري، بأنه اتضح بما لا يدع مجالا للالتباس ضرورة التنسيق الفعلي بين السياسات المالية والنقدية للتكامل الموجود بينهما، فإحداهما لا تستغني عن الأخرى، فالسياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي، بينما تعنى السياسة النقدية بمعالجة الضغوط التضخمية، ليجتمع تأثيرهما في نهاية المطاف على الطلب الكلي، والذي يعد رافدا رئيسيا يتم من خلاله إدراك المقاصد والغايات الاقتصادية وعلى رأسها مؤشرات الأداء الاقتصادي والتي تعرف على أنها مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي، ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه بالإضافة إلى القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل.

# الفصل الثاني

# الدراسة التطبيقية للسياسة المالية و النقدية

# و مؤشرات الأداء الاقتصادي

# حالة الجزائر– المغرب خلال الفترة

# 2017/2001

**تمهيد:**

تبنت الكثير من الدول النامية من حين إلى آخر برامج لمواجهة الاختلالات التي تعرفها أو لدعم التحولات التي تقوم بها هذه البرامج الذاتية وأحيانا أخرى موصى بها من قبل بعض المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ففي أواخر السبعينات عرفت دول العالم اختلالات عميقة في مؤشرات الأداء الاقتصادي، كان لها تأثير سلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية، وأغلب هذه البلدان اعتمدت السياسات المحددة من قبل المنظمات الدولية، كما حاولت بعض الدول كالجزائر والمغرب اعتماد سياسات تصحيحية ومنها برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وبما أن الجزائر والمغرب كسائر الدول النامية عانت كثيرا من أزمة المديونية الخارجية التي كانت تلتهم الحصة الكبرى من مواردها سنويا، فقد قامت كلتا الدولتين بوضع توجهات مالية ونقدية جديدة تساهم هي الأخرى في ضبط التوازنات الاقتصادية.

وللإحاطة بجوانب هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى مبحثين كالتالي:

**المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– المغرب**

**المبحث الثاني: دور السياسة المالية والنقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر والمغرب 2001-2017**

## المبحث الأول: مسار الإصلاحات الاقتصادية لكل من الجزائر والمغرب.

شرعت دول المغرب العربي ( الجزائر، المغرب) منذ مطلع الثمانينات في انتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات الدولية ( صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وهذا بهدف إصلاح السياسة الاقتصادية الكلية بعد تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية، إذ تركز هذه الإصلاحات على تعميق التحول نحو اقتصاد السوق وتغيير دور الدولة في النشاط الاقتصادي والنهوض بمستويات النمو والاستثمار في هذه الدول.

### المطلب الأول: الجيل الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر– المغرب.

مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات أثرت تأثيرا كبيرا على مسيرته التنموية وخاصة في المرحلة الأخيرة المتسمة بتطبيق الجيل الأول والثاني من الإصلاح الاقتصادي.

#### الفرع الأول: الجيل الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

مرت الجزائر بنوعين من الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة في:

**1- الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:**

تميزت السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر، فقد تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار، كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدَّينالتي أصبحت تلتهم أكثر من % 80 من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 وإلى 7 ملايير دولار سنة 1989 ثم إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992 وإلى أكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993 إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعبائها جعلها تتجه إلى إعادة جدولة ديونها، اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، وتم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية .

**1-1برامج التثبيت الاقتصادي:** وتجسدت من خلال اتفاقيات الاستعداد الائتماني، وقد تمثلت هذه البرامج في اتفاقيتين سنوجزهما فيما يلي[1]:

[1] إيمان زوين، "**دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية ،دراسة حالة الجزائر**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل والإشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011)، ص ص:90-91.

- **اتفاق 30 ماي 1989:**

تعهدت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي لأول مرة في ماي 1989، والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة وعلى ضوء ذلك تدعم طرح الصندوق في إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية. كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.

- **اتفاق 03 جوان 1991:**

أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991 وجاء ليستكمل تطبيق برامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، كما اتخذت إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

**1-2مرحلة التثبيت الاقتصادي (1994-1995):**

عملت الجزائر من خلالها على تحقيق الأهداف التالية[1]:

- ✓ القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل تخفيضها عن طريق ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض الدعم الموجه للأسعار وتثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي.
- ✓ إصلاح هيكل الإيرادات لعمومية عن طريق توسيع القاعدة الضريبية وتحسين طرق تحصيل الضرائب.
- ✓ إصلاح السياسة النقدية ومراجعة سعر صرف الدينار الجزائري للوصول إلى قيمته الحقيقية حيث تم تخفيض قيمته بنسبة 40.17% سنة 1994، وكذا الحد من التضخم النقدي عن طريق التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية وتحرير أسعار الفائدة الاسمية.

[1] راضية أسمهان خزاز، "**دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر 2001-2012**"، (مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2001-2012)، ص:135.

### 3-1 مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998):

كان التصحيح خلال هذه الفترة ضرورة حتمية لا مفر منها على اعتبار أنه تجسيدا لإجراءات تحقيق الإنعاش وكان لهذا البرنامج مجموعة من الأهداف حسب صندوق النقد الدولي[1]:

- ✓ تحقيق نمو متواصل بقيمة5% خارج المحروقات.
- ✓ تخفيض التضخم إلى 10.3%.
- ✓ تخفيض عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% خلال 1994-1995.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- ✓ تخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات.
- ✓ وضع إطار تشريعي للخوصصة .

### 2- الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

منذ سنة 2001، انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، خصوصا من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والجاري انجازها، على طول الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2014، وقد تمثلت هذه البرامج فيما يلي:

**1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**: على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا، هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات وخصّص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق 5 مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[2]. ودخل هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي اعتمدتها الجزائر من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى[3].

---

[1] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **"أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر"**، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة وهران، الجزائر، ص: 09.

[2] حاكمي بوحفص، **"الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر ، المغرب ، تونس"**، مجلة شمال إفريقيا، ص:14 .

[3] **هناء بن زميل، "تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19جوان 2016، جامعة محمّد خيضر بسكرة، الجزائر، ص ص: 138-139.**

**1-1 أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:** يمكن حصر أهم أهداف هذا البرنامج في[1]:

- ✓ تحسين المستوى المعيشي للسكان.
- ✓ تخفيض مستوى البطالة عن طريق دعم النشاطات المنتجة.
- ✓ دعم التوازن الجهوي بإعطاء أهمية للمناطق الريفية.

**2-1 مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:** تم توزيع المخصصات المالية خلال فترة البرنامج بنسب متفاوتة وذلك حسب أولوية كل قطاع، تم تدعيم بالأساس الأنشطة الخاصة بالبناء والأشغال العمومية والإنتاج الفلاحي والصيد البحري من أجل تطوير البنية التحتية، فضلا عن تفعيل التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية عن طريق اتخاذ مجموعة من الإصلاحات كما يوضحه الجدول التالي[2]:

**الجدول (2-1): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي**

**الوحدة:** (مليار دج)

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أشغال وهياكل قاعدية | 100.7 | 70.2 | 37.6 | 2 | 210.5 | 40.1 |
| تنمية محلية وبشرية | 71.8 | 72.8 | 53.1 | 6.5 | 204.2 | 38.8 |
| قطاع الفلاحة والصيد البحري | 10.6 | 20.3 | 22.5 | 12 | 65.4 | 12.4 |
| الإصلاحات | 30 | 15 | - | - | 45 | 8.6 |
| المجموع | 205.9 | 185.9 | 113.9 | 20.5 | 525 | 100 |

**المصدر:** كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر،2001- 2009**، رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010، ص: 194.

**2- برنامج سياسة دعم النمو (2005-2009):** خلال الفترة هذه تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي "الجنوب"و"الهضاب العليا" بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين وكذا تطوير الخدمات العامة وتحديثها[3]. ويعد

[1] بلال بلوطة، **"أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة: 2000- 2008"**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2010- 2011)، ص: 137.

[2] نفس المرجع و نفس الصفحة.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **"تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة بالجزائر"**، نوفمبر 2008، ص: 138.

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية بين البرامج الثلاث، وبرنامج الجنوب خصّص له مبلغ 4202.7 مليار دج، موزعة كما يبينه الجدول التالي:

**الجدول (2-2): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009).**

| القطاعات | المبلغ بالملايير (دج) | النسبة (%) |
|---|---|---|
| **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان** | 1908.5 | 45.41 |
| **برنامج تطوير المنشآت الأساسية** | 1703.1 | 40.53 |
| **برنامج دعم التنمية الاقتصادية** | 337.2 | 8.03 |
| **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها** | 203.9 | 4.85 |
| **برنامج تطوير التكنولوجية الجديدة للاتصال** | 50 | 1.18 |
| **المجموع** | 4202.7 | 100 |

**المصدر**: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)، أفريل 2005، ص:06.

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70دج/$ الواحد معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار $ خصص منه ما نسبته 85.5 لتحسين ظروف المعيشة والإسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية. وبالفعل فإن برنامج دعم النمو خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار أي ما نسبته 45% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق– غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار ويتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009[1].

**1-2 أهداف برنامج دعم النمو**: لا تختلف الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يعتبر تكملة لهذا الأخير ويمكن حصرها في[2]:

- ✓ تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
- ✓ تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- ✓ تطوير البنية التحتية والموارد البشرية.
- ✓ رفع معدل النمو الاقتصادي.

[1] عبد الرحمان تومي، "**الإصلاحات الاقتصادية، الواقع والآفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص: 231-232.

[2] كريم بودخدخ، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر،2001-2009**"، (رسالة ماجستير، فرع: نقود و مالية،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010)، ص: 194.

**الشكل (2-1): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.**

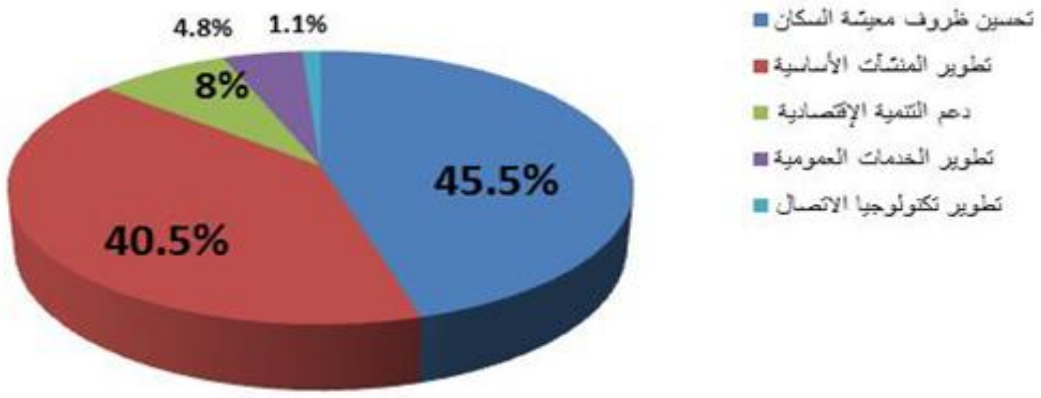


**المصدر**: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص :02 ، من على الموقع www.Premier-ministre.gov.dz

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 140 مليار دج. كما يتضح من الجدول أن محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر وذلك للأهمية التي يكتسبها هذا المحور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما نلاحظ أهمية دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج من خلال محور تطوير المنشآت الأساسية.

**3- برنامج التنمية الخماسي (2009-2014)**: يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشمل شقين اثنين هما[1]:

– استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ يعادل 130مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي، الثانوي، الجامعي والتكوين المهني)، والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية. وركز على ستة محاور أساسية كالتالي[1]:

- ✓ التنمية البشرية.
- ✓ محور البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.
- ✓ المنشآت الأساسية.
- ✓ تحسين الخدمة العمومية.
- ✓ محور التنمية الاقتصادية.
- ✓ مكافحة البطالة.

والشكل التالي يبين التوزيع النسبي[2]:

**الشكل(2-2): التوزيع النسبي لتخصيصات البرنامج حسب المحاور الأساسية للفترة 2010-2014.**

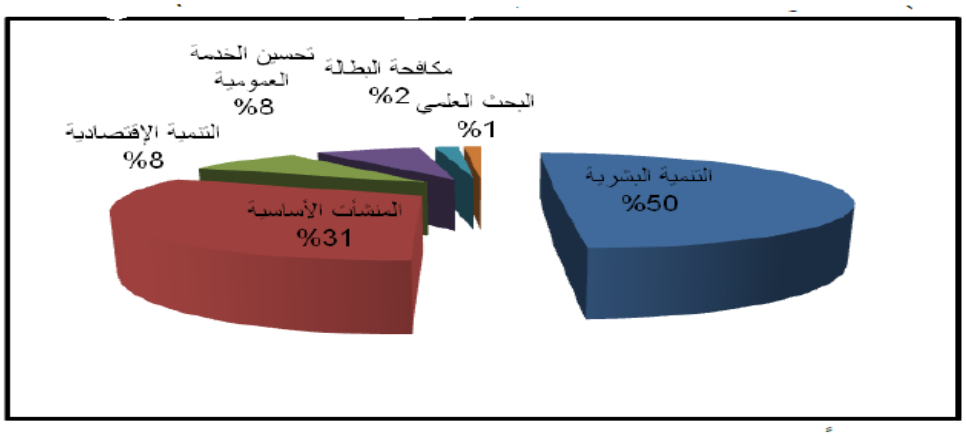


**المصدر**: عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية، الواقع والآفاق**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص ص : 309-320.

إن الغلاف المالي الذي رصد لمحور التنمية البشرية لوحده، فقد بلغ عتبة 11122 مليار دج، أي ما يعادل 138.66 مليار دولار، و هو ما يمثل تقريبا 51 %من مجموع الغلاف المخصص للفترة، وهذا دليل كاف للتنويه بمدى اهتمام ونية رئيس الجمهورية في التكفل ببعث التنمية البشرية إلى مصاف المستويات العالمية، أما محور المنشآت الأساسية فقد استفاد بمبلغ مالي 6448 مليار دج أي ما يعادل 88 مليار دولار أمريكي ويمثل تقريبا 31%، أما محوري التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية فقد خصص لهما مبلغ 1666 و1566 مليار دج

[1] أحمد نصير، "**أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990- 2012**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر03، 2012-2014)، ص ص: 354-355.

[2] زكرياء مسعودي، "**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري فترة الدراسة2001-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 06 جوان 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص: 220.

أي ما يمثل تقريبا 8 %من المبلغ المخصص، أما محوري مكافحة البطالة وتطوير البحث العلمي فقد خصص لهما مبلغ 361 و 251 مليار دج أي بنسبة 2 % حيث عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية، توزعت كما يبينه الجدول التالي[1]:

**الجدول (2–3): الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.**

**الوحدة:** (مليار دج)

| القطاع | الغلاف المالي |
|---|---|
| **السكن** | 3709 |
| **الموارد المالية** | 2001 |
| **العلوم** | 1798 |
| **الصحة** | 619 |
| **الشباب والرياضة** | 380 |
| **الطاقة كالكهرباء والغاز** | 350 |
| **المجموع** | 8857 |

**المصدر**: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول أكتوبر 2010، ص: 48.

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى، بحيث أن قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة القادمة (2010-2014).

**الفرع الثاني: الجيل الأول والثاني من الإصلاحات الاقتصادية في المغرب.**

مر الاقتصاد المغربي منذ استقلاله عبر ثلاث مراحل رئيسية، تداخلت فيها مجموعة من المؤثرات السياسية والخارجية والإكراهات السياسية والاجتماعية، المرحلة الأولى امتدت من الاستقلال إلى بداية الثمانينات، وتميزت بسياسة اقتصادية هجينة، تداخل فيها الاختيار الليبرالي مع الاقتصاد الموجه، انتهت المرحلة بوضعية اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة، أرغمت المغرب على الدخول في مسلسل التقويم الهيكلي، في مرحلة استمرت إلى نهاية التسعينات، واتسمت بتغليب أولوية التوازنات الماكرواقتصادية والنزعة الليبرالية في السياسات الاقتصادية.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

## 1- الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في المغرب:

عرفت إصلاحات الجيل الأول في المغرب عدة مراحل نوجزها فيما يلي:

### 1-1مرحلة التصحيح الاقتصادي (1980- 1989):

إن وضع خطة التصحيح الهيكلي الأولى في منتصف عام 1980 واستمرت إلى عام 1983 بدعم فني ومالي من صندوق النقد الدولي الذي منح المغرب قرضا قدره 1 مليون دولار دون إبرام اتفاق رسمي مع الحكومة المغربية ويمكن تقسيم مراحل التصحيح الاقتصادي في المغرب إلى:

- **المرحلة الأولى (1978- 1983):**

المغرب أول بلد مغاربي يشرع في تطبيق الإصلاحات سنة 1983 استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، النتائج كانت متأرجحة مع قليل من الايجابية، النمو سنة 1983 بلغ 0,6 % ووصل النمو إلى 4 % في التسعينات في متوسط القرن 20، وتم فيها[1]:

– إصلاح الأداء المالي للقطاع العام وترشيد المؤسسات العامة تمهيدا لتحويلها للقطاع الخاص.

– في عام 1980 تم تخفيض قيمة الدرهم المغربي.

– انخفاض تدريجي في أسعار صرف الدرهم المغربي مقابل الدولار الأمريكي عام 1980 وهذا خلال الفترة (1980- 1983) بحيث 3.94 درهم للدولار عام 1980 إلى 7.11 درهم مقابل الدولار عام 1983 أي ما نسبته 88.45%.

– في عام 1983 واجهت المغرب انخفاضا في مواردها المالية من القروض الخارجية مما جعلها تعجز عن تسديد ديونها لتتوجه من جديد إلى صندوق النقد الدولي والقبول بشروطه وهو ما أدى إلى:

- ✓ إعادة جدولة الجزء الأكبر من ديون المنشآت العامة المستحق للدائنين الخارجيين.
- ✓ جدولة الدَّين الحكومي.

وهو ما أدى إلى تفاقم أزمة المديونية إذ تم الاتفاق على وضع خطة التصحيح لمدة (1983- 1988) والجدول الموالي يوضح تطورات المديونية الخارجية المغربية.

[1] زكرياء دمدوم، "**الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014)، ص ص: 101، 102.

**الجدول (2-4): تطور المديونية الخارجية المغربية في ظل إصلاحات الجيل الأول خلال الفترة (1981–1988)**

**الوحدة**: مليار دولار

| السنة | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1987 | 1988 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المديونية | 11.2 | 11.5 | 12.4 | 13.8 | 15 | 16.7 | 19 | 20 |

**Source**: Abdeladim (Leila), **Les privatisations d'entreprises publiques dans les pays du Maghreb arabe (Maroc-Tunisie-Algerie)**, Edition internationales, paris, 1998, p:15.

يلاحظ من الجدول أن المديونية الخارجية المغربية في تزايد مستمر حيث انتقلت من 11.2 مليار دولار سنة 1981 إلى 20 مليار دولار سنة 1988 أي بزيادة قدرها 78.5%.

- **المرحلة الثانية (1983- 1985)**:

الذي كان يروم إلى لملمة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، عن طريق دعم المنتوجات الغذائية والصناعية والطاقة، وركز على التقليص من الفوارق الطبقية بإحداث مناصب للشغل ...لكن إقرار سياسة "التقويم الهيكلي" في نفس الفترة أدى إلى تباطؤ عملية النمو وإلى تدهور التنمية الاجتماعية جراء الحد من الموارد والتقليل من طلب الحبوب وارتفاع الأسعار الداخلية نتيجة تدهور العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية وانعكس هذا على الدولة إذ كلفها ذلك جهدا مضاعفا لتحقيق بعض الأهداف الموسمية في المخطط[1].

**2-1 برنامج إصلاح المؤسسات العامة:**

تم اقتراح هذا البرنامج من قبل البنك الدولي إذ كان يهدف إلى التخفيف من العبء المترتب على الموازنة بسبب دعم المؤسسات العامة، وتحقيق انفتاح اقتصادي للمغرب بشكل واسع على الاقتصاد العالمي، ويهدف برنامج إصلاح المؤسسات العامة إلى ما يلي[2]:

- ✓ التحكم في القطاع الخاص.
- ✓ تركيز دور الدولة: من خلال تلبية الحاجات العامة في مجال التعليم والصحة والقضاء...الخ، وتخلي الحكومة عن إدارة الاقتصاد بشكل مباشر والحفاظ على دورها القانوني والتشريعي والتوجيهي.
- ✓ إجراءات تحرير الاقتصاد: وتم ذلك من خلال تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية كما يلي[3]:

**–تحرير الأسعار**: وذلك من خلال خفض الحكومة لتدخلها في آليات التسعير وإزالة التحكم المباشر في أسعار السلع المنتجة محليا.

[1] زكرياء دمدوم، مرجع سابق، ص: 104.

[2] نفس المرجع، ص: 105.

[3] نفس المرجع، ص: 106.

**–تحرير التجارة الخارجية:** ومن أبرز الإجراءات التي وردت خلال هذه المرحلة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وإزالة القيود الكمية على الواردات كما حولت نظام التجارة إلى نظام الحصص والأسعار الجبرية إلى نظام الرسوم الجمركية.

### 3-1 برامج التثبيت الاقتصادي في المغرب:

بدأت المغرب في تنفيذ برنامج التثبيت الاقتصادي عام 1978 استنادا إلى أدوات السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف الأجنبي وهذا للحد من الطلب الكلي والسيطرة على الاختلالات الاقتصادية.

**1-3-1 السياسة المالية:** وتهدف إلى الحد من الدور الحكومي في النشاط الاقتصادي وتحفيز القطاع الخاص لتحقيق التوازن الداخلي وقد تركزت إجراءات الإصلاح المالي عبر السياسة المالية في محورين رئيسيين هما[1]:

- ترشيد الإنفاق العام بخفض الدعم عن أسعار السلع الأساسية ولاسيما الغذائية.
- تعزيز الإيراد العام من خلال تنفيذ سياسة تعتمد المصادر الاعتيادية في زيادة الإيرادات العامة ولاسيما الإيرادات الضريبية وتتضمن إصلاح الجهاز الضريبي وتحديثه لجعله أكثر شفافية.

**2-3-1 السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف:** وتهدف السياسة النقدية إلى خفض التضخم الناتج عن زيادة عرض النقد خلال السبعينيات، وتحرير أسعار الفائدة على الودائع وإدخال المزيد من المرونة في تحديد أسعار الفائدة، وكذا تخفيض عملية إعادة التمويل عن طريق السوق النقدية، إضافة إلى توسيع السوق النقدية لتشمل المؤسسات المالية الأخرى، أما سياسة سعر الصرف فتهدف إلى السيطرة على اختلالات القطاع الخارجي[2].

**الجدول (2-5): المؤشرات الاقتصادية الأساسية للمغرب أثناء وبعد فترة التصحيح الهيكلي**

| السنوات | 1983 | 1984 | 1985 | 1986 | 1988 | 1991 | 1995 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البيـان | فترة برنامج التصحيح الهيكلي | | | | ما بعد برنامج التصحيح الهيكلي | | | |
| رصيد الميزانية/الناتج المحلي الإجمالي | -9.2 | -7.6 | -7.7 | -0.8 | -4.5 | -2.9 | 5.2 | -1.3 |
| الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك | 6.2 | غ م | 7.7 | غ م | غ م | 8.0 | 6.1 | 0.7 |
| مخزون د الخارجي (مليار دولار) | 12.2 | 13.1 | 15.3 | 17.1 | 21.0 | 21.6 | 23.0 | 19.8 |
| خدمة الدَّينكنسبة من الصادرات(٪) | 38.9 | 26.6 | 31.5 | 34.5 | 25.8 | 23.7 | 31.8 | 20.8 |
| الاحتياطات الدولية (مليار دولار) | 0.38 | 0.27 | 0.35 | 0.49 | 0.56 | 3.1 | 3.6 | 5.7 |
| استثمار أجنبي مباشر (مليار دولار) | 0.05 | 0.05 | 0.02 | 0.06 | 0.16 | 0.32 | 0.36 | 0.83 |
| معدل النمو الاقتصادي (٪) | 3.3 | 4.2 | 6.3 | 7.8 | 10.2 | 6.8 | -6.6 | -0.1 |
| ر .م التجاري/ الناتج م الإجمالي (٪) | -11.2 | -10.4 | -14.3 | -11.5 | 2.1 | -1.5 | -3.6 | -0.5 |

[1] بنك المغرب، التقرير السنوي سنة 1997، ص: 73.

[2] بنك المغرب، التقرير السنوي سنة 1995، ص ص: 86، 88.

**المصدر**: زكريا دمدوم، **الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014)، ص: 110.

ومن أجل ترسيخ المكاسب التي حققت على صعيد الاستقرار الاقتصادي والعمل على تحسين تخصيص الموارد، عكفت المغرب على تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة وفي هذا الصدد حررت المغرب كافة الأسعار تقريبا باستثناء القيود على الأدوية وعدد محدود من السلع الغذائية الحساسة، كما تم إدخال إصلاحات على التعريفة الجمركية واتخاذ قرارات لتبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها، كما تم إدخال إصلاحات واسعة على نظام سعر الصرف في المغرب إذ تم إدخال العمل في البنوك منذ عام 1996 واشتملت الإصلاحات أيضا إصلاح هيكل الضرائب غير المباشر بإدخال العمل لطريقة القيمة المضافة وإصلاح ضريبة الدخل الشخصي وضرائب الأرباح على الشركات[1].

**2- الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في المغرب:**

شرع المغرب ومنذ استقلاله في وضع إستراتيجية تنموية خاصة مبنية على معطيات ثابتة، إذ تركز هذه الإستراتيجية على جعل المواطن في صلب عملية التنمية وتمكين الاقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع بتوفير التجهيزات الهيكلية، ويمكن تقسيم مسار التنمية الذي شهدته المغرب إلى عدة خطط وهي:

**2-1الخطط التنموية خلال الفترة (2000– 2006)**: ركزت المغرب في هذه المرحلة على[2]:

- ✓ **تنمية الأقاليم الجنوبية**: في إطار الخطط التنموية الاقتصادية تم في سنة 2002 إحداث وكالة تهتم بتنمية الأقاليم الجنوبية أطلق عليها "وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية" وظيفتها التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم، وقد رصد لها غلاف مالي قدره 7.20 مليار دولار وتهدف هذه الوكالة للقيام بـ:

– التأهيل الحضري لأحياء سكنية بجهة كليم– السمارة مساحتها 900 هكتار ويستفيد منها 20.000 ألف أسرة.

– إعادة إسكان ما يزيد عن 7000 أسرة في كل من جهتي العيون بوجدور، الساقية الخضراء ووادي الذهب الكويرة.

- ✓ **البرنامج الوطني الأول للطرق القروية**: انطلق هذا البرنامج سنة 2000، وقد خصص له غلاف مالي قدره 750 مليون درهم، ويهدف إلى بناء طرق في القرى، وفك العزلة عن المناطق المحرومة.

[1] نفس المرجع، ص: 10.

[2] أحمد نصير، يونس زين، "**رؤية اقتصادية تنموية للمخطط الزرق للنهوض بالسياحة في المملكة المغربية أفاق 2020**"، (مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09 و 10 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر)، ص: 305.

- ✓ **إصلاح قطاع النقل الجوي:** أعدت وزارة النقل سنة 2004 برنامجا طويل الأمد من أجل دعم وتطوير قطاع النقل الجوي وسوف يساعد المغرب على النهوض بالسياحة وجلب مزيد من السياح ويهدف البرنامج إلى[1]:

– السماح للمستثمرين الأجانب بفتح خطوط جوية تربط المدن السياحية.

– الرفع من عدد المسافرين الأجانب من 5.8 مليون مسافر سنويا إلى 16 مليون في سنة 2010.

- ✓ **محاربة الفقر:** شرعت مديرية التنمية الاجتماعية سنة 2000 في عملية وضع الإطار الاستراتيجي للحد من الفقر بدعم تقني من برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويرمي هذا المخطط إلى الحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية مع مراعاة النوع الاجتماعي وتمكين الأشخاص المعوزين من تحسين أحوالهم المعيشية، وقد خصصت الدولة اعتمادا سنويا قدره 174.2 مليون درهم.

**2-2الخطط التنموية (2006– 2015):** تمثلت أبرز المخططات التنموية في:

- ✓ **إستراتيجية التنمية الفلاحية (المخطط الأخضر):** لقد عزم المغرب على جعل الاقتصاد الأخضر محورا استراتيجيا في سياسته الخاصة بالتنمية المستدامة ويعمل على تعبئة الفاعلين وبناء الشراكات المجددة بين القطاعين العام والخاص للرفع من مستوى الاستثمارات التي تحترم البيئة وتكفل إنتاج القيمة المضافة ومناصب الشغل الدائمة.

إذ تشكل الفلاحة في المغرب، أحد القطاعات الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يضم ما يقارب 1.5 مليون فلاح يساهم بحوالي 15% من الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى أنه يوفر 40% من فرص الشغل، وبفضل المجهودات المشتركة التي تبذلها كل من وزارة الفلاحة والصيد البحري ومهني القطاع، ويعرف الناتج الداخلي الخام الفلاحي ارتفاعا متزايدا منذ سنة 2000، إذ انطلقا منذ سنة 2009، وتجاوز هذا الناتج عتبة 100 مليار درهم سنويا، مقابل معدل 75 مليار درهم قبل سنة 2008.

يهدف مخطط المغرب الأخضر الذي أشرف على انطلاقه جلالة الملك مُحَمَّد السادس في أفريل سنة 2008 إلى:

– جعل القطاع الفلاحي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

– تعزيز الاستثمارات والتكافل الجيد بين السلاسل الإنتاجية قبليا وبعديا.

– إنعاش صادرات المنتجات الفلاحية وتثمين المنتجات المحلية[2].

[1] مراد رحال، **"التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة (2000– 2010)"**، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/ 2012)، ص: 80.

[2] أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق، ص ص: 305، 306.

ويستند مخطط المغرب الأخضر إلى دعامتين[1]:

* **الفلاحة العصرية ذات قيمة مضافة هامة:** وهدفها تقوية وتطوير الفلاحة ذات الإنتاجية العالية والتي تستجيب لمتطلبات السوق عبر تشجيع الاستثمارات ونماذج جديدة من التجميع العادل، وتهم هذه الدعامة ما بين 700- 900 مشروع يمثل حوالي 110 إلى 150 مليار درهم من الاستثمارات على مدى 10 سنوات.

* **الفلاحون ذوي الوضعية الصعبة:** وتهدف هذه الدعامة لمحاربة الفقر في الوسط القروي، عبر الرفع بشكل ملحوظ من الدخل الفلاحي في المناطق الأكثر هشاشة وينتظر في إطار هذه الدعامة انجاز 550 مشروعا تضامنيا يتراوح بين 15 و20 مليار درهم على مدى 10 سنوات وقامت الدولة في إطار المخطط الأخضر بتعبئة ما يقارب 66 مليار درهم خصصتها للفترة (2009- 2015)، كما استهدف هذا المخطط مبلغ 800 مليون درهم مقدمة من صندوق الحسن الثاني.

✓ **إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية:** وتركز هذه الإستراتيجية على ثلاث توجهات كبرى تمثل الأساس لتنمية قطاع الصناعة التقليدية، باعتبارها جزءا من المقاربة الإرادية التي اعتمدتها الدولة المغربية.

ترمي هذه الإستراتيجية أولا إلى خلق مناصب جديدة للشغل بهدف استيعاب جزء من العاطلين وتمكينهم من العيش الكريم وذلك بـ[2]:

- إعادة تأهيل القطاع باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تغيير دور الإدارة والعمل على الانتقال بها من إدارة تتولى التدبير إلى إدارة تعمل من أجل التنمية.

أما السبل التي تم انتهاجها من أجل النهوض بالقطاع فتتمثل في:

- تطوير نسيج إنتاجي قوي ومهيكل.
- انتعاش وتسويق منتوج الصناعة التقليدية.
- الترويج و التسويق.

بحيث تتوخى هذه التوجهات تحقيق نتائج على مدى 10 سنوات تم تحديدها رقميا لكي تمثل لوحة قيادة بالنسبة للقطاع في أفق 2015، وفي ما يلي جدول يلخص رؤية 2015 للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية:

[1] المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية، على الموقع: http://www.Finances.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2018/04/21، الساعة 22:00، ص: 01.

[2] المملكة المغربية، وزارة السياحة والنقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي رؤية 2015، على الموقع: http://www.Finances.gov.mog، تاريخ الاطلاع: 2018/04/21، الساعة 22:15، ص: 01.

**الجدول (2-6): رؤية 2015 للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمغرب**

| | |
|---|---|
| **تنمية رقم المعاملات بالقطاع** | رفع رقم المعاملات إلى 24 مليار درهم – رفع من معاملات التصدير 10 مرات<br>مضاعفة مداخيل المبيعات للسياح بـ 04 مرات |
| **إبراز نسيج مقاولاتي ديناميكي** | رفع حجم النسيج المقاولاتي من نحو 100 مقاولة إلى 300 مقاولة من بينها 15 إلى 20 فاعلا مرجعيا |
| **تنمية وتحسين جودة التكوين المهني** | 60.000 خريجا في أفق 2015 |
| **التشغيـل** | إحداث 115.000 منصب شغل في أفق 2015 |

**المصدر:** المملكة المغربية، وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي رؤية 2015، على الموقع: http://www.Finances.gov.mog، تاريخ الاطلاع: 2018/04/21، الساعة 22:15، ص: 01.

✓ **مخطط تطوير البنية الأساسية:** ونلخص أبرز ما جاء فيها ضمن الجدول التالي[1]:

**الجدول (2-7): مخطط تطوير البنية الأساسية**

| المخطط | آجاله | المضمون و الأهداف |
|---|---|---|
| **الطرق** | **2005– 2009** | يهدف البرنامج التكميلي لتدشين مجموعة من الطرق بكلفة إجمالية قدرها 17.2 مليار درهم |
| **المطارات** | **2007– 2010** | يهدف إلى تحسين تجهيزات وأنظمة الأمن في المطارات و إنفاق حوالي 9.8 مليار درهم |
| **النقلبالسكة الحديدية** | **2009– 2010** | يهدف إلى مضاعفة حجم الرواج الحالي للنقل بالسكة الحديدية وتحديد حوالي 400 كلم من السكك ورصد له 17 مليار درهم |
| **إنتاج الكهرباء** | **2007– 2012** | يهدف المغرب إلى إنفاق حوالي 34.2 مليار درهم لإنهاء المشاريع القائمة |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاستناد إلى:

أحمد نصير، يونس زين، **رؤية اقتصادية تنموية للمخطط الزرق للنهوض بالسياحة في المملكة المغربية أفاق 2020**، (مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09 و 10 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر)، ص: 306.

✓ **مخطط رواج:** يهدف مخطط رواج إلى تحسين قطاع التجارة والحد من النواقص التي تعاني منها الأنشطة التجارية وجعل القطاع إحدى رافعات التنمية الاقتصادية للبلاد، ومن أهم الأهداف الإستراتيجية لهذا المخطط نذكر[2]:

– تعزيز جاذبية العرض التجاري اتجاه المستثمرين الوطنيين والأجانب عبر انجاز مخططات للتجارة على المستوى المحلي والجهوي.

– تحسين إطار عمل الفاعلين في القطاع عبر الملائمة المستمرة للقوانين.

– إحداث 450.000 منصب شغل مباشر.

[1] أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق، ص: 306.

[2] المملكة المغربية، وزارة التجارة و الصناعة و التكنولوجيا الحديثة، على الموقع: www.maroc/ma/ar/content/2015/ ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/21، الساعة: 23:42، ص: 01.

✓ **مخطط الصيد البحري هاليوتيس:**

عرف قطاع الصيد البحري ابتداء من سنة 2010 الانطلاقة الفعلية لإستراتيجية 'هاليوتيس' التي تهدف إلى إرساء برنامج عمل منظم وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

يساهم قطاع الصيد البحري بنسبة 2 إلى 3% من الناتج الداخلي الخام بـ 10% من قيمة الصادرات الوطنية ويوفر مناصب شغل تقدر بأكثر من 660.000 منصب شغل منها 170.000 منصب مباشر أي بنسبة 1.5% من السكان النشطين و 490.000 منصب غير مباشر، وهو بذلك مصدر دخل لفائدة 3 ملايين شخص، كما يسجل هذا القطاع رقم معاملات يقدر بـ 16.3 مليار درهم تمثل في الصادرات نسبة 70%[1].

✓ **الميثاق الوطني للقلاع الصناعي:** يعتبر الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي برنامجا تعاقديا تم توقيعه برعاية الملك مُحَمَّد السادس سنة 2009، بين الدولة والقطاع الخاص من أجل تفعيل الإستراتيجية التنموية بالمغرب والتي تهدف إلى[2]:

– تطوير القطاعات (المهن العالمية) التي يملك فيها المغرب امتيازات تنافسية واضحة وقابلة للاستغلال من خلال برامج تنموية مخصصة (صناعة السيارات– الطائرات– الإلكترونيك– ترحيل الخدمات– النسيج– الصناعات الغذائية).

– تعبئة 2200 هكتار لإحداث جيل جديد من المناطق الصناعية المندمجة.

– رفع الناتج الداخلي الخام بـ 50 مليار درهم.

– تحسين توازن الميزان التجاري عبر رفع رقم معاملات الصادرات بـ 95 مليار درهم.

– إحداث 220.000 منصب شغل في أفق 2015.

– تحقيق 120 مليار درهم من الاستثمارات الخاصة.

✓ **مخطط قطاع الخدمات والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية:**

اختار المغرب من أن يجعل من ترحيل الخدمات إحدى قاطرات التنمية الاقتصادية بالبلاد، وتهدف هذه الإستراتيجية للرفع من صادرات القطاع لتصل إلى 20 مليار درهم في أفق سنة 2015، وكذلك خلق حوالي 70.000 منصب عمل خلال الفترة (2009– 2015) لبلوغ مجموع 100.000 منصب، أما المبادرة الوطنية

[1] مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، العدد 15، المملكة المغربية، يوليو 2011، ص: 11.

[2] الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015، على الموقع: www.maroc/ma/ar/content/2015/، التاريخ: 2018/04/23، 00:15، ص:01.

للتنمية البشرية تهدف إلى محاربة الفقر والهشاشة وكذا الإقصاء الاجتماعي من خلال انجاز مشاريع دعم البنيات التحتية الأساسية، أنشطة تكوين وتقوية القدرات حيث شرع في تطبيقها ابتداءا من 18 ماي 2014[1].

- ✓ **المخطط المغربي للطاقة الشمسية:** ويبرز هذا المخطط بعد التزام المغرب بتوفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤمن العيش الكريم والتوجه نحو استخدام الطاقة النظيفة كبديل على الطاقات ذات الأصل الأحفوري[2].

ويشمل هذا المشروع انجاز 5 محطات لإنتاج الكهرباء مما سيمكن المغرب من إنتاج حوالي 18% من الإنتاج الوطني الحالي ومن المنتظر أن يوفر هذا المخطط قرابة 120 ألف فرصة عمل جديدة بهدف تخفيض نسبة البطالة إلى النصف إلى جانب إطلاق استثمارات في القطاعين الحكومي والخاص تقدر تكلفتها بحوالي 17 مليار دولار[3].

- ✓ **المخطط الأزرق للنهوض بالسياحة في المغرب:** من أجل النهوض بالسياحة تبنى المغرب رؤية سياحية في أفق 2010 تمثلت في وضع سياسة لتنمية القطاع مركزة على تنويع المنتجات وتحرير الربط الجوي وتقديم صورة جديدة عن المغرب، جاعلة بذلك السياحة ركيزة أساسية للاقتصاد الوطني ويرتكز المخطط الأزرق 2020 على مفهوم المخططات الساحلية المدمجة "الذكية" والهادفة إلى عرض مغربي تنافسي على الصعيد الدولي، ويهدف في مرحلته الأولى إلى:

– إعادة تموقع واستكمال المحطات التي تم إطلاقها كالسعيدية، لكسوس وتاغازوت.

– إكمال العرض السياحي بمخططات جديدة.

– إعطاء موقع تفصيلي مميز ومستدام للمحطات مع الاعتماد على منطق السوق ويتم مواكبة كل هذا بتدابير في مجالات متعددة كالنقل الجوي والتكوين[4].

**المطلب الثاني: واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر**

دخلت غالبية البلدان النامية في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، بناء على توصيات البنك وصندوق النقد الدوليين، حيث كانت معظم هذه الدول تعاني اختلالات هيكلية في اقتصادياتها، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي دخلت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، ومن بين الإصلاحات نجد تلك المتعلقة بالسياسة المالية باعتبارها الأداة

[1] أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق، ص ص: 307، 308.

[2] البوابة الوطنية، المملكة المغربية، على الموقع: http://www.maroc.ma ، التاريخ: 2018/04/23، 00:15، ص:02.

[3] أحمد نصير، يونس زين، مرجع سابق، ص: 308.

[4] البوابة الوطنية، المملكة المغربية، على الموقع: http://www.maroc.ma ، التاريخ: 2018/04/20، 15:15، ص:01.

الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، وأخرى متعلقة بالسياسة النقدية باعتبارها الأداة الفعالة في يد البنك المركزي للقيام بالوظيفة النقدية.

**الفرع الأول: مسار السياسة المالية في الجزائر**

مر الاقتصاد الجزائري كباقي اقتصاديات الدول النامية التي كانت سائرة في نظام التخطيط الاقتصادي بمرحلة انتقالية، بحيث تحول من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق في اتخاذ القرار، ومن أجل تحقق التنمية الاقتصادية مرت الجزائر بمراحل متعددة من الإصلاحات التي تحمل في طياتها أمل الخروج من الاختلالات الاقتصادية والمالية.

**1- أداء السياسة المالية خلال الفترة (1963-1998):**

ورثت الجزائر غداة الاستقلال وضع اقتصادي مزري وسياسة مالية منهكة من الديون الخارجية، تميزت هذه الفترة بوضعية اقتصادية تتسم بـ[1]:

- ✓ الاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحروب التحريرية.
- ✓ مواجهة مشكل تمويل الاستثمارات والعجز المالي الذي خلفه الاستعمار الفرنسي.
- ✓ الاعتماد على الاقتصاد الفرنسي حيث بلغ ما يقارب 85% من الإيرادات تأتي من فرنسا و80% من الصادرات موجهة إلى فرنسا.

وأمام هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية آنذاك إلى البحث عن موارد إضافية لإثراء خزينة الدولة، وذلك من خلال مجموعة الإجراءات تتمثل في: فرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريفة الجمركية والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب والأجور ITS، مع تغريم الرواتب المرتفعة TUGP إذا بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي20% في المتوسط من إيرادات الدولة خلال الفترة 1963-1969 أما النسبة خلال نفس الفترة حوالي 8% في متوسط مجموع الإيرادات.

ولتعزيز خزينة الدولة قامت السلطات أيضا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج TUGP مع رفع نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية أين بلغت نسبة هذه الأخيرة حوالي22.6% في المتوسط من إجمالي الإيرادات، في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 1.9% سنة 1963 إلى 27.9% سنة 1969.

أما بالنسبة للسياسة الإنفاقية فقد عرفت هذه الفترة إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي، ولكن عدم توفر القوة والقدرة الاقتصادية لقطاع الدولة فإنه كان غير ممكن الشروع في بناء

[1] حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص: 70.

نظام مركزي قوي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال إثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام عند حدود 20% إلى 25% بحيث توجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت80 من مجموع الإنفاق العام، بينما عرفت نفقات التجهيز نسبة محتشمة تراوحت بين 15إلى 20 من هذا المجموع، ويمكن إرجاع ذلك إلى نمط التسيير المنتهج في هذه الفترة وهو التسيير الذاتي الذي تم تطبيقه في الميدان الفلاحي نظرا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري آنذاك، أين كانت مساهمته في الناتج القومي تمثل 16.4 وكذلك ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الأطراف الفرنسية وقلة الموارد المالية حال دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو محتشمة بلغت 4.8سنة 1966، أما البطالة فقد بلغت في نفس الفترة هذه السنة 32.9[1].

**2- أداء السياسة المالية خلال الفترة (1970–1998):**

تميزت هذه الفترة بتطبيق المخططين الرباعيين الأول و الثاني، حيث انتقل في هذه الفترة معدل الاستثمار من 32.1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1969 إلى 50.6% سنة 1977، مما رفع للمؤسسات العمومية من القيمة المالية للاستثمارات، حيث انتقلت من 68.2% خلال الفترة 1970-1973 إلى 75.4% في المشاريع الاستثمارية المقررة مهما كان حجمها، وهذا طبقا لقانون المالية 1971[2].

لعب الجهاز المصرفي دور الوسيط بعد سنة 1971 حيث وزع ما يقدر بأكثر من 96% من مجمل القروض للاقتصاد وتظهر أهمية التمويل المصرفي خلال الفترة 1971-1985 من خلال تطور القروض المصرفية لهذه المرحلة التي تضاعفت 9 مرات سنة 1972، حيث ارتفعت قروض البنك المركزي من 985 مليون دج سنة 1971 إلى 27371 مليون دج سنة 1982.

تخلل سنتي (1978-1979) جملة من الإصلاحات الهيكلية والمالية، حيث بدأت عمليات تطهير حسابات المؤسسات العمومية، وفي سنة 1978 أضاف قانون المالية لنفس السنة، مردودا جديدا للتمويل تمثل في إعانات الخزينة التي استعملته في تغطية نفقات الدراسات السابقة للاستثمار و كافة الأعباء التي لم تعد المؤسسات قادرة على تحملها، أي الرجوع إلى القروض النهائية التي تقدمها الخزينة العمومية بالرغم من إلغاء هذه الطريقة التمويلية خلال إصلاحات 1971.

بالإضافة إلى هذا، تميزت الفترة الممتدة من (1970- 1988) بتطور كبير من جانب المالية العامة حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض إلى ميزانية بدأت تعرف عجز، إلا أن هذا العجز لا يفسره انخفاض أسعار النفط

[1] نفس المرجع، ص: 72.

[2] مسعود دراوسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990- 2004**"، مرجع سبق ذكره، ص: 345.

وإنما ارتفاع نفقات التجهيز نتيجة تمويل الاستثمارات، كما عرفت هذه المرحلة ظهور مخططيْن خماسيين الأول ما بين(1980- 1984) والثاني ما بين (1985-1989) ويهدفان إلى[1]:

- ✓ إعادة التوازنات عامة للاقتصاد وزيادة الارتباط والتكامل بين الصناعة والزراعة.
- ✓ التقليص من حجم الدَّين الخارجي وتدعيم التكامل الاقتصادي.
- ✓ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بما يسمح بإدخال الفعالية على سير المؤسسات العمومية.
- ✓ متابعة التنمية الاقتصادية والقضاء على الاختلالات الاقتصادية المالية .

تميزت فترة الثمانينات بالاستيراد المكثف لسلع الاهتلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد، حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار سنة 1982 على حساب الاستثمار و التشغيل، بالإضافة إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية و تدهور أسعار النفط حيث كان البرميل من 21.08 دولار في نهاية الثمانينيات ثم انخفض إلى 20 دولار في بداية التسعينات ثم إلى 17.65 دولار في سنة 1993 ليصل إلى 14.19 سنة 1994.

**– الإصلاحات المالية 1988:**

مهدت الإصلاحات المالية والاقتصادية لسنة 1988 إلى تدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق، حيث كانت لصدمة النفط 1986 الدور في إبراز نقاط الضعف في النظام المخطط مركزيا، وبهذا شرعت السلطات في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية، ومن بينها[2]:

_استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وكذا تقليل التسيير الموجه وصدور قانون رقم 88-01[3] المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية.

_الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: لتسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي فإن قانون 88-02[4] المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بنظام التخطيط وضع إجراء التخطيط اللامركزي وبذلك ظهر نوعين من الاستثمارات: استثمارات مركزية واستثمارات لامركزية.

- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية: إن التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية وإعادتها إلى الوضع

[1] نفس المرجع، ص: 350.

[2] فوزية خلوط العربي، **"دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر"**، ( مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2003)، ص: 102، 109.

[3] ج ج ش قانون 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

[4] ج ج ش قانون 88-02 المؤرخ في 1988/01/12 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.

السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.

- التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تقييم الفوائض ورقابة متوازية لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف.

وبالرغم من سياسة التصحيح الضمنية التي جاءت بها إصلاحات سنة 1988 والتي تهدف إلى إعادة التوازن الكلي وإدخال آليات الاقتصاد الحر، إلا أن هذه الإجراءات لم تحقق أهدافها المرجوة، إذ كان تزامنا مع انهيار المعسكر الشرقي وضعف نظام التخطيط المركزي بشكل واضح، أدركت السلطات الجزائرية أنه لابد من القيام بإصلاحات جذرية تواكب التغيرات الدولية مما جعلها تلجأ لنوع جديد من الإصلاحات تختلف عن سابقتها والتي تكون الهيئات المالية الدولية طرفا فيها.

أما الفترة من 1991-1998 والتي تسمى بالفترة الانتقالية، فقد كان للازمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تبنى قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، وقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق المالية، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991. أما فيما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الإصلاح، نجد أنها عرفت نوعا من الانخفاض اذا ما قارناها على الأقل بفترة ما بعد الأزمة البترولية 1987_1990، بحيث انتقلت من 41.47% من مجموع الجباية الكلية سنة 1993 إلى حوالي 29.93% من هذا المجموع سنة 2004.[1]

**– وضعية النظام الضريبي في الفترة 2000- 2007:**

تميزت السياسة الضريبية خلال فترة الدراسة بتصاعد حجم الحصيلة الضريبية أي بزيادة معدل نمو مردودية الاقتطاعات الضريبية، ويرجع ذلك إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة، وقد أولت الدولة الإيرادات الضريبية مكانة هامة في الإيرادات العامة للميزانية، ولاسيما العادية منها، حيث سجلت مجموع الإيرادات الجبائية العادية من مجموع الإيرادات العامة نسبة 30%، 32%، 34%، 36.5%، 36.6%، 37.5% للسنوات من 2002 إلى 2007 على التوالي،

[1] فوزية خلوط العربي، مرجع سابق، ص: 112.

ومن الملاحظ أن الإيرادات الجبائية العادية في حالة تطور طفيف وهذا من خلال جهود الدولة الرامية للرفع من حصيلتها إحلالها محل الجباية البترولية[1].

**– تطور الإيرادات الجبائية في الفترة 2008- 2014:**

بلغت الإيرادات الجبائية خلال سنة 2008 نسبة 80.28% من إجمالي الإيرادات المسجلة وتعتبر هذه أعلى نسبة وصلت لها، نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث تعدت سقف 100 دولار للبرميل في بعض الأوقات وانعكاساتها الإيجابية على حصيلة الإيرادات البترولية في هذه الفترة، وهذا باستثناء الانخفاض المسجل في السنوات الأخيرة كما هو الحال بالنسبة لسنة 2013 و2014 حيث انخفضت حصيلة الجباية البترولية إلى أدنى مستوياتها بنسبة 63.97% و 61.48% مقارنة بحصيلة السنوات السابقة، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع الإيرادات البترولية نتيجة لانخفاض أسعار البترول وعدم استقرارها في الآونة الأخيرة، لكن اعتماد الدولة على إيرادات الجباية البترولية ينطوي على مخاطر عديدة ويساهم في عدم تفعيل النظام الضريبي لأن هذا النوع من الجباية يرتبط بعوامل خارجية، ولعل الإصلاحات الضريبية التي مست الجباية العادية في الآونة الأخيرة لدليل على ذلك وهذا من خلال إصلاح النظام الضريبي والإدارة الضريبية وإحداث مجلس وطني للجباية يسهر على الإعداد والتفكير في السياسات والإستراتيجية الجبائية في المستقبل[2].

**– الوضعية الضريبية خلال 2015- 2017:**

يتضمن قانون المالية لسنة 2015 عدة امتيازات جبائية للمؤسسات الاقتصادية وإجراءات جديدة لتسهيل عمليا التحصيل الجبائي من الشركات، وفي هذا الجانب اعتبر المدير العام للضرائب أن هذا القانون يحمي صغار المستثمرين بشكل خاص، ومن أجل توسيع الوعاء الجبائي هناك إجراء في 2015 يخص كل الصغار المكلفين بالضريبة الذين رقم أعمالهم لايتعدى 30 مليون دينار، حيث يخضعون للضريبة الجزافية الموحدة بمعدلين على حسب الأنشطة التي يقومون بها، وأضاف المدير العام للضرائب أنه إذا كان النشاط تجاريا سيخضع لضريبة نسبتها 5% وهي نفسها عندما يكون هناك نشاط اقتصادي منتج، أما باقي الأنشطة فستكون خاضعة إلى ضريبة نسبتها 12% ، وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية

[1] محمد شريف، "**السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009/ 2010)، ص: 172.

[2] أحمد أوشان، بلعزوز بن علي، الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد: 17 جانفي 2017، ص: 72.

لعام 2015 قد حدد معدل الضريبة على أرباح الشركات ب 23%. بالنظر إلى النتائج الاقتصادية المالية لسنة 2016 أقر الوزير بأنها صعبة لكنها تحت السيطرة وقال: " نحن جد واثقين في قدرتنا على تجاوز هذه الوضعية لكن يجب من أجل هذا مراعاة الالتزام الجبائي في تطبيق القانون"، وكشف وزير المالية بأن وزارته عازمة على توسيع الوعاء الضريبي تأقلما مع الظروف الاقتصادية الجديدة للبلاد، التي فرضتها تراجع أسعار النفط عالميا ودعا موظفي قطاعي الجمارك والضرائب إلى تغيير طريقة تعاملهم مع الزبائن بهدف تحصيل أكبر نسبة من الضرائب، وتسعى الحكومة من خلال هذه المعادلة إلى تجاوز معضلة اعتمادها على عائدات النفط والغاز التي تشكل منذ سنوات 60% من تمويل الموازنة العامة.

ذكر الوزير سنة 2017 بأنه في إطار تحضير المشروع التمهيدي للقانون 84- 17 سيتم إدراج إصلاح يتمثل في إعداد تقرير سنوي على النفقات الجبائية يرفق بمشروع قانون المالية لكل سنة، غير أن صعوبة تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقة الجبائية لم يمنع مختلف مديريات وزارة المالية من القيام بعدة دراسات تقييمية لهذه الآثار خلال السنوات الماضية[1].

**الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر**

شهد الاقتصاد الجزائري خلال عشرية من الزمن تطورات هامة جدا، من خلال تطبيق الإصلاح النقدي وفقا للإطار القانوني، وعلى الرغم من إصدار قانون 86-12 وقانون 88-06 المعدل والمتمم له تبين أن الوضع الاقتصادي في الجزائر يحتاج إلى نص قانوني جديد ولهذا جاء قانون 90-10 بتاريخ 14 أفريل 1990.

**1- تطورات النظام المصرفي الجزائري:**

عرف النظام المصرفي الجزائري تحولات عديدة منذ افتكاك الجزائر لاستقلالها، حيث عرف مراحل مختلفة ابتداء من بداية بناء المؤسسات المصرفية وفصلها عن المؤسسات التابعة للنظام المصرفي الفرنسي، وقد واكب النظام المصرفي الجزائري التحولات الاقتصادية الداخلية والدولية، وذلك عبر مراحل إصلاحية كان أبرزها قانون النقد والقرض عام 1990 وما تبعه من تعديلات أخرى.

**1-تطور النظام المصرفي الجزائري في ظل اقتصاد اشتراكي:**

لقد مر الجهاز المصرفي منذ الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات بعدة إصلاحات هامة على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية.

[1] قانون المالية 2017، ما يجب معرفته عن أهم الإجراءات الجبائية بالجزائر، www.radioalgerie.dz تم الإطلاع بتاريخ: 20 ماي 2018، على الساعة: 17:30.

### 1-1مرحلة إنشاء المؤسسات المصرفية (1962-1964):

عرفت هذه المرحلة وضع السيادة على المؤسسات الكبرى، وتم إنشاء عدة مؤسسات مصرفية رئيسية وهي: الخزينة، البنك المركزي الجزائري، الصندوق الجزائري للتنمية، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

**1-1-1 الخزينة:** نشأت الخزينة في أوت 1962 وأخذت على عاتقها الأنشطة التقليدية لوظيفة الخزينة، مع منحها امتيازات هامة تتجسد في منح قروض للاستثمارات للقطاع الاقتصادي، وكذا قروض التجهيز للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا الذي لم يتمكن من الاستفادة من طرف المؤسسات المصرفية المتواجدة، وقامت الوظيفة الاستثنائية "القروض للاقتصاد" للخزينة وخاصة عند تطورها في المستقبل[1].

**2-1-1 البنك المركزي الجزائري:** تأسس بموجب القانون رقم 62-144 بتاريخ 13ديسمبر، وتم تمويله برأس مال قدره 40 مليون فرنك، مملوكة للدولة، وقد أصبح البنك المركزي آنذاك يسير من طرف محافظ ومدير عام، بموجب مرسوم رئاسي، وقد كان إنشاؤه في تلك الفترة حدثا عظيما، ومكسبا للجزائر بعد استقلالها[2].

**3-1-1 الصندوق الجزائري للتنمية:** أنشأ الصندوق بتاريخ 07 ماي 1963، وأخذ أصول صندوق التجهيز لتنمية الجزائر والصندوق الوطني للمناقصات العامة، ومنح صلاحيات واسعة ولم يمارسها إلاّ قليلا وخاصة بصفته بنك أعمال، وتحولت تسميته إلى البنك الجزائري للتنمية (BAD) مع صلاحيات أكثر دقة في مجال التمويل الطويل الأجل[3].

**4-1-1 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** أنشئ هذا الصندوق في 10أوت 1964، بموجب المرسوم التنفيذي 64-277، على شكل هيئة عمومية، تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، يعمل تحت سلطة مجلس الإدارة برئاسة وزير المالية[4].

### 2-1 مرحلة التأميمات (1965-1970):

بدأت هذه المرحلة سنة 1965، إذ تم تأميم المصارف الأجنبية، وظهور جهاز مصرفي وطني مؤمم، فنتج عن ذلك إنشاء مجموعة من البنوك الأولية لتعويض وسد الفراغ الناشئ عن استقالة المصارف الأجنبية.

---

[1] مفتاح صالح، "**دراسة أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 9/8 مارس،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2005، ص: 106.

[2] زكريا دمدوم، "**الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990–2000 دراسة تحليلية**"، (رسالة ماجستير، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2001-2002)، ص:103.

[3] علي بطاهر، "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات التمويلية**"، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

[4] محدادي نور الدين، "**الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل**"، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر 2002، ص: 36.

**2-1-1 البنك الوطني الجزائري BNA**: أنشأ هذا البنك بموجب المرسوم رقم 66- 178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لتمويل المشاريع الاقتصادية، وقد استرجع أصول عدة مؤسسات كانت متواجدة سابقا[1].

**2-1-2 القرض الشعبي الجزائري CPA**: تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم المؤرخ في 11 ماي 1967، وهو بنك ودائع وقد استرجع أصول البنك الشعبي، وإعادة الأنشطة التي كانت تقوم بها بعض فروع البنوك الأجنبية، ويقوم بدور الوسيط للعمليات المالية للإدارات الحكومية (السندات العامة)، ولكن في سنة 1970 ألغي هذا النوع من القروض، بالإضافة إلى أنه يقوم بجميع العمليات المصرفية الأخرى[2].

**2-1-3 البنك الخارجي الجزائري BEA**: تأسس في أول أكتوبر 1967، بالأمر رقم 67-204، ليصبح ثالث بنك تجاري يتم إنشاؤه تبعا لقرارات تأميم القطاع المصرفي، ولقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية وهي[3]: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والمتوسط وأخيرا بنك باركليز.

**1-3 مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية (1982-1985)**:

إن إعادة هيكلة النظام المصرفي بداية الثمانينات، نتج عنه مصرفان جديدان هما:

**1-3-1 بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**: تأسس هذا البنك بموجب المرسوم رقم 82-206 المؤرخ في 13مارس 1982، برأس مال قدره مليار دينار جزائري، وقد نتج هذا البنك عن إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، ولقد رفع هذا البنك مهمة تطوير القطاع الزراعي عن البنك الوطني الجزائري[4].

**1-3-2 بنك التنمية المحلية BDL**: يعتبر البنك الثاني الناجم عن عملية إعادة هيكلة النظام المصرفي حيث أنشأ في 30 أفريل 1985، انطلاقا من هياكل و نشاطات القرض الشعبي الجزائري[5].

**2- النظام المصرفي في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية**

بسبب الأزمة التي حلت بالدولة الجزائرية في سنة 1986 أي أزمة البترول وما نتج عنها من اختلالات عميقة على مستوى مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية، كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، وعليه فانتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، تمثلت خصوصا في الإصلاح النقدي لسنة 1986، ثم إصلاح 1988، ووصولا إلى إصلاح 1990 المتعلق بالقرض والنقد.

---

[1] شاكر القزويني، "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 59.

[2] مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 107.

[3] نفس المرجع، ص: 108.

[4] زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 111.

[5] شاكر القزويني، ، مرجع سابق، ص: 62.

**2-1 قانون القرض والبنك لسنة 1986**: تحت ضغط أزمة النفط الخانقة، فإن أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية ضمن سلسلة من الإجراءات التي كانت تهدف إلى التحول بالنظام الاقتصادي مبادئه ومؤسساته نحو اقتصاد يقوم على أسس وقواعد السوق[1]، هو إصدارها لقانون بنكي جديد، هدفه الأساسي إصلاح جذري للمنظومة المصرفية، محددا بوضوح مهام ودور البنك المركزي والبنوك التجارية كما تقتضيه قواعد ومبادئ النظام المصرفي ذو المستويين، مع إعادة الاعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة ومراقبتها تماشيا وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. وهكذا أصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي وليس لاحتياجات المؤسسات، الأمر الذي نتج عنه نوع من الاستقلالية والمرونة في تعديل هيكل أسعار الفائدة الأسمى المطبقة من طرف المصارف، مع ضبط وتعديل إجراءات التعامل مع المؤسسات فيما تعلق بشروط منح الائتمان، وبموجب قانون86-12 المتعلق بنظام البنك والقرض، تم إدخال تعديلات جذرية على الوظيفة المصرفية، حيث تقوم فلسفة هذا القانون في اتجاه إرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي. أما من الناحية التطبيقية في نص التشريع صراحة على توحيد الإطار القانوني الذي يسّير النشاط الخاص بكل المؤسسات المصرفية والمالية مهما كانت طبيعتها القانونية.

**2-2 قانون استقلالية البنوك لسنة 1988**: لم يخل قانون 1986 من النقائص والعيوب، فلم يستطيع التكيف مع الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية، خاصة بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية سنة 1988[2]. وفي هذا الإطار بالذات جاء القانون 88-06 المعدل والمتمم للقانون 86-12. وعلى هذا الأساس يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988في النقاط التالية [3]:

– إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات.

– دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لإحداث التوازن في الاقتصادي الكلي.

– يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.

–يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو خارجه.

– يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل، كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية.

[1] ج ج ش، قانون رقم 12-86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القروض.

[2] ج ج ش، قانون رقم 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية.

[3] ج ج ش، قانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل و المتمم للقانون 86-12، و المتعلق بالبنك و القرض.

**3-2 قانون القرض والنقد 90-10**: وضع قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية، ونتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، وأُعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان في ظل استقلالية واسعة وللبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوانا اقتصادية مستقلة[1]. كما تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، مع تحديد مدتها، واسترجاعها إجباريا في كل سنة، وكذا إرجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي المتراكمة لغاية 1990/04/14 وفق جدول يمتد على 15سنة. وإلغاء الاكتتاب الإجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة العامة، ومنع كل شخص معنوي أو طبيعي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات[2].

**–مبادئ قانون القرض و النقد**: سمح قانون 10-1990 بتحول السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر، يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد ويرأسه محافظ البنك الجزائري[3].

**و**يعتبر القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض، نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، فيعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل و المتمم لسنة 1988. و من أهم مبادئ قانون القرض و النقد هو الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان فقد كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، حيث هُمّش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات، وخلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل، فجاء قانون النقد والقرض ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة عن منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة.

- **أهم التعديلات على قانون النقد والقرض عام2001**:

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال عام 2001 من خلال الأمر01/01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين[4]:

[1] ج ج ش، قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/14.

[2] تم إلغاء هذه الشروط وفقا للأمر رقم 11-03 المؤرخ 2003/08/26 المتعلق بالقرض و النقد.

[3] ج ج ش، قانون رقم 93-03 المؤرخ 93/07/04 المعدل والمتمم للقانون 01/90 المؤرخ 90/07/04 المتعلق بشروط تحديد رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر وهي على التوالي 500 مليون دج و 100 مليون دج، ويسري هذا على البنوك و المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية.

[4] علي بطاهر، مرجع سابق، ص: 49 .

✓ الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون بنك الجزائر ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

✓ الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

والمادة 03 من الأمر 01/01 تعدل المادة 23 من قانون النقد والقرض تعدل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ ونوابه إلى قواعد التوظيف العمومي وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية. ومما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة 03 من المادة 23 من قانون النقد والقرض.

- **التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 11-03:**

إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، يعتبر نص تشريعيا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار والمبادئ التي تجسدت في القانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01، والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض فيما يخص الهيكل التنظيمي، حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر، أشارت المادة 18 إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر. وفي هذا الإطار نستطيع القول أن الأمر 11/03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة وتنفيذها في إطار الرقابة تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية[1].

- **التعديلات التي جاء بها الأمر 10- 04:**

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم الأمر رقم 03- 11، حيث أن المادة رقم 02 تعدل وتتمم 35 كما يلي[2]:

- **المادة 35:** "تتمثل مهمة البنك المركزي في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاقتصاد النقدي والمالي، ولهذا الغرض يكلف تنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة لتوزيع القروض وتنظيم السيولة".

[1] نفس المرجع، ص: 50.

[2] المادة 03: تتمم الأمر رقم 03- 11.

- **تعديلات أخرى:**

صدور التعليمة رقم 04- 2005 المؤرخة في 14 جوان 2005 أداة الاسترجاعات لمدة 03 أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة ابتداءا من شهر جوان 2005.

وتميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة 06 أشهر وذلك ابتداءا من جانفي، عرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية تعديلات من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال.

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2006:**

أورد المشرع الجزائري شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية من خلال النظام رقم 02/06 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 24 سبتمبر 2006، الذي حدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية أو إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية في الجزائر[1].

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2008:**

يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية إصدار صكوك دون رصيد وينص قانون 08/01 على مايلي[2]:

– وضع قوانين لمكافحة إصدار الصكوك دون رصيد بمشاركة كل الأعوان الاقتصاديين.

– التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ أو نقص الرصيد.

طبقا للمادة 526، تتفقد المصالح المالية الملف المركزي عند منح الصكوك لزبائنها.

قانون 04/08 المؤرخ ب21 أوت 2008، بشان الحد الأدنى لرأسمال البنوك المالية العامة في الجزائر .

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2009:**

تضمن ما يلي [3]:

–الأمر رقم01 /09 المؤرخ 17فيفري 2009، المتعلق بأرصدة العملة الصعبة للأشخاص المدنيين غير المقيمين يسمح لهم بفتح رصيد من العملة الصعبة لدى البنك الوسيط المعتمد.

–الأمر رقم03/09 الصادر في26 ماي 2009، المتعلق بوضع قواعد عامة للأوضاع المصرفية المتعلقة بالقطاع المصرفي.

[1] محمد الطاهر سعيود، الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في التشريع الجزائري، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسن الثاني المغرب، http://www.droitetentreprise.com/ الرقابة–على–البنوك–والمؤسسات–المالية، تاريخ الإطلاع 20 ماي 2018، على الساعة 2:00.

[2] زكية محلوس، **"أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية"**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009)، ص: 79.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 76، المؤرخة في 29 ديسمبر 2009.

إضافة إلى تحديد القواعد المحاسبية التي تخضع لها الشركات التجارية، فالبنوك ملزمة بمسك حساباتها على الشكل الذي يحدده قانون النقد والقرض تطبيقا لنص المادة 103 من الأمر03/11 وفي هذا الصدد أصدر مجلس النقد نظام رقم09/04 المؤرخ بـ 29جويلية 2009 يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والنظام رقم 09/05 المؤرخ بـ 18أكتوبر2009 يتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها.

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2010**:

جاء هذا الإصلاح لسنة 2010، عن طريق الأمر رقم04/10 المؤرخ ب26أوت 2010

حيث جاء بأهم النقاط التالية [1]:

-تعزيز قدرة بنك الجزائر في مجال اختبارات الصلابة المالية بالاستعانة بجهاز الوقاية وحل الأزمات.

-الكشف المبكر عن نقاط الضعف وذلك عبر متابعة أفضل البنوك.

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2011:**

مساهمة السياسة النقدية في الاستقرار المالي الخارجي من خلال التسيير المرن لسعر الصرف.قصد تطوير أكثر إطار التنظيمي للاستقرار المالي، وفي تأقلم مع المعايير الجديدة لجنة بازل الدولية، وإصدار نظام يتعلق بتحديد وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة من طرف مجلس النقد والقرض في ماي 2011 يلزم البنوك معامل سيولة أدنى يجب احترامه، كما اصدر المجلس نظاما ثانيا من أجل إرساء تطبيق أحسن لتسيير سيولة ومتابعة العمليات ما بين البنوك، وتحسين نوعية التقارير الاحترازية، كما يساهم هذان الجهازان يدعمهما أدوات الإشراف والرقابة، في تعزيز أكثر لاستقرار وصلابة النظام المصرفي الجزائري كما يعملان على التنبؤ والمتابعة الدقيقة للسيولة المصرفية من طرف بنك الجزائر وهذا في إطار إدارته للسياسة النقدية[2].

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2014**:

لقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم14/01 بتاريخ 16ماي 2014 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة في البنوك والمؤسسات المالية، نص على دفع الملاءة من8% إلى9.5% ابتداء من أول اكتوبر2014 على أن يغطي رأس المال القاعدي كل من مخاطر الائتمان، السوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل إضافة إلى فرض تكوين هامش بنسبة2.5% للأمان[3].

[1] علي بطاهر، مرجع سابق، ص60

[2] زكية محلوس، مرجع سابق، ص:84 .

[3] منال هاني، اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، جامعة العفرون، الجزائر، جانفي 2017، ص:312.

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2015:**

وعلى الصعيد التنظيمي واصل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في سنة 2015 جهودهما في مجال تعزيز وتوطيد شروط ممارسة النشاط المصرفي وتوفير التقارير المصرفية وحماية عملاء المصارف والمؤسسات المالية على وجه الخصوص، تحسبا لحدوث انخفاض حاد في السيولة لدى المصارف، أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 10/ 02 المؤرخ في 05 فيفري 2015، المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة التسبيقات والقروض للمصارف والمؤسسات المالية، من أجل تمكين المصارف والمؤسسات المالية من اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، المقرض الأخير، وذلك قبل وضع كيفيات إعادة التمويل عن طريق عمليات السوق المفتوحة[1].

- **تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2016:**

تم التركيز في سنة 2016، على تعميق وتقييم ظروف تطبيق القواعد والمعايير التنظيمية المنبثقة من إعادة صياغة الإطار الاحترازي، وذلك من خلال[2]:

إدراج التعديلات اللازمة على عمليات الرقابة، تمحورت أعمال مديرية الإشراف سواء على الصعيد الداخلي من خلال تنسيق أدوات ومنهجيات المراقبة، أو على الصعيد الخارجي ذات الصلة مع المصارف والمؤسسات المالية، والتي كان الحوار معهم متواصلاً، قصد مرافقتهم والتأكد من دخول الإطار الاحترازي الجديد حيز التنفيذ الفعلي، يشمل هذا الأخير المعايير النوعية والكمية المتعلقة بمعاملات الملاءة أو لمخاطر الكبرى والمساهمات وكذا كيفيات تصنيف المستحقات وتكوين المؤونات وتسجيلها المحاسبي، شهدت سنة 2016 تواصل عملية تعزيز الإطار التنظيمي والإشراف المصرفي من خلال وضع ثلاثة مشاريع تنظيمات تتعلق بما يلي:

–مراجعة التنظيم المتعلق بالرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية.

–فصل خاص بالحوكمة.

–الإشراف على أساس موحد.

–إنشاء ونشر البيانات المالية الموحدة للمصارف والمؤسسات المالية.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر 2016، ص: 89.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر 2017، ص:110.

- **أهم تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2017:**

أصدر قانون رقم 17/10 المؤرخ في 11أكتوبر 2017 يتمم الأمر رقم03/11 المؤرخ سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، بحيث المادة الأولى تتمم أحكام الأمر 03/11 والمتعلقة بالنقد والقرض، المعدل والمتمم بمادة 45 مكررة تحرر كمايلي[1]:

المادة45: مكررة بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة يقوم بنك الجزائر ابتداءا من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي لمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في:

-تغطية احتياجات الخزينة.

-تمويل الدَّين العمومي الداخلي.

-تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

**المطلب الثالث: واقع السياسة المالية والنقدية في المغرب**

لقد مكنت السياسات النقدية و المالية المتبعة خلال السنوات الأخيرة من التحكم في الائتمان، وكذا من الرفع من احتياطات الصرف، وهو ما سمح بمتابعة مسلسل انفتاح الاقتصاد على الخارج، كما قد أثبت التاريخ القانون والمؤسساتي المغربي ترابط السياستين معا لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

**الفرع الأول: مسار السياسة المالية في المغرب**

شهدت فترة الحماية الفرنسية على المغرب بزوغ المنظومة المغربية للمالية العمومية، والتي أضفى عليها دستور 1963طابعا أكثر عصرية وحداثة، ويثبت التاريخ القانوني والمؤسساتي المغربي وجود علاقة ترابطية بين المراجعات الدستورية من جهة، وإصلاح القوانين التنظيمية المؤطرة للميزانية من جهة أخرى. وتكمن أهم القوانين التنظيمية التي شاهدتها المالية مايلي[2]:

**1- القانون التنظيمي الأول لقانون المالية 1963:**

شكل صدور أول دستور للمملكة بتاريخ (14ديسمبر 1962) مستهلا لسلسة من الإصلاحات الأساسية على المستوى الإطار القانوني المؤطر لميزانية الدولة وكرس الفصل 50 من هذا النص الدستوري مبدأ الترخيص الميزانياتي الذي يضطلع به البرلمان عبر تصويته على قانون المالية، وشكلت ميزانية سنة 1963 فرصة لتفعيل مبدأ

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 57، الموافقة 11 أكتوبر 2017، ص: 04.

[2] وزارة الاقتصاد والمالية، نشأة وتطور القانون التنظيمي للمالية، 2017.

الترخيص البرلماني مع الحرص على ترابط تطوير الإطار القانوني للمالية العمومية والنهوض بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

من ناحية أخرى، شكل دستور 1962 مرجعا لاعتماد عدد من النصوص القانونية التي تهم مالية الدولة ويتعلق الأمر ب:

- ✓ الظهير الشريف 1.63.326 الصادر ب(9نوفبر1963) بشأن القانون التنظيمي للمالية والذي يعتبر بمثابة أول دستور مالي للدولة، والذي كرس الترابط بين القوانين المالية والمخططات المعتمدة من طرف البرلمان، والفصل بين القواعد والمبادئ الميزانياتية والمالية وتلك المتعلقة بالمحاسبة العامة ونظام الصفقات العمومية.
- ✓ مرسوم ملكي رقم 331.66بتاريخ (12ماي 1967) بتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي للمالية المتعلق بتقديم قوانين المالية.
- ✓ مرسوم رقم 2.79.512 بتاريخ (12ماي1980)بتغيير المرسوم الملكي رقم 66.330 الصادر في (11أفريل 1967) بسن نظام عام للمحاسبة العمومية.

**2- القوانين التنظيمية للمالية لسنتي (1970-1972):**

نجم عن إعلان حالة الاستثناء سنة 1965حل البرلمان، مما نتج عنه عودة ظهور الميزانيات بدون ترخيص برلماني خلال هذه الفترة. وتمخض عن اعتماد دساتير 1970و1972، اعتماد الظهائر الشريفة رقم1.70.207بتاريخ (3أكتوبر 1970) بمثابة القانون التنظيمي للمالية ورقم 1.72.260بتاريخ (18سبتمبر 1972) بمثابة القانون التنظيمي للمالية، التي استحدثت آليات جديدة للتصويت على مشروع قانون المالية وكرست قانون تصفية موحد ونهائي.

**3- القانون التنظيمي لسنة 1998:**

عرفت الساحة المؤسساتية والسياسية الوطنية خلال التسعينات القرن الماضي دينامية منبعثة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تمخض عنه اعتماد دستور(7 أكتوبر 1996)، وكذا نظام البرلمان من غرفتين، وتتعلق أهم التحولات ب:

- ✓ ارتقاء دستورا سنة 1996بالمجلس الأعلى للحسابات إلى مرتبة مؤسسة دستورية.
- ✓ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي.
- ✓ الحفاظ على مكتسبات برامج التقويم الهيكلية.

- ✓ تعزيز تحرير الاقتصاد وتطوير عمليات الخوصصة.
- ✓ المشاورات السياسية على ضوء تشكيل حكومة التناوب.

ولقد مكن القانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 1998من جعل المقتضيات القانونية المؤطرة لميزانية الدولة تتلاءم مع مقتضيات دستور 1996، لاسيما تلك المتعلقة بالتخطيط وعودة النظام البرلماني من غرفتين، مع مراعاة عدم القطع مع النهج الميزانياتي المعمول به منذ الاستقلال.

**4- القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية:**

استلزم اعتماد الدستور الجديد سنة2011 إصلاح القانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية ليتماشى مع المبادئ الدستورية الجديدة المؤطرة للمالية العمومية. ويشكل القانون التنظيمي رقم 13.130 لقانون المالية إطار تشريعيا يرسخ التدابير المتخذة خلال السنوات الأخيرة في مجال تحديث تدابير المالية العمومية، بحيث يكرس مبادئ المحاسبة والتقييم والشفافية الميزانياتية كما مكن هذا القانون التنظيمي من توسيع حق تقديم التعديلات البرلمانية، لذلك يعتبر القانون التنظيمي رقم 13.130لقانون المالية تحولا بارزا في سيرورة تدبير المالية العمومية وتطور هاما في الممارسة الميزانياتية للإدارة المغربية، إن على المستوى التشريعي أو على مستوى الممارسات والسلوكيات.

**الفرع الثاني: مسار السياسة النقدية في المغرب**

أتمت السلطات النقدية بعض الإصلاحات و قامت بتحرير الائتمان وبتطبيق سياسة نقدية تعتمد على أدوات المراقبة غير المباشرة وترمي إلى استقرار الائتمان.

**1- فترة ما قبل التقويم الهيكلي (أوسط الستينات إلى 1982):**

يتم إعداد وتطبيق السياسة النقدية من طرف بنك المغرب، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار للرأي الاستشاري الذي تدلى به لجنة الائتمان والسوق المالية، ولقد كانت هذه السياسة التي كانت تسهم في وضعها وزارة المالية، ترتكز على نظام تأطير القروض وتحتوي على شق انتقائي. ويتم تفعيل السياسة النقدية في هذه الفترة عن طريق[1]:

**1-1مراقبة الائتمان:**

نظرا لتدهور وضعية الحسابات الخارجية والمالية العمومية، شكلت مراقبة الائتمان أهم مجال لتفعيل السياسة النقدية. وأمام ارتفاع للكتلة النقدية يتعدى بكيفية مفرطة نمو النشاط الاقتصادي، من جهة، ونظرا لاضمحلال احتياطات الصرف، من جهة أخرى، لجأت السلطات النقدية لأول مرة إلى تطبيق نظام تأطير القروض، وذلك في

[1] عبد اللطيف الجواهري، تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004، ص: 06.

فيفري 1969. وقد مكنت هذه السياسة من إعادة تكوين احتياطات الصرف والتحكم في ارتفاع الأسعار في حدود مقبولة. وهكذا، وبهدف خلق انتعاشة اقتصادية تم استبدال نظام تأطير القروض بتدخلات رامية إلى التأثير على السيولة البنكية. إلا أن رفع نظام تأطير القروض لم يدم إلا فترة قصيرة. وبالفعل فعلى إثر الصدمة البترولية الأولى لعام 1973، ارتفعت أسعار المواد الأولية، خصوصا الفوسفات، مما ترتب عنه تدفق هام للعملة الصعبة نحو المغرب. وفي هذه الظروف، قامت السلطات العمومية بزيادة مهمة في حجم برامج الاستثمارات المقررة في إطار المخطط الخماسي 1973- 1977، كما منحت زيادات عامة في الأجور، في حين شرع المغرب في تطبيق مسلسل استرجاع مناطق الجنوب.

**2-1 السياسة الانتقائية للائتمان:**

لقد كانت السياسة الانتقائية للائتمان تطبق من طرف المؤسسات المالية المتخصصة وكذا النظام البنكي، وذلك عبر عدم إخضاع بعض القروض للتأطير، وعن طريق التدخل بكيفية إدارية في تحديد أسعار الفائدة وكذلك وضع معاملات إلزامية للاستخدامات البنكية. وتتم عن طريق[1]:

**1-2-1 عدم وضع قيود كمية على القروض المقدمة لبعض القطاعات:**

لم يتم وضع قيود كمية على القروض المقدمة من طرف المؤسسات المالية المتخصصة، وكذلك تلك المقدمة من طرف البنوك، خاصة لفائدة المصدرين والمستثمرين.

**2-2-1 تحديد أسعار الفائدة بكيفية إدارية:**

لقد عرفت تركيبة أسعار الفائدة إصلاحا عميقا خلال عامي 1974-1975. وتمثل ذلك في إلغاء المكافأة المؤداة عن الودائع تحت الطلب وفي إقرار مجانية خدمة الصندوق. وتبلور هذا الإصلاح أيضا في الرفع من مستويات أسعار الفائدة مع تبسيط التركيبة الهيكلية لهذه الأسعار وكذلك إعادة تصنيفها حسب المدة وتحريرها بكيفية تدريجية ابتداء بالأسعار المطبقة على المدد الأطول.

**3-2-1 تقنين استخدامات البنوك:**

لقد قامت السلطات النقدية بتحديد عدة معاملات للاستخدامات الإلزامية بهدف ضمان تمويلات بشروط ملائمة لفائدة الخزينة العمومية وكذلك بعض القطاعات ذات الأولوية. وهكذا، فإن البنوك كانت ملزمة بامتلاك محفظة دنيا من سندات الخزينة في حدود 35 % من مطلوباتها، كما كانت ملزمة بمراعاة معامل للاستخدام في قروض للسكن وكذلك محطة دنيا للسندات الممثلة لقروض ذات أمد متوسط، قدرها على التوالي 6 % و5.5

[1] مرجع سابق، ص: 8، 10.

%، بالإضافة إلى معامل للاستخدام في سندات الصندوق الوطني للقرض الفلاحي في حدود 3.5 % من المطلوبات.

**2- فترة التقويم الهيكلي (1983-1992):**

بينما تواصل ارتفاع أسعار البترول، على إثر الصدمة البترولية الثانية لسنة 1979، بدأت أثمان الفوسفات في الانخفاض، وهو ما أدى إلى بروز اختلال في التوازن الداخلي والخارجي. وفي حين قام المغرب باقتراضات مهمة خلال السبعينات، التي تميزت بوفرة السيولة، الناتجة بدورها عن الحجم الهام للبترودولارات، وبانخفاض أسعار الفائدة وكذلك ضعف الدولار، تغير الوضع تماما مع بداية الثمانينات، حيث وصل الدولار إلى 12 درهم وارتفعت أسعار الفائدة بشكل مفرط، وفي هذه الظروف، طلب المغرب الاستفادة من إعادة جدولة جزء من الدَّينالخارجي وقام بتطبيق برنامج للإصلاح الهيكلي بتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. و أيضا في هذه الفترة قامت بما يلي[1]:

**1-2 إعادة النظر في طريقة تحديد الهدف النقدي:**

ومن خلال التشخيص الذي أجري فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، اتضح أن العجز في الميزانية كان هو السبب في اختلال التوازنات وبأن على السلطات العمومية، بالتالي تخفيض هذا العجز إلى مستوى يتلاءم مع تحقيق أهداف نقدية معقولة يمكن تمويلها دون اللجوء إلى وسائل استثنائية، وتماشيا مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية، التي تعطي الأسبقية لاستقرار الأسعار وإعادة إقرار التوازن الخارجي، حرصت السياسة النقدية على تحقيق تطابق فيما بين تطور وسائل الأداء ووتيرة النمو الاقتصادي، مع ضمان تمويل ملائم للقطاع الإنتاجي.

**2-2 المراقبة النقدية:**

قامت عملية المراقبة النقدية بعمليتين أساسيتين هما: فترة التحضير لرفع التأطير، ورفع نظام تأطير الائتمان.

**1-2-2 فترة التحضير لرفع التأطير:**

بهدف التخفيف من الضرر الناجم عن هذا النظام، تمت إعادة النظر في المنهجية المعتمدة في تحديد النسب المرجعية لتطور القروض. وكذا بدأ بنك المغرب، خاصة ابتداء من عام 1985، في تحديد نسب ارتفاع الائتمان المسموح بها لمختلف البنوك حسب المجهود المبذول من طرف كل بنك على حدة في مجال تعبئة الادخار القار وتمويل الصادرات وكذلك على مستوى التغطية البنكية، وفي الوقت نفسه لجأ البنك المركزي أكث مما مضى إلى استخدام معدل الاحتياطي النقدي، الذي انتقل عام 1986 من 0.5 % إلى 4 % ثم إلى 15 % عام 1990

[1] مرجع سابق، ص: 11، 13.

وذلك على أربعة مراحل، كما أحدث بنك المغرب خلال عام 1989 معاملا لمحفظة دنيا تتكون من ديون على الخارج. ولقد حدد هذا المعامل في البداية في نسبة 3 % من المطلوبات، قبل أن ينتقل إلى 5 % خلال عام 1990.

**2-2-2 رفع نظام تأطير الائتمان:**

لقد تم رفع نظام تأطير الائتمان في بداية جانفي 1991، نظرا للنتائج المشجعة المحصل عليها، من جهة، في إطار دعم التوازنات الأساسية، ومن جهة أخرى، في مجال إحداث آلية للمراقبة غير المباشرة، وهكذا رفع البنك المركزي أسعار الفائدة المطبقة على تدخلاته في السوق النقدية إلى 13.5 % بالنسبة للتسبيقات لمدة 7 أيام، و13.6 فيما يتعلق بالتسبيقات لمدة 3 أيام و13.8 % لمدة يوم واحد. ومن جهة أخرى، قام بنك المغرب بكيفية تدريجية بالزيادة في معدل الاحتياطي النقدي على الودائع تحت الطلب، من 15 % إلى 20 % في عام 1991 وإلى 25 %، وهو الحد الأقصى المسموح به، في عام 1992، ولقد ظل هذا السعر عند مستوى 18 % بالنسبة للتسبيقات إلى غاية 7 أيام، في حين تم رفعه إلى 21 % فيما يتعلق بالآجال من 8 أيام إلى 15 يوما وإلى 24 % بالنسبة للمدد المتراوحة ما بين 16 يوما إلى آخر الشهر.

**2-3 إلغاء التدابير الانتقائية:**

بالإضافة إلى إضفاء صفة البنوك على المؤسسات المالية المتخصصة، تمثلت عملية إلغاء التدابير الانتقائية في تحرير كل من أسعار الفائدة واستخدامات البنوك.

**2-3-1 تحرير أسعار الفائدة:**

تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة تقريبا بأكملها خلال السنوات الأولى من عقد التسعينات، بعدما كانت محددة عند مستويات دنيا منذ أبريل 1985. أما أسعار الفائدة المدينة التي كانت محددة عند مستويات عليا، فلقد بدأ تفكيك القيود المفروضة عليها بتحرير أسعار الفائدة المطبقة على القروض لأمد متوسط وطويل، وذلك في أكتوبر 1990، وكذا على القروض قصيرة الأجل في أكتوبر 1991. ولم تبق تخضع إلى التقنين سوى معدلات الفائدة على القروض للتصدير والقروض المتوسطة الأمد القابلة لإعادة الخصم، قبل أن يتم تحريرها في يونيو 1995. وبغية تفادي ارتفاع مفرط للمعدلات المدنية، تم تحديد معدلات مدنية قصوى خلال فترة انتقالية انتهت في فيفري 1996.

### 2-3-2 تحرير استخدامات البنوك:

تم في مارس 1994، إلغاء كل من معامل الاستخدام في القروض متوسطة الأمد القابلة لإعادة الخصم وكذا معامل الاستخدام في القروض للسكن ومعامل المحفظة الدنيا للديون على الخارج. أما المحفظة الدنيا الإلزامية لسندات الخزينة، فقد تم التخلي عنها في يونيو 1998.

### 3- فترة ما بعد التقويم الهيكلي (1993-2003):

لقد قامت البنوك بتوظيف فوائضها في السوق النقدية حيث عرفت أسعار الفائدة بالتالي انهيارا، إلى درجة أنها أصبحت بعيدة كل البعد عن معدلات تدخلات بنك المغرب. وفي الواقع، لم يعد آنذاك لتأثير هذه المعدلات أهمية تذكر، وذلك بسبب ضعف التجاء البنوك إلى البنك المركزي. وهكذا فإن متوسط أسعار الفائدة في السوق القائمة بين البنوك، الذي كان قد وصل إلى 15.1 % في سبتمبر 1992، تراجع إلى 5.25 % في ديسمبر 1994، قبل أن يرتفع قليلا خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام 1995.

وبالفعل أصبحت المعدلات محددة في 7 % بالنسبة للتسبيقات لمدة 7 أيام في إطار طلبات العروض و8.5 % فيما يتعلق بالتسبيقات لمدة 5 أيام و12.5 % فيما يخص التسبيقات لمدة 24 ساعة. وفيما بعد خفضت هذه المعدلات أربع مرات بحيث تحددت في 5 % سبتمبر 1999بالنسبة للتسبيقات لمدة 7 أيام بواسطة طلبات العروض وفي 6.5 % فيما يتعلق بالتسبيقات لمدة 5 أيام. باع بنك المغرب في السوق الثانوية مجموع ما بحوزته من سندات الخزينة ثم قام بعمليات لسحب السيولة، وذلك تقريبا بدون انقطاع، ما بين أكتوبر 1999 وديسمبر 2002، وفي غياب أي مؤشرات تدل على عودة البنوك إلى الالتجاء إلى تمويلات بنك المغرب ، فإن هذا الأخير اضطر إلى رفع معدل الاحتياطي النقدي من 10 % إلى 14 %، مما أدى إلى تجميد ما يفوق 6 مليار درهم بشكل مستديم. ولقد استمرت هذه الوضعية إلى حدود عام 2003، عندما برزت من جديد فوائض في السيولة وتوسعت هذه الفوائض بمجرد شروع كتلة النقد الائتماني في الانخفاض خلال سبتمبر، ونظرا لوفرة السيولة، التي لوحظت ضمن وضعية تميزت باعتدال في الطلب على القروض وضبط للتضخم، أجرى بنك المغرب من جديد أربع تخفيضات في معدلاته الرئيسية، التي حددت في ديسمبر 2002 في 3.25 % بالنسبة للتسبيقات لمدة 7 أيام وفي 4.25 % فيما يتعلق بالتسبيقات لمدة 5 أيام[1].

[1] مرجع سابق، ص: 15، 21.

## المبحث الثاني: دور السياسة المالية والنقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر، المغرب 2001-2017

تعتبر الجزائر والمغرب من بين الدول النامية التي سعت ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن المشكل الذي كان يعيق عملية التنمية هو كيفية توفير الموارد اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة، ولذلك فقد اتبعت كل من الجزائر والمغرب سياسات اقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو وضبط التضخم وتحقيق العمالة الكاملة وكذا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ومن بين هذه السياسات المتبعة، سيتم التركيز في دراستنا على السياسة المالية والسياسة النقدية، مبرزين بذلك دورهما على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

### المطلب الأول: اتجاهات السياسة المالية والنقدية بالجزائر خلال الفترة 2001-2017

عرفت السياستان المالية والنقدية تطورا واضحا وملحوظا في الجزائر، لذلك نرى أن الأهداف التي تصب إليها السياستين تتماشى إلى حد بعيد مع أهداف السياسة الاقتصادية، فكل من السياستين المالية والنقدية تستعمل أدواتها للتأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، وبلوغ الأهداف المسطرة.

#### الفرع الأول: تطور السياسة المالية بالجزائر خلال الفترة (2001-2017):

إن الدور العظيم الذي تساهم به السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الجزائري، دفع بالسلطات الوطنية إلى ترتيب هذه السياسة ضمن أولويات أدوات السياسة الاقتصادية المعتمدة في معالجة الاختلالات الاقتصادية، مما جعلها تحظى باهتمام كبير، وسوف نتناول في هذا الفرع مسار السياسة اللإنفاقية العامة ثم السياسة الإرادية وفي الأخير الموازنة العامة.

##### 1- اتجاهات الإيرادات العامة في الجزائر (2001-2017):

سعت السلطات الجزائرية في إطار إصلاحاتها المدعومة إلى تقليص عجز الموازنة العامة بزيادة حصيلة إيراداتها العامة، والتي شهدت تذبذبا مستمرا خلال الفترة (2001- 2017) ، والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة خلال تلك الفترة:

**الجدول (2-8) : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)**

**الوحدة:**( مليار دج)

| السنوات | الجباية العادية | الجباية البترولية | الإيرادات الكلية |
|---|---|---|---|
| **2001** | 398.2 | 1001.4 | 1399.6 |
| **2002** | 483 | 1007.9 | 1490.9 |
| **2003** | 519.9 | 1350 | 1869.9 |
| **2004** | 580.4 | 1570.7 | 2151.1 |
| **2005** | 640.3 | 2352.7 | 2993 |
| **2006** | 720.8 | 2799 | 3519.8 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **2007** | 766.7 | 2796.8 | 3563.5 |
| **2008** | 965.2 | 4088.6 | 5053.8 |
| **2009** | 1146.6 | 2412.7 | 3559.3 |
| **2010** | 1298 | 2905 | 4203 |
| **2011** | 1527.1 | 3979.7 | 5506.8 |
| **2012** | 1908.6 | 4184.3 | 6092.9 |
| **2013** | 2031 | 3678.1 | 5709.1 |
| **2014** | 2078.7 | 3388.3 | 5476 |
| **2015** | 2817.68 | 1682.55 | 4500.23 |
| **2016** | 2722.6 | 1682.5 | 4405.1 |
| **2017** | 3435.4 | 2200.1 | 5635.5 |

**المصدر**: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2001-2012 ، تم الاطلاع على الموقع: www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 17-04-2018 على: 11:28.
- وزارة المالية الجزائرية ، قوانين المالية 2013-2015 ، تم الاطلاع على الموقع : www.mf.gov.dz، بتاريخ 17-04-2018 على: 12:50.
- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية سنة 2016 ، تم الاطلاع على الموقع : www.apn.dz ، بتاريخ 18-04-2018 على: 19:23.

من خلال الجدول رقم (2- 8) نلاحظ أن الإيرادات العامة قد عرفت في الفترة المدروسة تزايدا مدروسا وبنسب مختلفة فنلاحظ زيادة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 2002 إلى 1490.9 مقارنة بسنة 2001 ، كما نلاحظ أنه من سنة 2003 إلى غاية 2007 شهدت الجباية البترولية تزايد متسارعا و مستمرا، حيث كانت تمثل نسبة 97٪ من الإيرادات الكلية، مما يبين أن الدولة كانت تعتمد اعتمادا شبه كلي على الجباية البترولية التي شهدت بعد هذه الفترة انخفاضا محسوسا بين 2008-2009، وهذا راجع إلى الأزمة العالمية سنة 2008، أما الفترة الممتدة 2011-2015 عرفت الجباية البترولية انخفاض بنسب ضئيلة في السنوات الأولى من هذه الفترة لتبلغ سنة 2015 قيمة 1682.55 مليار دج ، مقارنة بالجباية العادية التي شهدت تطورا ملحوظا لتصل إلى قيمة 2817.68 مليار دج في سنة 2015 و هذا راجع لاتجاه الدولة إلى التنوع في الإيرادات خارج قطاع المحروقات لتصل الجباية الكلية إلى أعلى ذروتها بقيمة 4747.43 مليار دج مقارنة بالسنوات السابقة، أما في سنة 2016 فقد انخفضت الجباية البترولية بقيمة 4405.1 مليار دج بسبب انخفاض في الجباية العادية بقيمة 2722.6 مليار دج، لتعاود الارتفاع سنة 2017وتصل إلى 5635.5 مليار دج، يصاحبه زيادة في كل من الجباية العادية والبترولية، ولقد لاحظنا من خلال تحليلنا للإيرادات العامة أن أي زيادة أو ارتفاع في الإيرادات مرتبط بالدرجة الأولى بتقلبات أسعار البترول التي تؤثر على مصادر الإيرادات العامة للدولة، خاصة الجباية البترولية.

## 2- اتجاهات النفقات العامة في الجزائر (2001 -2017 ):

إن ما يميز السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر التزايد الكبير في حجم النفقات العامة، وهذا بالرغم من السياسة المالية المتشددة التي طبقتها الجزائر خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية، وقد اعتبرت السنوات فترة الدراسة الأكثر تزايدا في حجم النفقات العامة. والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2017:

**الجدول (2-9): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة ( 2001- 2017)**

**الوحدة:**( مليار دج )

| السنوات | نفقات التجهيز | نفقات التسيير | النفقات الكلية |
|---|---|---|---|
| **2001** | 357.40 | 963.63 | 1321.03 |
| **2002** | 452.93 | 1097.72 | 1550.65 |
| **2003** | 576.41 | 1122.76 | 1690.18 |
| **2004** | 640.71 | 1251.06 | 1891.17 |
| **2005** | 806.91 | 1245.13 | 2052.04 |
| **2006** | 1015.14 | 1437.87 | 2453.01 |
| **2007** | 1407.26 | 1874.60 | 3108.6 |
| **2008** | 1973.3 | 2217.8 | 4191.10 |
| **2009** | 1946.3 | 2300.0 | 4214.5 |
| **2010** | 1807.9 | 2659.1 | 4466.90 |
| **2011** | 1974.4 | 3879.2 | 5853.60 |
| **2012** | 1787.9 | 2820.4 | 4608.3 |
| **2013** | 2544.2 | 4335.6 | 6879.8 |
| **2014** | 2941.7 | 4714.4 | 7656.1 |
| **2015** | 3176.8 | 4807.3 | 7984.1 |
| **2016** | 2291.3 | 4807.3 | 7098.6 |
| **2017** | 2291.3 | 4591.8 | 6883.1 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008 -2012 ، تم الاطلاع على الموقع www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 16-04-2018، على : 18:20.
- قوانين المالية 2013-2015 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع: www.mf.gov.dz بتاريخ : 17-04 -2018، على : 12:30.
- قانون المالية 2017 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع : www.radioalgerie.dz بتاريخ : 05-04-2018، على : 20:01.

من خلال الجدول رقم (2-9) نلاحظ أن الفترة الممتدة بين 2001 -2014 شهدت نموا متسارعا لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات، وذلك نتيجة للمشاريع التنموية التي قامت بها الدولة لإنعاش اقتصادها الوطني، وأيضا ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهذا الأمر قد سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة انفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وقد شهدت النفقات العامة انخفاض طفيف بين سنتي 2015 و2016 وهذا راجع لأزمة التقشف التي يعاني منها اقتصاد الجزائر.

كما نلاحظ أيضا خلال الفترة 2001-2003 أن نفقات التسيير قد بلغت 963.63 مليار دج سنة 2001 إلى 1122.76 مليار دج سنة 2003، وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع الشديد في قيمة التحويلات الجارية والإعانات المقدمة للهيئات وفرع التحويلات الأخرى، وقد شهدت نفقات التجهيز أيضا تزايد خلال الفترة 2001 و 2003 على الترتيب357.40 مليار دج ، 576.41 مليار دج ، أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2004 -2007 فقد شهدت السنوات الأولى انخفاضا بدرجات متباينة لتعود للارتفاع في سنة 2006 و2007 على التوالي 1437.87 مليار دج و 1874.60 مليار دج .

ونلاحظ أيضا خلال الفترة 2009 -2011 أن نفقات التسيير و التجهيز قد عرفت تطورا ونموا، وذلك ما يوضح لجوء الدولة لتبني سياسة مالية توسعية لإنعاش الاقتصاد عقب الأزمة المالية 2008، كما نلاحظ في الفترة 2012 -2015 أن النفقات الكلية شهدت اتجاها تصاعديا واستكملت الحكومة تمويل مشاريعها ونفقاتها العامة بالرغم من انخفاض تراجع العائدات النفطية، ويعزى ذلك التطور الحاصل في الجباية العادية ولجوء الجزائر لصندوق ضبط الموارد لتمويل نفقاتها العمومية، أما في سنة 2016 فقد بقيت نفقات التسيير على حالها كما في السنة السابقة بقيمة 4807.3 مليار دج على عكس نفقات التجهيز التي انخفضت في سنة 2016 بقيمة 2291.3 مليار دج، لتبقى ثابتة في سنة 2017 بنفس القيمة، مع انخفاض طفيف في نفقات التسيير بقيمة 4591.8 مليار دج، وهذا ما أدى إلى التراجع في النفقات الكلية مقابل سنة 2016.

### 3- الموازنة العامة في الجزائر (2001- 2017):

تعتبر الموازنة العامة في الجزائر الوثيقة الأساسية التي تقيد فيها بنود النفقات العامة والإيرادات العامة، فقد مرت الموازنة في الجزائر بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر لعدم قدرة الإيرادات ملاحقة التزايد المستمر في حجم النفقات، والجدول التالي يوضح مراحل تطور الموازنة العامة خلال الفترة (2001- 2017):

**الجدول (2-10): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017)**

**الوحدة:** (مليار دج)

| البيان / السنوات | الإيرادات العامة الكلية | النفقات العامة الكلية | رصيد الموازنة |
|---|---|---|---|
| **2001** | 1399.6 | 1321.03 | 78.57 |
| **2002** | 1490.9 | 1550.65 | -59.75 |
| **2003** | 1869.9 | 1690.18 | 179.72 |
| **2004** | 2151.1 | 1891.17 | 259.93 |
| **2005** | 2993 | 2052.04 | 940.96 |
| **2006** | 3519.8 | 2453.01 | 1066.79 |
| **2007** | 3563.5 | 3108.6 | 454.9 |
| **2008** | 5053.8 | 4191.10 | 862.7 |
| **2009** | 3559.3 | 4214.5 | -655.2 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **2010** | 4203 | 4466.90 | -263.9 |
| **2011** | 5506.8 | 5853.60 | -346.8 |
| **2012** | 6092.9 | 4608.3 | 1484.6 |
| **2013** | 5709.1 | 6879.8 | -1170.7 |
| **2014** | 5476 | 7656.1 | -2180.1 |
| **2015** | 4500.23 | 7984.1 | -2583.87 |
| **2016** | 4405.1 | 7098.6 | -2693.5 |
| **2017** | 5635.5 | 6883.1 | -1247.6 |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بناءا على:

- معطيات الجدول رقم (2- 8).
- معطيات الجدول رقم (2-9).

من خلال الجدول (2- 10) نلاحظ أن رصيد الموازنة شهد انخفاض ضئيل ما بين سنتي 2001- 2002، وهذا بسبب زيادة النفقات عن الإيرادات في تلك الفترة، ليحقق رصيد الموازنة بعدها فائضا طيلة الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية مما أدى بالضرورة إلى تزايد إيرادات الجباية البترولية والتي ساهمت بدورها في رفع حصيلة الإيرادات العامة بمعدل يفوق النفقات العامة، وابتداء من سنة 2009 إلى سنة 2017 تحول الرصيد من فائض إلى عجز وذلك راجع إلى الأثر السلبي الذي خلفته الأزمة العالمية سنة 2008، مما أدى إلى انخفاض شديد في مداخيل البترول نجم عنه تراجع كبير في إيرادات الدولة مقابل تزايد في النفقات.

**الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)**

تعد الكتلة النقدية من بين أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي، وتشكل مقابلات الكتلة النقدية أساس إصدار العرض النقدي وعليه، تسند عملية التحكم في الكتلة النقدية للبنك المركزي عن طريق استخدام مجموعة من الإجراءات يطلق عليها السياسة النقدية، والتي يعد العرض النقدي المؤشر الأساسي لها.

**1- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2001- 2017):**

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد، وفي الجدول التالي سوف نبين تطورها من سنة 2001 إلى غاية 2017:

**الجدول (2-11): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة ( 2001- 2017)**

**الوحدة:** ( مليار دج)

| السنوات | النقود الورقية | النقود الكتابية | أشباه النقود | النقود M1 | الكتلة النقدية M2 |
|---|---|---|---|---|---|
| **2001** | 577,2 | 651,3 | 1235,0 | 1238,5 | 2473,5 |
| **2002** | 664,7 | 751,6 | 1485,2 | 1416,3 | 2901,5 |
| **2003** | 781.3 | 862.1 | 1656.0 | 1643.5 | 3299.5 |
| **2004** | 874,3 | 1291,3 | 1478 ,7 | 2165,7 | 3644,4 |
| **2005** | 921,0 | 1516,5 | 1632,9 | 2437,8 | 4070,4 |
| **2006** | 1081,4 | 2096,4 | 1649,8 | 3177,8 | 4827,6 |
| **2007** | 1284,5 | 2949,1 | 1761,0 | 4233,6 | 5994,6 |
| **2008** | 1540,0 | 3425 | 1991,0 | 4964,9 | 6956,0 |
| **2009** | 1829,9 | 3120,5 | 2228,9 | 4944,2 | 7173,1 |
| **2010** | 2098,6 | 3657,8 | 2524,3 | 5756,4 | 8280,7 |
| **2011** | 2571,5 | 4570,2 | 2787,5 | 7141,7 | 9929,2 |
| **2012** | 2952,3 | 4885,2 | 3333,6 | 7681,5 | 11015,1 |
| **2013** | 3204,0 | 4681,5 | 3691,7 | 8249,8 | 11941,5 |
| **2014** | 3658,9 | 5944,1 | 4083.8 | 9603,0 | 13686,8 |
| **2015** | 4108.1 | 88503 | 4443.4 | 92611.1 | 13704.5 |
| **2016** | 4479.1 | 4927.9 | 4403.2 | 9407.0 | 13945.1 |
| **2017** | - | - | 4653.7 | 9920.1 | 14573.8 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم32-05، 2001-2018، ص:11.
- التقارير السنوية لبنك الجزائر، من السنة 2001 إلى 2018.

نلاحظ من الجدول (2-11) أن نمو الكتلة النقدية سجل ارتفاعا من سنة لأخرى ففي سنة 2001 قدرت الكتلة النقدية ب 2473,5 مليار دج إلى 13689,8 مليار دج سنة 2014، وهذا راجع إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية، بحيث في سنة 2002 ارتفعت الكتلة النقدية ارتفاعا طفيفا قدر ب 2901,5 مليار دج وهذا راجع إلى توسع شبكة الكتلة النقدية، وفي سنة 2003 بلغت الكتلة النقدية 3299.5 مليار دج، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع قيمة صافي الأرصدة الخارجية، واستمرت قيمة الكتلة النقدية بالارتفاع بحيث

بلغت 5994,6 سنة 2007، وتواصل الارتفاع في السنوات الأخيرة ليبلغ 2880,7 مليار دج سنة 2010، مقابل 7173,1 مليار دينار سنة 2009، أما في سنتي 2011 و2012 نلاحظ نمو حجم العرض النقدي، والسبب يعود في ذلك إلى تحسن وارتفاع حجم الودائع لدى البنوك، وهذا يدل على عدم السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية ويدل هذا التزايد في الكتلة النقدية إلى الارتفاع الذي سجلته قيمة الأرصدة الخارجية الصافية، وقدرت الكتلة النقدية نهاية ديسمبر 2013 قيمة مليار دينار مقابل 11015,14 مليار نهاية سنة 2012 هذا يؤكد تباطؤ وتيرة التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012، ورافقه تباطؤ التوسع النقدي سنة 2013 الذي سجل نموا برقم واحد، واستمرت الكتلة النقدية بالارتفاع خلال السنوات 2015، 2016، حيث وصلت إلى 14573.8مليار دج سنة 2017، بالرغم من تواصل تراجع السيولة المصرفية، ورجوع بنك الجزائر إلى إعادة التمويل ابتداءا من شهر أوت 2016، فقد شهدت السنة تغيرا جذريا في إدارة السياسة النقدية، لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.

## 2- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017):

إن الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها من يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام البنكي، وهذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية وقروض مقدمة للدولة وقروض مقدمة للاقتصاد، والجدول التالي يوضح تطورها في الجزائر خلال الفترة (2001- 2017):

**الجدول** (2 - 12): **تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2017**

**الوحدة:** (مليار دينار)

| السنوات | الأصول الخارجية | قروض إلى الدولة | قروض إلى الاقتصاد |
|---|---|---|---|
| **2001** | 1310.08 | 569.7 | 1078.4 |
| **2002** | 1755.7 | 576.6 | 1266.8 |
| **2003** | 2342.6 | 423.4 | 1380.2 |
| **2004** | 3119.2 | -20.6 | 1535 |
| **2005** | 4179.7 | -933.2 | 1779 |
| **2006** | 5515 | -1304.1 | 1905.4 |
| **2007** | 7415.5 | -2193.1 | 2205.2 |
| **2008** | 10246.9 | -3627.3 | 2615.5 |
| **2009** | 10886 | -3483.3 | 3086.5 |
| **2010** | 11997 | 3510.9 | 3268.1 |
| **2011** | 13922.4 | -3406.6 | 3727.5 |
| **2012** | 14940 | -3116.3 | 4287.6 |
| **2013** | 15225.0 | -3235.4 | 5156.3 |
| **2014** | 15330.6 | -2673.7 | 5314 |
| **2015** | 15375.4 | 567.5 | 7277.2 |
| **2016** | 12596 | 27730.1 | 7980.2 |
| **2017** | 11636.7 | 3659.7 | 8664.5 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، من السنة 2001 إلى2016.

- **صافي الأصول الخارجية:**

يلاحظ أن حجم الأصول في ارتفاع مستمر كل سنة حيث انتقلت من 1310.8 مليار دج سنة 2001 إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002، ثم 2342.6 مليار دج سنة 2003 وتواصل ارتفاع الأصول الخارجية إلى غاية سنة 2005 ووصلت إلى4179.7 مليار دج، ثم واصلت الارتفاع سنة 2006 و2007 و2008 لتصل إلى 10886 مليار دج سنة 2009 وهذا نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وقد سجلت هذه الزيادة تراجعا وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار المحروقات، ثم تواصل ارتفاع نسبة الأصول الخارجية في سنة 2010 ليبلغ 11997 مليار دج، وفي سنة 2011 بلغ 13922.4 مليار دج وبقي الارتفاع متواصل في السنوات 2012، 2013، 2014، 2015، لتنخفض في سنة 2016 بقيمة 12596 مليار دج، ويرافقه انخفاض طفيف سنة 2017 ليصل إلى 11636.7 مليار دج، وهذا راجع إلى انخفاض طفيف لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي.

- **القروض المقدمة للدولة:**

حيث نلاحظ أن القروض المقدمة للدولة سجلت تذبذبا في السنوات2001-2002 مع تحسين ، الأوضاع الاقتصادية حيث بلغت نهاية 2000 قيمة 506,6 مليار دج، ثم 569,7 مليار دج سنة 2001 وارتفعت قليلا سنة 2002 لتبلغ 576,6 مليار دج، ثم لوحظ تراجع هذه القروض سنة 2003 لتبلغ 423.4 مليار دج، ثم تواصلت قروض الدولة في الانخفاض من سنة 2004 بمبلغ 20.6- إلى غاية 2014 بقيمة 2673.7- مليار دج، وهذا راجع إلى تحول هذه القروض لحقوق بسبب تقليص مديونية الخزينة، لتعاود الارتفاع مرة أخرى سنة 2015، 2016، بمبالغ 567.5، 27730.1 مليار دج على التوالي.

- **القروض المقدمة للاقتصاد:**

كانت القروض المقدمة للاقتصاد في تذبذب حيث بلغت سنة 2001 نسبة 1078.4 مليار دينار ثم بلغت 1266,8سنة 2002 ، وكانت كل سنة تسجل ارتفاعا مقارنة بالسنة السابقة أو انخفاضا حيث كانت تعتبر سنة 2002 الانطلاقة الجديدية للقروض، وكانت السيولة الفائضة لدى البنوك أدت إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد وارتفعت إلى 1380,2 مليار دج سنة 2003 ، و إستمر حجم القروض المقدمة للاقتصاد في الارتفاع ومثلت القروض إلى الاقتصاد نهاية 2007 قيمة 2205,2 مليار دج من إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات وذلك بالتأثر بالانتعاش والتوسع في الكتلة النقدية، وهذا الاستمرار في الارتفاع يؤكد على انتعاش الاقتصاد الجزائري، ثم تواصل في الارتفاع من 2615,5 مليار دج سنة 2008 إلى 3086,5 مليار دج سنة 2009

و 3268,1 سنة 2010 ، وفي السنوات الأخيرة تميزت القروض المقدمة للاقتصاد بالارتفاع حيث بلغت في سنة 2011 قيمة 3726,5 مليار دج، و 4287,6 مليار دج سنة 2012 ، إلى أن وصل إلى 5156,3 مليار دج سنة 2013 ، و 5314 مليار دج سنة 2014 ، واستمر هذا الارتفاع ليصل إلى 7277.2 مليار دج سنة 2015 وإلى 7980.2 مليار دج سنة 2016[1].

## المطلب الثاني: واقع السياسة المالية والنقدية بالمغرب خلال الفترة 2001- 2017

قد كان للسياستين المالية والنقدية نصيب كبير وواسع من الإصلاحات الاقتصادية في المغرب، خاصة بعد صدور عدة قوانين وأوامر سعت في مجملها إلى محاولة إرساء دعائمهما كأداتين أساسيتين للسياسة الاقتصادية للدولة، كما أصبح لزاما عليهما أن تضاعفا من دورهما كآليتين لمعالجة الاختلالات الاقتصادية.

### الفرع الأول: تطور السياسة المالية بالمغرب(2001-2017)

شرعت المغرب بتبني سياسة مالية جديدة قائمة على التوسع في نفقاتها العامة نتيجة لانتعاش إيراداتها العامة، وذلك في إطار تطبيق برامجها التنموية لتحسين مسارها الاقتصادي، ومن هذا المنطلق، سنحاول في هذا الفرع تحليل تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة إضافة إلى الميزانية العامة.

#### 1- تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2001- 2017):

تمثل الإيرادات العامة جميع الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع حاجة عامة، والجدول التالي يبين لنا تطور الإيرادات في المغرب خلال الفترة 2001-2017:

**الجدول (2-13): تطور الإيرادات العامة في المغرب خلال الفترة (2001-2017).**

**الوحدة:** الدرهم

| السنة | الإيرادات العامة |
|---|---|
| **2001** | 138773242850.41 |
| **2002** | 135778116676.33 |
| **2003** | 21755359000 |
| **2004** | 157062401203.35 |
| **2005** | 192835250462.00 |
| **2006** | 168678035626.22 |
| **2007** | 176173505753.43 |
| **2008** | 192047852874.28 |
| **2009** | 184956954370.32 |
| **2010** | 222476210426.90 |
| **2011** | 226523108000 |
| **2012** | 255961625000 |

[1] محمد لكاسطي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني مارس 2013.

| | |
|---|---|
| **2013** | 283504720000 |
| **2014** | 264430430000 |
| **2015** | 268101625000 |
| **2016** | 207151541000 |
| **2017** | 217021622000 |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5523 بتاريخ 07 ماي 2007، المتعلق بقانون رقم 56.05 الخاص بتصفية ميزانية 2001، المؤرخ في 17 أفريل 2007.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5587 بتاريخ 17 ديسمبر 2007، المتعلق بقانون رقم 41.06 الخاص بتصفية ميزانية 2002، المؤرخ في 30 نوفمبر 2007.

♣ وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2003، ص: 21.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5820 بتاريخ 11 مارس 2010، المتعلق بقانون رقم 33.07 الخاص بتصفية ميزانية 2004، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5821 بتاريخ 15 مارس 2010، المتعلق بقانون 52.07 الخاص بتصفية ميزانية 2005، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5823 بتاريخ 22 مارس 2010، المتعلق بقانون 18.08 الخاص بتصفية ميزانية 2006، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5871 بتاريخ 06 سبتمبر 2010، المتعلق بقانون 31.09 الخاص بتصفية ميزانية 2007، المؤرخ في 24 أوت 2010.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5928 بتاريخ 24 مارس 2011، المتعلق بقانون رقم 61.09 الخاص بتصفية ميزانية 2008، المؤرخ في 18 فيفري 2011.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 6111 بتاريخ 24 ديسمبر 2012، المتعلق بقانون رقم 37.12 الخاص بتصفية ميزانية 2009، المؤرخ في 10 ديسمبر 2012.

♣ وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية للسنوات 2012، 2014، 2015، 2017، ص: 21.

نلاحظ من خلال الجدول (2- 13) أن قيمة الإيرادات شهدت انخفاضا خلال سنتي 2002 و 2003 بعد الانتعاش الذي شهدته سنة 2001 المترتب عن فتح رأسمال شركة اتصالات المغرب، لتعاود الارتفاع في سنتي 2004 و 2005 وذلك نتيجة لارتفاع أسعار المواد النفطية، لتصل إلى 1686780356626.22 درهم سنة 2006، لتشهد الإيرادات نتائج استثنائية خلال سنة 2007 وتصل إلى 1761735057553.43درهم، ويعزى هذا التحسن الملموس بالأساس إلى النمو السريع للمداخيل الجبائية، وتواصل الإيرادات العامة ارتفاعها سنة 2008 لتصل إلى 184956954370.32 درهم وقد تسنى تحقيق هذه النتيجة بفضل استمرار تحسن الموارد الجبائية، وفي هذه السنة تمكنت الخزينة من تقليص نسبة مديونيتها في ظرف سنة واحدة، وقد انخفضت الإيرادات سنة 2009، وهذا راجع إلى انخفاض الموارد الجبائية والتأثر بالتعديلات الضريبية الجديدة، وقد شهدت الموارد ارتفاعا كبيرا خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، وهذا بفضل نمو العائدات الضريبية وغير الضريبية، ليشهد بعد ذلك انخفاض سنة 2014 بقيمة 264430430000 درهم، ويصاحبه ارتفاع طفيف سنة

2015 لتصل الموارد إلى 268101625000درهم، وفي سنة 2016 تراجعت الواردات وهذا بسبب انخفاض في الإيرادات الجبائية، ولكن سرعان ما ارتفعت سنة 2017 بمبلغ 217021622000درهم مما يعكس الأداء الجيد للمداخيل الضريبية وغير الضريبية.

## 2- تطور النفقات العامة خلال الفترة (2001- 2017):

إن النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تستخدمه الدولة بقصد إشباع حاجة عامة، ووفقا للقوانين المعمول بها في المغرب تصنف النفقات العامة للدولة إلى: نفقات التسيير ونفقات الاستثمار ونفقات متعلقة بخدمة الدَّين العمومي، والجدول التالي يبين لنا تطور النفقات في المغرب خلال الفترة 2001- 2017:

**الجدول(2-14): تطور النفقات العامة في المغرب خلال الفترة (2001-2017).**

**الوحدة:** الدرهم

| السنوات | نفقات التسيير | نفقات الاستثمار | النفقات المتعلقة بخدمة الدَّين العمومي | النفقات الكلية |
|---|---|---|---|---|
| **2001** | 74154997504.81 | 26298122036.05 | 41742758720.65 | 142195878261.51 |
| **2002** | 72070862742.85 | 18678091466.36 | 45985309899.00 | 136734264108.21 |
| **2003** | 78250303000 | 19546702000 | 41758917000 | 1395559222000 |
| **2004** | 82262585689.47 | 19977087791.77 | 40623885088.65 | 142863585569.89 |
| **2005** | 113430471363.03 | 18707909643.19 | 39566107836.42 | 171704488842.62 |
| **2006** | 105122971110.43 | 21975284118.77 | 44290811568.50 | 171389066797.70 |
| **2007** | 113125739795.54 | 26342981549.89 | 60801546159.39 | 200270267504.82 |
| **2008** | 140893912935.09 | 35752738165.55 | 46984426514.76 | 223631077615.40 |
| **2009** | 143845500815.35 | 44254001943.37 | 56269579954.89 | 244369082713.61 |
| **2010** | 134334341290.12 | 47586620296.48 | 36147873459.75 | 218068835046.35 |
| **2011** | 151993796000 | 53858748000 | 36534258000 | 242386802000 |
| **2012** | 187840480000 | 59132672000 | 42743103000 | 246973152000 |
| **2013** | 199260123000 | 58905075000 | 39269166000 | 297434364000 |
| **2014** | 199353163000 | 49502282000 | 57312229000 | 306168374000 |
| **2015** | 194762186000 | 54091026000 | 68049737000 | 316902949000 |
| **2016** | 183358974000 | 61392142000 | 28284610000 | 273035726000 |
| **2017** | 187734785000 | 63571846000 | 73356000000 | 334662631000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5523 بتاريخ 07 ماي 2007، المتعلق بقانون رقم 56.05 الخاص بتصفية ميزانية 2001، المؤرخ في 17 أفريل 2007.
- الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5587 بتاريخ 17 ديسمبر 2007، المتعلق بقانون رقم 41.06 الخاص بتصفية ميزانية 2002، المؤرخ في 30 نوفمبر 2007.

♣ وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2003، ص ص: 13، 14.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5820 بتاريخ 11 مارس 2010، المتعلق بقانون رقم 33.07 الخاص بتصفية ميزانية 2004، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5821 بتاريخ 15 مارس 2010، المتعلق بقانون 52.07 الخاص بتصفية ميزانية 2005، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5823 بتاريخ 22 مارس 2010، المتعلق بقانون 18.08 الخاص بتصفية ميزانية 2006، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5871 بتاريخ 06 سبتمبر 2010، المتعلق بقانون 31.09 الخاص بتصفية ميزانية 2007، المؤرخ في 24 أوت 2010.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5928 بتاريخ 24 مارس 2011، المتعلق بقانون رقم 61.09 الخاص بتصفية ميزانية 2008، المؤرخ في 18 فيفري 2011.

♣ الجريدة الرسمية المغربية، العدد 6111 بتاريخ 24 ديسمبر 2012، المتعلق بقانون رقم 37.12 الخاص بتصفية ميزانية 2009، المؤرخ في 10 ديسمبر 2012.

♣ وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية للسنوات 2012، 2014، 2015، 2017، ص ص: 13،14.

نلاحظ من خلال الجدول (2- 14) تراجع النفقات سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 بمبلغ 142195878261.51درهم، ويعزى هذا التراجع للدعم الممنوح لصندوق الموازنة ليصل إلى 4 مليار درهم، ويقابل هذا التراجع ارتفاع بمبلغ 1395559222000درهم سنة 2003، وهذا راجع إلى ارتفاع وتيرة النمو ليصل إلى 6.2%، أما في سنة 2004 فقد تراجعت النفقات وهذا بسبب إصلاح قطاع النقل الجوي الذي أعدته وزارة النقل، وفي سنة 2005 ارتفعت النفقات لتصل إلى 171704488842.62درهم، ويعزي هذا الارتفاع إلى دعم المنتوجات النفطية ونفقات الموظفين، لتشهد بعد ذلك انخفاض سنة 2006 وهذا بسبب التعويضات عن المغادرة الطوعية الذي تضمنه قانون المالية سنة 2006، وفيما يخص الفترة الممتدة من 2007 إلى 2015 فقد ارتفعت النفقات بسبب الارتفاع القوي لأسعار المنتجات النفطية والغاز الطبيعي والقمح في السوق العالمية، لتشهد بعد ذلك انخفاض بقيمة 273035726000درهم سنة 2016، لتعاود الارتفاع سنة 2017 وهذا بسبب ارتفاع باقي السلع والخدمات.

### 3- تطور الموازنة العامة في المغرب خلال الفترة (2001-2017):

تعتبر الموازنة العامة في المغرب الوثيقة الأساسية التي تقيد فيها بنود النفقات العامة والإيرادات العامة، فقد مرت الموازنة في المغرب بعدة تطورات غلب عليها العجز المستمر لعدم قدرة الإيرادات ملاحقة التزايد المستمر في حجم النفقات، والجدول التالي يوضح مراحل تطور الموازنة العامة خلال الفترة (2001- 2017):

**الجدول (2-15): تطور الموازنة العامة في المغرب خلال الفترة (2001-2017).**

**الوحدة:** الدرهم.

| البيان<br>السنوات | الإيرادات الكلية | النفقات الكلية | رصيد الموازنة |
|---|---|---|---|
| **2001** | 138773242850.41 | 142195878261.51 | -3422635411.1 |
| **2002** | 135778116676.33 | 136734264108.21 | -956147431.88 |
| **2003** | 21755359000 | 1395559222000 | -1373803863000 |
| **2004** | 157062401203.35 | 142863585569.89 | 14198815633.46 |
| **2005** | 192835250462.00 | 171704488842.62 | 21130761619.38 |
| **2006** | 168678035626.22 | 171389066797.70 | -2711031171.48 |
| **2007** | 176173505753.43 | 200270267504.82 | -24096761751.39 |
| **2008** | 192047852874.28 | 223631077615.40 | -31583224741.12 |
| **2009** | 184956954370.32 | 244369082713.61 | -59412128343.29 |
| **2010** | 222476210426.90 | 218068835046.35 | 4407375380.55 |
| **2011** | 226523108000 | 242386802000 | -15863694000 |
| **2012** | 255961625000 | 246973152000 | 8988473000 |
| **2013** | 283504720000 | 297434364000 | -13929644000 |
| **2014** | 264430430000 | 306168374000 | -41737944000 |
| **2015** | 268101625000 | 316902949000 | -48801324000 |
| **2016** | 207151541000 | 273035726000 | -65884185000 |
| **2017** | 217021622000 | 334662631000 | -117641009000 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- ♣ معطيات الجدول رقم (2-13).
- ♣ معطيات الجدول رقم (2- 14).

نلاحظ من خلال الجدول (2- 15) أن رصيد الموازنة شهد انخفاض مابين سنتي 2001، 2003، وهذا راجع إلى زيادة النفقات عن الإيرادات خلال تلك الفترة، ليحقق رصيد الموازنة بعدها فائضا خلال السنتين 2004، 2005، وهذا بسبب ارتفاع أسعار المواد النفطية التي ساهمت في رفع الإيرادات العامة بمعدل يفوق النفقات العامة، و ابتداءا من 2006 إلى 2009 تحول الرصيد من فائض إلى عجز، وهذا نتيجة لانخفاض الموارد العادية نتيجة لتراجع المداخيل الجبائية، لتعاود الارتفاع سنة 2010 بسبب ارتفاع الموارد عن النفقات، ثم تعود للانخفاض سنة 2011 وهذا راجع إلى ارتفاع الموارد العادية للخزينة بنسبة 7% مقابل ارتفاع النفقات الإجمالية بنسبة 15.9%، وفيما يخص الفترة من 2012 إلى 2017 فقد بقي العجز مسيطرا عليها وهذا بسبب ارتفاع النفقات العامة بمعدلات تفوق الإيرادات العامة[1].

[1] تقرير بنك المغرب، 2017.

## الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية بالمغرب خلال الفترة (2001-2017)

تعتبر السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، حيث يوجد اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة النقدية هي نفسها تقريبا أهدافا للسياسة الاقتصادية، فالسياسة النقدية في المغرب ترتبط ارتباطا وثيقا بالواقع الاقتصادي للبلد من حيث متانته وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، والأهداف المخططة.

### 1- تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2001- 2017):

تتكون الكتلة النقدية في المغرب من المجمع النقدي M1 والذي يتكون من النقود الائتمانية مضافا إليها النقود الكتابية، والمجمع M2، إضافة إلى التوظيفات تحت الطلب (M2-M1)، وأيضا المجمع M3 الذي يمثل النقود بمفهومها الواسع، والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2001-2017):

**الجدول (2-16): تطور الكتلة النقدية في المغرب خلال الفترة (2001-2017).**

**الوحدة:** مليار درهم.

| السنوات | المجمع M1 | المجمع M2 | التوظيفات تحت الطلب M2-M1 | الكتلة النقدية M3 |
|---|---|---|---|---|
| **2001** | 210.104 | 249.686 | 39.582 | 333.980 |
| **2002** | 229.078 | 272.175 | 43.097 | 355.512 |
| **2003** | 251.137 | 298.980 | 47.843 | 386.340 |
| **2004** | 292.292 | 100.374 | 53.214 | 445.880 |
| **2005** | 328.900 | 120.234 | 59.429 | 508.563 |
| **2006** | 385.213 | 149.896 | 65.446 | 600.555 |
| **2007** | 457.175 | 176.339 | 72.421 | 705.935 |
| **2008** | 488.877 | 231.160 | 79.869 | 799.906 |
| **2009** | 525.380 | 243.239 | 87.336 | 855.955 |
| **2010** | 549.478 | 248.362 | 94.026 | 891.866 |
| **2011** | 586.777 | 259.596 | 102.914 | 949.287 |
| **2012** | 612.162 | 268.657 | 111.357 | 992.176 |
| **2013** | 628.942 | 273.554 | 120.322 | 1022.818 |
| **2014** | 660.584 | 295.611 | 130.032 | 1086.227 |
| **2015** | 707.057 | 302.582 | 138.399 | 1148.038 |
| **2016** | 751.884 | 304.326 | 146.204 | 1202.414 |
| **2017** | 810.454 | 304.155 | 153.879 | 1268.488 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ التقارير السنوية لبنك المغرب، من السنة 2001 إلى 2017.

نلاحظ من خلال الجدول (2- 16) ارتفاع المجمعات النقدية في الفترة من 2002 إلى 2005 ويعزى هذا التطور إلى تنامي صافي الموجودات الخارجية وتزايد كل من التمويلات للاقتصاد والديون على الدولة، لتعرف هذه المجمعات تسارعا جديدا في السنوات 2006، 2007، ويعكس هذا الارتفاع إلى توسع العملة الائتمانية والودائع

تحت الطلب، كما تواصل في نفس السنة الاتجاه نحو الارتفاع في التوظيفات تحت الطلب، وفي نهاية سنة 2008 ارتفعت المجمعات النقدية بنسبة 10.8% مسجلة تباطؤ ملموس مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة[1]، مما أدى إلى امتصاص الفائض النقدي المتراكم من طرف العناصر الغير بنكية، لتواصل الارتفاع خلال الفترة 2009- 2014 ويعكس هذا التطور تباطؤ وتيرة القروض البنكية وكذا تراجع صافي الاحتياطات الدولية، وفيما يخص السنوات 2015، 2016، 2017، فقد تسارعت وتيرة نمو الكتلة النقدية بالمبالغ 1148.038، 1202.414، 1268.488مليار درهم على الترتيب، ويشمل هذا التطور ارتفاع الديون الصافية على الإدارة المركزية وتسارع وتيرة نمو الائتمان البنكي.

## 2- تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2001- 2017):

إن الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها من يقابلها في جانب الموجودات في ميزانية النظام البنكي، وهذا المقابل يظهر في شكل أصول خارجية، وقروض مقدمة للاقتصاد، وديون على الدولة، والجدول التالي يبين تطور مقابلات الكتلة النقدية في المغرب خلال الفترة (2001- 2017):

**الجدول (2-17): تطور مقابلات الكتلة النقدية في المغرب خلال الفترة (2001-2017).**

**الوحدة:** مليار الدرهم.

| السنة | صافي الموجودات الخارجية | القروض البنكية للاقتصاد | الديون على الدولة | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| **2001** | 101.949 | 216.951 | 78.329 | - |
| **2002** | 110.780 | 226.221 | 80.697 | - |
| **2003** | 127.2 | 246.0 | 78.5 | - |
| **2004** | 135.633 | 262.7 | 72.7 | - |
| **2005** | 150.589 | 270.758 | 77.4 | - |
| **2006** | 174.296 | 325.582 | 77.5 | - |
| **2007** | 188.651 | 424.406 | 79.8 | - |
| **2008** | 182.256 | 526.190 | 80.6 | - |
| **2009** | 182.774 | 577.084 | 85.6 | - |
| **2010** | 194.605 | 621.486 | 92.0 | - |
| **2011** | 173.843 | 687.333 | 102.1 | - |
| **2012** | 143.525 | 719.201 | 125.4 | - |
| **2013** | 148.592 | 747.007 | 149.2 | - |
| **2014** | 181.881 | 763.400 | 143.4 | - |
| **2015** | 224.607 | 784.991 | 148.0 | - |
| **2016** | 251.855 | 818.098 | - | 10.9 |
| **2017** | 240.900 | 843.149 | - | 13.1 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

[1] التقرير السنوي لبنك المغرب، سنة 2008.

♣ التقارير السنوية لبنك المغرب، من السنة 2001 إلى 2017.

- **صافي الموجودات الخارجية:**

من خلال الجدول (2- 17) نلاحظ نمو صافي الموجودات الخارجية خلال الفترة من 2001 إلى 2007 على إثر تزايد مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وكذلك ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لتشهد سنة 2008 تراجع بقيمة 182.256مليار درهم بعد الارتفاع المنتظم الذي عرفته في السنوات الأخيرة، وهذا راجع إلى توسع العجز التجاري وتراجع المداخيل السياحية وانكماش التحويلات الجارية، وأما السنتين 2009، 2010 فقد ارتفعت الموجودات الخارجية الصافية ارتفاعا بقيمة 182.774، 194.605 مليار درهم على التوالي، لتشهد انخفاضا كبيرا خلال السنتين 2011، 2012 على إثر انخفاض تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، وعائدات الأسفار، وبعد هذا التراجع سجلت الموجودات ارتفاعا خلال الفترة من 2013- 2016 بفضل تقلص عجز الحساب الجاري وتنامي القروض وتدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية، لتعود للانخفاض في سنة 2017 بمبلغ 240.900 مليار درهم وهذا بسبب انخفاض عائدات المغاربة المقيمين بالخارج وعائدات الأسفار[1].

- **القروض البنكية للاقتصاد:**

من خلال الجدول (2- 17) نلاحظ ارتفاع القروض البنكية للاقتصاد سنة 2002 بمبلغ 226.221 مليار درهم مقارنة بسنة 2001، إثر ارتفاع القروض الممنوحة من البنوك، وتزايد للسلفات لفائدة المقاولات والخواص، ويتواصل هذا الارتفاع خلال الفترة 2003 إلى 2010، وهذا راجع إلى تنامي القروض للخزينة، ويصاحب هذا الارتفاع تزايدا خلال الفترة من 2011 إلى 2014 وهذا بسبب تراجع الطلب وتشديد شروط منح القروض على السواء، وتبقى القروض البنكية للاقتصاد في نفس وتيرة الارتفاع خلال السنوات 2015، 2016، 2017، بالمبالغ 784.991، 818.098، 843.149 مليار درهم على الترتيب، ويعكس هذا الارتفاع زيادة هامة في قروض التجهيز، وتسارع لمعدل نمو قروض الاستهلاك.

- **الديون على الدولة:**

من خلال الجدول (2- 17) نلاحظ ارتفاع الديون على الدولة سنة 2002 بمبلغ 80.697 مليار درهم مقارنة بسنة 2001، ويشمل هذا التطور تزايدا في التجاءات الخزينة إلى البنوك وانخفاضا بمبلغ 1.5 مليار درهم في وضعيتها الصافية إزاء بنك المغرب، لتشهد انخفاضا خلال السنتين 2003، 2004 بمبلغ 78.5، 72.7 مليار درهم على التوالي، وهذا بسبب نقص السيولة، لتعود للارتفاع مرة أخرى خلال الفترة 2005 إلى 2013، وهذا

[1] تقرير بنك المغرب، 2017.

راجع إلى الارتفاع الكبير لحاجيات تمويل الخزينة، إضافة إلى انخفاض وضعيتها لدى بنك المغرب، لتشهد الديون على الدولة تراجعا بنسبة 4.9% في نهاية سنة 2014، ويعزى هذا التغير إلى انخفاض محفظة البنوك من سندات الخزينة بنسبة 0.2%، لتشهد ارتفاعا طفيفا في سنة 2015 بمبلغ 148.0 مليار درهم، ويعزى هذا التطور بارتفاع سندات الخزينة في حوزة مؤسسات التوظيف الجماعي والأخرى التي في حوزة البنوك، مما يعكس ارتفاع توظيفات الخزينة، وفيما يخص السنتين 2016 و 2017 فقد تسارع نمو الديون على الدولة من 10.9% إلى 13.1% وهذا راجع إلى تطور الكتلة النقدية M3 وكذا تباطؤ الائتمان البنكي[1].

**المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية والنقدية لمعالجة الاختلال في مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر والمغرب 2001- 2017**

تعتبر الجزائر والمغرب من بين الدول النامية التي دخلت في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي اعتمدت بشكل كبير على السياسات المالية والنقدية لتحقيق أهدافها التنموية، ومواجهة العجز في مؤشراتها الاقتصادية مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات العلاجية.

**الفرع الأول: تحقيق السياسة المالية والنقدية للتوازن في مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)**

تعتبر مؤشرات الأداء الاقتصادي من الأهداف الرئيسية لأي اقتصاد كونها تمس الجوانب المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي للدولة، وهدف هذه المؤشرات يكمن في تحديد أمثلية الاقتصاد، أي مستويات المتغيرات التي يجب أن تصلها ليكون الاقتصاد في وضع أمثل.

**1- دور السياسة المالية على مؤشرات الأداء الاقتصادي (2001-2017)**

كون أن السياسة المالية لها أثر كبير في النهوض بالاقتصاد من خلال أدواتها المختلفة وطريقة تموضعها في واقع الاقتصاد، ارتأينا محاولة معرفة فعالية السياسة المالية على مؤشرات الأداء الاقتصادي.

**1-1دور السياسة المالية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية:**

تعتبر مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية من أهم المؤشرات التي تسعى السياسات إلى تحقيها، فتسعى للتحكم بالتضخم عن طريق التحكم بالأسعار وتحقيق التوازن في معدل النمو إضافة إلى محاربة البطالة عن مناصب شغل.

[1] التقرير السنوي لبنك المغرب، سنة 2017.

### 1-1-1 وسائل السياسة المالية في التقليل من معدلات التضخم:

تعتبر عملية التحكم في السياسة المالية من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني، وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة ضغوط تضخمية شديدة، كما هو مبين في الجدول التالي:

**الجدول (2- 18): تطور معدل التضخم بالنسبة لمعدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001- 2017)**

| السنة | معدل التضخم % | معدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجماليBIP % |
|---|---|---|
| **2001** | 4.2 | 31.3 |
| **2002** | 1.4 | 34.3 |
| **2003** | 2.6 | 32.2 |
| **2004** | 3.6 | 30.8 |
| **2005** | 1.7 | 27.2 |
| **2006** | 2.5 | 29.0 |
| **2007** | 4.5 | 34.55 |
| **2008** | 4.86 | 34.56 |
| **2009** | 5.73 | 34.41 |
| **2010** | 3.91 | 37.3 |
| **2011** | 4.52 | 40.3 |
| **2012** | 8.89 | 44.5 |
| **2013** | 3.26 | 36.5 |
| **2014** | 2.92 | 40.6 |
| **2015** | 4.78 | 45.8 |
| **2016** | 6.40 | 43.4 |
| **2017** | 5.6 | 40.9 |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر" التطور الاقتصادي والنقدي"، 2001- 2008 - 2014.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40، ديسمبر2017، ص: 29.

نلاحظ من خلال الجدول (2-18) ارتفاع معدلات التضخم حيث وصل سنة 2001 إلى 4.2% وذلك نتيجة الركود الذي ميز مستويات القرض الكلي إضافة إلى تخصصات القروض الموجهة للاقتصاد التي لم تكن لها مقابل إنتاجي وإضافة إلى ارتفاع وتيرة الطلب الكلي خلال هذه الفترة. وفي ما يخص الفترة من 2002 إلى 2004شهدت انخفاض نسبة الإنفاق العام من BIP بداية من 34.3 %سنة2002 إلى 27.2% سنة 2005وصاحب هذا الانخفاض انخفاض نسب التضخم مقارنة بسنة2001. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة، وبالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار، أما في يخص الفترة من 2006إلى 2009 عرفت ارتفاع نسبة التضخم مصاحبا ارتفاع نسب الإنفاق العام من الناتج

الداخلي لإجمالي بداية من 29.0% إلى 34.41% و يرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية وخاصة منها المواد الغذائية[1]، كما نلاحظ التذبذب في معدلات التضخم ما بين الفترة 2010و2017 بالموازاة مع حجم الإنفاق وذلك راجع إلى السياسة التقشفية التي قامت بها السياسة المالية و الخفض من الإنفاق الحكومي.

ومن هنا يكمن دور السياسة المالية في معالجة التضخم من خلال أداة من أداوتها وهي تخفيض الإنفاق الحكومي، إضافة إلى الإصلاح الضريبي في ما يخص الرسوم الجمركية و وبعض الضرائب والتي يمكن للسياسة المالية بها معالجة التضخم.

### 2-1-1 وسائل السياسة المالية في الحد من البطالة:

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذا فإن تحقيق النمو ينعكس بالإيجاب على هدف التشغيل، الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة، رغم أن الهدف ليس مشروطا بالسياسة النقدية لوحدها، بل تتشارك فيه مع السياسة المالية. والجدول التالي يبين تطور البطالة بالنسبة للإنفاق العام:

**الجدول (2-19): تطور معدلات البطالة بالنسبة إلى الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001-2017)**

| السنة | معدل البطالة % | معدل الإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجماليBIP % |
|---|---|---|
| **2001** | 27.3 | 31.3 |
| **2002** | 25.9 | 34.3 |
| **2003** | 23.7 | 32.2 |
| **2004** | 20.1 | 30.8 |
| **2005** | 15.3 | 27.2 |
| **2006** | 12.3 | 29.0 |
| **2007** | 13.8 | 34.55 |
| **2008** | 11.3 | 34.56 |
| **2009** | 10.2 | 34.41 |
| **2010** | 11.4 | 37.3 |
| **2011** | 9.97 | 40.3 |
| **2012** | 11 | 44.5 |
| **2013** | 9.83 | 36.5 |
| **2014** | 10.60 | 40.6 |
| **2015** | 11.2 | 45.8 |
| **2016** | 10.5 | 43.4 |
| **2017** | 11.7 | 40.9 |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

[1] ميادة بلعايش، ريان زير، **تطور السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، سبتمبر 2017، ص: 106.

♣ مؤشرات البنك الدولي

♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر" التطور الاقتصادي للجزائر"، 2015-2016.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن معدلات البطالة في الجزائر عرفت ارتفاعا محسوما ابتداءا من سنة 2001 حيث بلغت في هذه السنة ما يقارب 27.3 % مزامنا مع انخفاض في حجم الإنفاق من الناتج المحلي، ثم انخفضت بعد ذلك سنة تلو الأخرى لتصل في سنة 2009 إلى 10.2% ويرجع سبب هذا إلى رفع الدولة من حجم الإنفاق، إضافة إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المتمثلة في أربع مشاريع موجه إلى العديد من التدابير التي من شأنها التقليل من البطالة، وتتمثل في:

- Esil التشغيل المأجور لمبادرة محلية.
- Tuphimo الأشغال ذات المنفعة وذات الكثافة العالية من اليد العاملة
- عقود التشغيل المسبق.
- برامج المساعدة على إنشاء المقاولات الصغرى.

وتعود للتذبذب بداية من سنة 2010 لتصل إلى 11.4% مقارنة بالسنة الفارطة وتواصل التذبذب إلى غاية 2017 نتيجة لوجود التفاوت بين النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي، ما يوجب القول أن السياسة المالية لم تستطيع التحكم في معدل البطالة نتيجة للسياسة التقشفية إضافة انخفاض الإنفاق الحكومي من الناتج الإجماليBIP.

ومن هنا يمكن القول أن السياسة المالية يمكنها التحكم في معدل البطالة من خلال الرفع من أداة من أدواتها وهي الإنفاق الحكومي وذلك لأن الزيادة من حجم الإنفاق تدفع بعجلة التنمية بزيادة البرامج الاستثمارية، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب شغل.

### 3-1-1 آليات السياسة المالية في دفع عجلة النمو الاقتصادي:

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة والنقصان تارة أخرى خلال 17 سنة المدروسة. والجدول التالي يبين ذلك:

**الجدول (2- 20): تطور معدل النمو بالنسبة للإنفاق العام من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001- 2017)**

| السنة | معدل النمو الاقتصادي % | معدل الإنفاق العام من الناتج الإجمالي BIP % |
|---|---|---|
| **2001** | 2.6 | 31.3 |
| **2002** | 4.7 | 34.3 |
| **2003** | 6.9 | 32.2 |
| **2004** | 5.2 | 30.8 |
| **2005** | 5.1 | 27.2 |

| | | |
|---|---|---|
| 29.0 | 2 | **2006** |
| 34.55 | 3 | **2007** |
| 34.56 | 2.4 | **2008** |
| 34.41 | 2.1 | **2009** |
| 37.3 | 3 | **2010** |
| 40.3 | 2.4 | **2011** |
| 44.5 | 2.6 | **2012** |
| 36.5 | 2.7 | **2013** |
| 40.6 | 4.5 | **2014** |
| 45.8 | 3.7 | **2015** |
| 43.4 | 3.3 | **2016** |
| 40.9 | 2 | **2017** |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- ♣ مؤشرات البنك الدولي.
- ♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2015- 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النمو منخفض سنة 2001 ليصل إلى 5.6% مقارنة بسنة 2002ليصل إلى 4.7% والتي شاهدت ارتفاعا ملحوظا، وذلك بالموازاة مع انخفاض للنفقات الكلية من الناتج الداخلي الإجمالي، ليصل إلى ذروته من الانتعاش سنة 2003 ليصل إلى6.9% وذلك من خلال استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف محاربة الفقر وإحداث فرص عمل، إضافة إلى النتائج الأولية لبرنامج التنمية الفلاحية BNDRA بالإضافة إلى انطلاق قطاع الصناعة في تلك السنة والموسم الفلاحي الاستثنائي والجيد آنذاك،كما تعد هذه المرحلة الأقوى من حيث متوسط معدل النمو ويرجع السبب إلى تعافي أسعار البترول وظهور الأثر الحقيقي لبرامج التعديل الهيكلي. ليعود إلى الانخفاض بنسب طفيفة سنة 2004و2005 ليصل 5.2%و5.1% على التوالي، لينخفض انخفاضا حادا في السنوات التي تليها مصاحبا لانخفاض الإنفاق، ليرتفع سنة 2014 ليصل إلى 4.5 %تجدر الإشارة إلى أننا إذا بحثنا عن مصدر هذا النمو نجده مرتبطا ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات التي عرفت ارتفاعا ملحوظا في هذه المرحلة، مما أدى إلى حدوث وضعية اقتصادية مميزة حيث ارتفعت الإيرادات مما جعل فائض في ميزان المدفوعات، وشكل ذلك زيادة في الاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية. ليشاهد تباطؤ كبير مقارنة مع سنة 2014[1]، لينخفض في السنوات 2015و2016إلى 3.7 % و3.3 % ليصل في2017 إلى2 % وهو نتيجة تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات.

وخلاص القول أن السياسة المالية تسعى من خلال أداة الإنفاق الحكومي إلى الرفع من معدل النمو الاقتصادي، ففي حالة الجزائر هو ضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وخاصة المحروقات

[1] رؤى اقتصادية، **مجلة دورية اكاديمية محكمة ومتخصصة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الوادي، العدد 07، 2014، ص: 22.

والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية، بينما يؤثر المجهود الإنفاقي للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

### 4-1-1 تمويل السياسة المالية للعجز في الموازنة العامة:

تمثل الهدف من السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي عن طريق إزالة أحد أهم الاختلالات في الموازنة العامة وهي فجوة العجز بين الإيرادات والنفقات العامة. والجدول التالي يوضح تطور رصيد الموازنة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي:

**الجدول (2- 21): تطور رصيد الموازنة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي (2001- 2017)**

**الوحدة:** (مليار دج)

| السنة | رصيد الموازنة | رصيد الموازنة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي % BIP |
|---|---|---|
| **2001** | 78.57 | 4.33 |
| **2002** | -59.75 | 1.16 |
| **2003** | 179.72 | 4.06 |
| **2004** | 259.93 | 5.49 |
| **2005** | 940.96 | 13.62 |
| **2006** | 1066.79 | 13.92 |
| **2007** | 454.9 | 6.22 |
| **2008** | 862.7 | 9.05 |
| **2009** | -655.2 | -5.72 |
| **2010** | -263.9 | -0.62 |
| **2011** | -346.8 | -0.44 |
| **2012** | 1484.6 | -4.43 |
| **2013** | -1170.7 | -0.4 |
| **2014** | -2180.1 | -7.33 |
| **2015** | -2583.87 | -15.4 |
| **2016** | -2693.5 | 12.9 |
| **2017** | -1247.6 | - |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ التقارير السنوية لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي المالي، من 2001 إلى 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه كانت الجزائر محققة فائض وخاصة خلال السنوات الأولى ففي بداية سنة 2001 قدر رصيد الموازنة من الناتج الإجمالي 4.33% وذلك نتيجة برامج الإنعاش الاقتصادي، لتكون بذلك الجزائر محققة فوائض في إيراداتها إلى غاية 2008 بحيث سمح حجم الادخار العمومي بتمويل كامل نفقات الاستثمار للدولة وتحقيق رصيد إجمالي إيجابي للخزينة يساوي 862.7 مليار دينار، ليحقق عجز في سنة2009 بحيث قدر عجز الموازنة من الناتج الإجمالي ب5.72-% بحيث لم يسمح حجم الادخار الميزاني بتمويل كامل

النفقات الاستثمار للدولة خلال هذه السنة. ليتفاقم بذلك عجز رصيد الموازنة من سنة إلى أخرى إلى غاية 2016 وترافقا مع الاستقرار النسبي للنفقات العمومية أدى ذلك لارتفاع في إجمالي الإيرادات الميزانية. أخيرا يجب الإشارة إلى إيجابيات السياسة المالية الاحترازية التي أتبعت خلال فترات ارتفاع أسعار البترول، مما أدى إلى تراكم ادخار ميزاني ومستوى ضعيف للدين العام، مما يسهل التعديلات خلال فترات انخفاض أسعار البترول، ومع ذلك فإن الانخفاض المستمر في أسعار البترول يدعو لضرورة التعزيز في هذا المجال.

## 2-1 دور السياسة المالية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية:

إن التحكم في مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية تبين مدى نجاعة الدولة في التحكم في اقتصادها، والجزائر كغيرها من الدول تسعى للرفع من قيمة العملة إضافة إلى تحقيق التوازن في ميزانها التجاري عن طريق رفع صادراتها.

### 1-2-1 وسائل السياسة المالية في التحكم في سعر الصرف:

عرف سعر الصرف تدهورا مستمرا خاصة مع التخفيض الكبير للدينار الجزائري، وهذا سبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي والتحول من سعر الصرف الثابت إلى نظام التقويم الموجه، وهذا ما أثر سلبا على سعر الصرف، والجدول التالي يوضح تطور سعر الصرف بالنسبة لسعر البترول:

**الجدول (2– 22): دور سعر البترول في تطور معدل الصرف في الجزائر(2001–2017)**

**الوحدة:** (الدولار مقابل الدينار الجزائري).

(سعر البرميل مليار دولار)

| السنوات | معدل الصرف | تطور سعر البترول (سعر البرميل) |
|---|---|---|
| **2001** | 77.21 | 23.1 |
| **2002** | 79.68 | 24.03 |
| **2003** | 77.39 | 28.02 |
| **2004** | 72.06 | 38.06 |
| **2005** | 73.27 | 54.4 |
| **2006** | 72.64 | 65.4 |
| **2007** | 69.29 | 74.4 |
| **2008** | 64.58 | 99.97 |
| **2009** | 72.64 | 62.3 |
| **2010** | 74.40 | 80.2 |
| **2011** | 72.85 | 112.9 |
| **2012** | 77.55 | 111.0 |
| **2013** | 79.38 | 109.0 |
| **2014** | 80.56 | 100.2 |
| **2015** | 100.46 | 53.1 |
| **2016** | 110.90 | 45.0 |
| **2017** | 110.97 | 56.5 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- ♣ مؤشرات البنك الدولي.
- ♣ النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017، ص: 20.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة الدينار كانت في انخفاض مستمر من سنة 2001 إلى2003 مزامنا مع ذلك انخفاض أسعار البترول، ليعود إلى مستواه التوازني ابتداء من سنة 2004 السنة التي بدء فيها تحسن للوضعية المالية الصافية وهو الأمر الذي كانت له انعكاسات على الوفرات المالية للجزائر من حيث إيرادات الميزانية واحتياطات سعر الصرف لتصل خلال السنوات 2005 و2006 و2007 إلى مليار دولار و77.78 مليار دولار و110.18مليار دولار على التوالي، ولقد تزامنت هذه الفترة مع انتهاء العمل ببرنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ سنة 1998 الأمر الذي دفع الدولة إلى انتهاج سياسة مالية توسعية والذي استمر إلى غاية مجيء الصدمة الخارجية لسنة 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية، وبدأت تظهر نتائج هذه الأزمة على سعر الصرف من سنة 2012حيث أدى إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية بشكل كبير حيث بلغ سنة 2014 قيمة صرف الدينار 80.56مقابل الدولار الأمريكي[1]، ليتواصل الانخفاض إلى سنة 2017 لتصل قيمة الدينار 110.97مقابل الدولار الأمريكي وذلك نتيجة لانخفاض أسعار البترول، والتباطؤ في وتيرة المشاريع الاقتصادية والإنتاجية. إضافة إلى ارتفاع المنتجات الفلاحية الطازجة، والأمر الذي دفع الدولة لانتهاج سياسة مالية انكماشية.

ومن هنا يمكن القول أن سعر البترول هو المتحكم الأساسي في سعر الصرف، ولأن الجزائر تعتبر97% من إيراداتها من الجباية البترولية والتي من خلالها تحدد السياسة المالية التي سيتم انتهاجها خلال تلك الفترة[2].

### 2-2-1 مواجهة السياسة المالية للعجز في ميزان المدفوعات:

بالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط، فإن الجزائر لجأت إلى العديد من الإجراءات والإصلاحات المالية لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات. والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2014.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2008-2016 .

**الجدول (2- 23): تطور ميزان المدفوعات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر (2001- 2017)**

**الوحدة:** ميزان المدفوعات بمليار دولار

الناتج الداخلي الإجمالي بمليار دينار

| السنة | ميزان المدفوعات | الناتج الداخلي الإجمالي |
|---|---|---|
| **2001** | 6.19 | 3.3 |
| **2002** | 3.66 | 7.0 |
| **2003** | 7.47 | 16.1 |
| **2004** | 9.25 | 17.1 |
| **2005** | 16.94 | 32.0 |
| **2006** | 17.73 | 12.7 |
| **2007** | 29.55 | 10.5 |
| **2008** | 36.99 | 18.2 |
| **2009** | 3.86 | -9.7 |
| **2010** | 15.6 | 20.3 |
| **2011** | 20.14 | 21.1 |
| **2012** | 12.06 | 10.9 |
| **2013** | 0.13 | 2.7 |
| **1014** | -5.88- | 3.5 |
| **2015** | -27.54 | -3.8 |
| **2016** | -26.03 | 4.2 |
| **2017** | -5.31 | -3.6 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر، من السنة 2001 إلى 2014.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017، ص:15.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فترة الممتدة من سنة2001إلى 2007 أن ميزان المدفوعات سجل فوائض مهمة مع استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال، حيث وصل الفائض إلى 17.73مليار دولار سنة 2006 وهذا راجع أساسا إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع سعر النفط، كما يلاحظ تراجع حجم المديونية الخارجية بشكل جيد حيث انخفضت من 23.3مليار دولار نهاية سنة 2003إلى 5.6 مليار دولار أمريكي سنة 2006إضافة إلى ناتج إجمالي مستقر سببا، وبفضل التوقف عن اللجوء إلى القروض الخارجية اعتبار من سنة 2004 أستقر الدَّين الخارجي نهاية سنة 2009 عند أقل من 4 ملايير تمثل 10% منها فقط ديون الدولة أما الباقي فيشكل ديون مستحقة لمتعاملين أجانب ينشطون في البلاد، بهذا انتعش وضع احتياطي الصرف، بحيث بلغ سنة 2009حوالي 147مليار دولار مع دين خارجي 440 مليون دولار و150 مليار دولار في نهاية 2011، ليشهد انخفاضا حادا من 2014 إلى 2017 وذلك نتيجة انخفاض أسعار النفط بالموازاة مع انخفاض الناتج الداخلي الإجمالي.

ومن هنا نلاحظ فعالية السياسة المالية على الميزان التجاري من خلال التحكم في الرفع من الناتج الداخلي الإجمالي إضافة إلى التحكم في المديونية الخارجية.

## 2- دور السياسة النقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي (2001-2017):

سعت السلطة النقدية في الجزائر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق حالة الاستقرار الداخلي والخارجي، ويسهر على حسن تسيير مؤشرات الأداء الاقتصادي مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات النقدية.

### 2-1 دور السياسة النقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية:

لقد سعت السياسة النقدية بالجزائر إلى الاستقرار الاقتصادي والرفع من معدلات النمو والتحكم في الأسعار، محاولة بذلك القضاء على الاختلالات الاقتصادية.

#### 2-1-1 إجراءات السياسة النقدية لتحقيق الضبط في معدلات التضخم:

منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف خاصة خلال الفترة 2000 -2001 التي طبقت فيها السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية عرفت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم وتذبذب في معدلات النمو الاقتصادي، وجاءت خلاصة التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2003 كما يلي: "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك، وقد أعيدت صياغة هذه الخلاصة في التقرير الأخير كما يلي: إن الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الحفاظ على الاستقرار من خلال استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك"[1]. إضافة إلى ذلك، تعطي الأحكام التشريعية الجديدة لأوت 2010 الأمر (رقم04-10 والمعدل والمتمم للأمر03-11)، المتعلق بالنقد والقرض، إرساء قانونيا لاستقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية، للأمر رقم 03 ويشكل هنا إصلاحا هاما لإطار السياسة النقدية مبرزا ضرورة استهداف التضخم.

تنص المادة 35 من هذا القانون على مايلي[2]:

"تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي". لهذا الغرض فإن بنك الجزائر يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب ، بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام البنكي وصلابته. وكان يهدف التنبؤ بمعدل التضخم ومراقبته من طرف بنك الجزائر منذ 2009 على المدى القصير أي تنبؤ شهري لتطوراته على آفاق سنة واحدة، موازاة مع ذلك عمق بنك الجزائر تحليل محددات التضخم تدعيما لوضع نموذج تنبؤ بالتضخم على 24 شهر ابتداءا من سنة 2012 بناء على الإشارات

[1] محمد لكاسطي، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.

[2] المادة رقم 35 من الأمر رقم 10- 4.

المتعلقة بتوجه التضخم التي أصبحت تحدد وتتابع بصفة صارمة، يسهر بنك الجزائر على تقليص أي فارق بين تنبؤات التضخم على المدى القصير والهدف المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، وذلك بتعديل الإدارة العملياتية للسياسة النقدية والعودة إلى الهدف خلال فترة معقولة. وكذلك يسهر بنك الجزائر من خلال الإدارة المرنة للسياسة النقدية على استقرار الأسعار الذي أسس كهدف صريح منذ 2010 وهو هدف كان متبع من قبل في إطار الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة الوطنية، ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهدف من طرف بنك الجزائر نستعين بالجدول التالي الذي يبين تطور معدلات التضخم خلال الفترة2001-2017:

**الجدول (2- 24): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)**

| السنة | معدل التضخم % |
|---|---|
| **2001** | 4.2 |
| **2002** | 1.4 |
| **2003** | 2.6 |
| **2004** | 3.6 |
| **2005** | 1.7 |
| **2006** | 2.5 |
| **2007** | 4.5 |
| **2008** | 4.86 |
| **2009** | 5.73 |
| **2010** | 3.91 |
| **2011** | 4.52 |
| **2012** | 8.89 |
| **2013** | 3.26 |
| **2014** | 2.92 |
| **2015** | 4.78 |
| **2016** | 6.40 |
| **2017** | 5.6 |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- ♣ مؤشر البنك الدولي
- ♣ تقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، 2015، 2016.
- ♣ النشرة الإحصائية رقم 40، ديسمبر 2017.

نلاحظ من خلال الجدول(2- 24) ارتفاعا ملحوظا للتضخم خلال سنة2001 ليصل إلى4.2% ويرجع ذلك لسبب نمو الكتلة النقدية ونتيجة لبدء تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) لينخفض انخفاضا قياسيا سنة 2002 ليصل 1.4% مقارنة بالسنة السابقة، و يرجع ذلك إلى عدة أسباب والتي من بينها إرادة الحكومة في مواجهة التضخم بالاعتماد على برنامج الإنعاش الاقتصادي إضافة إلى تراجع مستوى الطلب الكلي

بسبب زيادة معدلات البطالة، وبالإضافة إلى اعتماد آليات السوق وتحرير الأسعار، ليرتفع مرة أخرى (2003-2004) ليصل إلى 2.6 % و3.6 % على التوالي نتيجة لنمو الكتلة النقدية، كما أنه بين (2002-2006) عرف معدل التضخم انخفاضا نسبيا مقارنة بالسنوات الأخرى وذلك راجع أساسا إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية بخفض معدل نمو الكتلة النقدية و الرفع من الاحتياطي الإجباري من 4.5% سنة 2002 إلى 6.5 % سنة 2006، ثم ارتفع معدل التضخم بعد ذلك حيث تراوح ما بين 3.91% إلى أن بلغ 8.89% سنة 2012 ويرجع ذلك إلى ارتفاع التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع في أسعار المواد الأولية و خاصة منها المواد الغذائية، وكذلك انخفاض قيمة الدينار، و في السنتين 2013 و2014 انخفض معدل التضخم من 3.3 %إلى 2.9 % على التوالي، نتيجة عمل السياسة النقدية على جذب الأموال الخارجة عن الجهاز المصرفي، ليعود للارتفاع مرة أخرى في 2015و2016 إلى 4.8 % و6.4% على التوالي، لينخفض سنة 2017 إلى 5.6% نتيجة ضعف المنافسة والتنظيم والرقابة على مستوى العديد من الأسواق في السلع والخدمات والتي تميز البعض منها بتواجد وضعيات مهيمنة.

### 2-1-2 دور السياسة النقدية في تخفيض معدل البطالة:

تمر مكافحة البطالة عبر إنعاش الاستثمار والنمو، لذا فإن تحقيق النمو ينعكس بالإيجاب على هدف التشغيل، الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة، رغم أن الهدف ليس مشروطا بالسياسة النقدية لوحدها، بل تتشارك فيه مع السياسة المالية، ويمكن ملاحظة وقراءة تطور معدل البطالة في الجزائر من خلال الجدول التالي:

**الجدول (2- 25): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)**

| السنة | معدل البطالة % |
|---|---|
| **2001** | 27.3 |
| **2002** | 25.9 |
| **2003** | 23.7 |
| **2004** | 20.1 |
| **2005** | 15.3 |
| **2006** | 12.3 |
| **2007** | 13.8 |
| **2008** | 11.3 |
| **2009** | 10.2 |
| **2010** | 11.4 |
| **2011** | 9.97 |
| **2012** | 11 |
| **2013** | 9.83 |
| **2014** | 10.60 |
| **2015** | 11.2 |
| **2016** | 10.5 |

| | |
|---|---|
| **2017** | 11.7 |

**المصدر** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- ♣ مؤشرات البنك الدولي.
- ♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر" التطور الاقتصادي للجزائر"، 2015-2016.
- ♣ النشرة الإحصائية رقم 40، ديسمبر 2017.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل البطالة قد مر بتزايد وارتفاع كبير خلال سنة 2001 حيث بلغ معدل البطالة نسبة 27.3% وكان السبب في ذلك السياسة النقدية الانكماشية المطبقة من طرف السلطة النقدية، وعرفت معدلات البطالة تراجعا نسبيا حيث بلغت سنة 2003 لتصل إلى23.7% واستمرت بالانخفاض سنة تلوى الأخرى لتصل سنة 2009 إلى 10.2% ويرجع هذا الانخفاض إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى العديد من التدابير التي من شأنها مكافحة البطالة[1]، لتعود للتذبذب سنة تلوى الأخرى لتصل سنة 2017 إلى 11.7% وذلك يعني أن السياسة النقدية لم توفق في تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات.

### 2-1-3 الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في الرفع من معدل النمو:

يعتبر هذا الهدف أيضا أهم أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون 90-10 والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26أوت 2003، وقد أدت العودة إلى الاستقرار الاقتصادي الكلي سنة 2001 إلى إرساء دعائم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، وتطبيق برنامج الإنعاش الذي جعل السياسة النقدية توسعية[2]، والجدول التالي يوضح لنا تطور معدل النمو ومدى تحكم السياسة النقدية في هذا الهدف:

**الجدول (2- 26): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)**

| السنة | معدل النمو % |
|---|---|
| **2001** | 2.6 |
| **2002** | 4.7 |
| **2003** | 6.9 |
| **2004** | 5.2 |
| **2005** | 5.1 |
| **2006** | 2 |
| **2007** | 3 |
| **2008** | 2.4 |
| **2009** | 2.1 |
| **2010** | 3 |
| **2011** | 2.4 |
| **2012** | 2.6 |
| **2013** | 2.7 |

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، لسنة 2012 والتوجه للسداسي الأول لسنة 2013، ديسمبر 2013، ص ص: 03، 04.

[2] الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003.

| | |
|---|---|
| **2014** | 4.5 |
| **2015** | 3.7 |
| **2016** | 3.3 |
| **2017** | 2 |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- ♣ مؤشرات البنك الدولي
- ♣ التقرير السنوي لبنك الجزائر" التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2015-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة2001 وصل إلى2.6% منخفض مقارنة بسنة 2002 رغم تحسين بعض القطاعات وتنفيذ برامج الإصلاح والذي كان يرمي إلى ثلاثة أهداف وهي تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري وإنشاء مناصب شغل، ومما يلاحظ أن تطور معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة للفلاحة وتقلبات أسعار براميل النفط حيث جعل سير وتطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية، وهذا ما يؤثر على فعالية السياسة النقدية في الوصول إلى معدلات النمو المرغوب فيها، وتواصل معدل النمو ليصل إلى 5.1%سنة 2005 والسبب في ذلك ارتفاع قطاع المحروقات ووصل معدل نموه 17.5%، وأستمر في الانخفاض والتذبذب إلى غاية2017ليصل إلى2%.

## 2-2 دور السياسة النقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية:

تقوم السياسة النقدية بدور مهم في تصميم بيئة ملائمة في العلاقات الخارجية، وذلك بالتحكم في أسعار الصرف ورفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي، وتقليص العجز المالي في الميزان التجاري.

### 2-2-1 تحقيق السياسة النقدية الاستقرار في معدل الصرف:

يدير بنك الجزائر السياسة النقدية في إطار محيط اقتصادي كلي يتميز في تحسن أغلب مؤشراته الداخلية والخارجية، ومن أهم مؤشرات الاستقرار الخارجي سعر الصرف واحتياطي الصرف، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (2- 27): تطور معدل الصرف بالنسبة لاحتياطي الصرف في الجزائر (2001- 2017)**

**الوحدة**: (مليار دولار)

| السنوات | معدل الصرف | احتياطي الصرف |
|---|---|---|
| **2001** | 77.21 | 17.9 |
| **2002** | 79.68 | 23.1 |
| **2003** | 77.39 | 32.9 |
| **2004** | 72.06 | 43.1 |
| **2005** | 73.27 | 56.1 |
| **2006** | 72.64 | 77.7 |
| **2007** | 69.29 | 110.2 |
| **2008** | 64.58 | 143.1 |

| | | |
|---|---|---|
| 148.9 | 72.64 | **2009** |
| 162.2 | 74.40 | **2010** |
| 182.2 | 72.85 | **2011** |
| 190.6 | 77.55 | **2012** |
| 194.01 | 79.38 | **2013** |
| 178.9 | 80.56 | **2014** |
| 144.1 | 100.46 | **2015** |
| 114.1 | 110.90 | **2016** |
| 97.3 | 110.97 | **2017** |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

- التقارير السنوي لبنك الجزائر،2005- 2013-2016.
- النشرة الإحصائية الثلاثية رقم37، مارس 2017.

نلاحظ من خلال الجدول(2- 27) أعلاه نلاحظ قفزة احتياطات الصرف سنة 2001 ليصل إلى 17.9مليار دولار واستمرت احتياطات الصرف في الارتفاع حيث وصلت سنة 2002 إلى 23.1مليار دولار، مزامنا بذلك مستوى سعر الصرف، ثم 32.9 مليار دولار سنة 2003، ليبلغ سنتي 2005 و2006 إلى 56.1 مليار دولار و77.7 مليار دولار على التوالي، وأستمر الارتفاع في احتياطي الصرف 2010 و2011و2012و2013 ليصل إلى(162.2، 182.2، 190.6،194.01) مليار دولار، لينخفض سنة 2014 إلى 178.9 مليار دولار مقابل 194.01 مليار دولار سنة 2012، ليظل في الانخفاض إلى أن يصل سنة 2017 إلى97.3 مليار دولار.

ومن هذا المنطلق تابع بنك الجزائر تطبيق سياسة صارمة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف الفعلي الحقيقي من خلال إدارة سعر الصرف وتدخله في سوق الصرف بين البنوك، لضمان استقرار سعر الصرف مقابل تقلبات العملات الأخرى.

### 2-2-2 تدابير السياسة النقدية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات:

تساهم السياسة النقدية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بالجزائر عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يخفض من حدة ارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، أما الثانية فهي سعر الصرف بحيث نجد أن تغيرات الصرف انعكست على المعاملات الخارجية، وبالتالي حجم وقيمة الاستيراد والتصدير، إضافة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا أدى إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد

على تقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهكذا نجد أن تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع أسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات[1].

## الفرع الثاني: تحكم السياسة المالية والنقدية في مؤشرات الأداء الاقتصادي بالمغرب خلال الفترة (2001-2017)

بفضل الإصلاحات المنجزة والمبرمجة وملائمة المناخ الدولي حافظ الاقتصاد المغربي على ديناميته رغم قوة الصدمات الداخلية والخارجية والتي ميزت سنة2007، سعت المغرب كغيرها من بلدان العالم للتحكم في توازناتها الاقتصادية عن طريق السياسة المالية والنقدية بمجموعة من البرامج الإصلاحية والتعديلات الهيكلية للتحكم بمؤشراتها الاقتصادية.

### 1- دور السياسة المالية على مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2001-2017):

عرفت المغرب خلال 2001-2017 ارتفاعا ملحوظا في جانب الإيرادات وهذا راجع للفترة التي حدثت على الإيرادات البترولية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي أدى المغرب إلى ضخ ملايين الدراهم بهدف التأثير على المتغيرات الحقيقية الكلية.

### 1-1 دور السياسة المالية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية:

تسعى المغرب من خلال التحكم بمؤشرات الأداء الداخلي تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي للدولة عن طريق التحكم في الأسعار الاستهلاكية وخفض البطالة عن طريق برامج تشغيل رفع النمو الاقتصادي بالبرامج التنموية.

#### 1-1-1 وسائل السياسة المالية في تخفيض معدل التضخم:

باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هو ضمن أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها من خلال برامج كبح التضخم، وهذا للمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وتعتبر عملية التحكم في السياسة المالية التوسعية أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد المغربي، والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (2- 28): تطور معدل التضخم بالنسبة لمعدل الإنفاق الكلي في المغرب خلال الفترة (2001- 2017)**

**الوحدة:** (مليار درهم)

| السنة | معدل التضخم % | النفقات الكلية |
|---|---|---|
| **2001** | 0.61 | 142.19 |
| **2002** | 2.78 | 136.73 |
| **2003** | 1.116 | 139.55 |
| **2004** | 1.49 | 142.86 |

[1] عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية – حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

| | | |
|---|---|---|
| 171.70 | 0.98 | **2005** |
| 171.38 | 3.29 | **2006** |
| 200.27 | 2.04 | **2007** |
| 223.63 | 3.89 | **2008** |
| 244.36 | 0.97 | **2009** |
| 218.06 | 0.99 | **2010** |
| 242.38 | 0.91 | **2011** |
| 246.97 | 1.29 | **2012** |
| 297.43 | 1.88 | **2013** |
| 306.16 | 0.44 | **2014** |
| 316.90 | 1.50 | **2015** |
| 273.03 | 1.66 | **2016** |
| 334.66 | 1.50 | **2017** |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ تقارير بنك المغرب، 2001-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض معدل التضخم سنة2001 ليصل إلى 0.61% مصاحبا نسبة نفقات إلى 142.1 مليار درهم وذلك نتيجة لانخفاض الإنتاج السلعي، ليشهد تذبذب متواصل إلى غاية 2004ليصل به إلى 1.49% وذلك مصاحبا لزيادة الإنفاق الكلي قدر ب 142.86 مليار دولار وذلك في إطار الخطط التنموية من أبرزها تنمية الأقاليم الجنوبية في سنة 2002 وإصلاح القطاع الجوي لسنة 2004، لينخفض سنة 2005إلى 0.98% وذلك راجع إلى تدخل السياسة المالية من خلال صندوق الموازنة للحد من تأثير ارتفاع أسعار النفط على الائتمان وهو ما حقق شبه توازن في النفقات الكلية، ليعود للتذبذب من جديد إلى غاية 2008 لتصل الإنفاقات الكلية إلى 223.63 مليار درهم بحيث استخدمت سياسة مالية توسعية من خلال الرفع من قيمة الإنفاق الكلي، لتواجه ضغوطا خارجية على الأسعار إضافة إلى الأزمة العالمية سنة 2009 ليصل إلى 0.97%، ليرتفع سنة 2012 إلى 1.29% ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة التي أقرتها الحكومة المغربية في أسعار المنتجات الاستهلاكية، لتشهد سنة 2014 أقل نسبة للتضخم شاهدها الاقتصاد المغربي وعلى الرغم من ارتفاع حجم الإنفاق، وذلك يعود لأثمنه المواد الغذائية المتقلبة، ليرتفع على التوالي سنتي2015 و2016 إلى 1.50%و166% على التوالي، نتيجة ارتفاع المواد الفلاحية، ليتباطأ سنة2017 ليصل إلى 1.5% مصاحبا ارتفاع الإنفاق الكلي قدر ب 334.66 مليار درهم وتعزز هذا التوجه انسجاما مع انخفاض القوى في أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة بالموازاة مع ذلك تراجع وتيرة أسعار النفط في الأسواق المالية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن السياسة المالية بالمغرب تسعى لترشيد الإنفاق العام والتحكم في استقرار الأسعار لمحاربة الفجوة التضخمية.

### 2-1-1 أدوات السياسة المالية للحد من معدل البطالة:

تأتي البطالة في صدارة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى السياسة المالية للحد منها في المغرب، والتي تتفاقم عام بعد عام وتؤدي إلى أثار اجتماعية سلبية، والتي تمثل خطورة على الأمن القومي المغربي، والجدول التالي يوضح تطور البطالة بالنسبة للإنفاق الكلي:

**الجدول (2- 29): تطور البطالة بالنسبة للإنفاق الكلي في المغرب خلال الفترة (2001-2017)**

**الوحدة:** (مليار درهم)

| السنة | معدل البطالة% | النفقات الكلية |
|---|---|---|
| **2001** | 12.26 | 142.19 |
| **2002** | 11.33 | 136.73 |
| **2003** | 11.43 | 139.55 |
| **2004** | 10.80 | 142.86 |
| **2005** | 11.06 | 171.70 |
| **2006** | 9.67 | 171.38 |
| **2007** | 9.80 | 200.27 |
| **2008** | 957 | 223.63 |
| **2009** | 9.10 | 244.36 |
| **2010** | 9.60 | 218.06 |
| **2011** | 8.91 | 242.38 |
| **2012** | 8.99 | 246.97 |
| **2013** | 9.24 | 297.43 |
| **2014** | 9.88 | 306.16 |
| **2015** | 9.78 | 316.90 |
| **2016** | 9.1 | 273.03 |
| **2017** | 9.3 | 334.66 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ تقارير بنك المغرب، 2001-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نسبة البطالة سنة2001 لتصل إلى 12.26 % وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق الكلي إلا أنها لم تحقق الهدف المنشود، لتشاهد تذبذب إلى غاية 2005 لتصل إلى 11.06% مصاحبا بذلك زيادة في النفقات الكلية قدرت ب171.70مليار درهم، وذلك نتيجة لانخفاض الطلب على الألبسة الجاهزة لتنخفض سنة 2006 إلى 9.67 % مقابل إنفاق قدر ب 171.38مليار درهم، وذلك نتيجة الخطط التنموية (2000-2006) والتي كان هدفها الأساسي توفير مناصب شغل ومحاربة الفقر، لتعود للتذبذب من جديد إلى غاية 2011 لتصل إلى 8.91% مصاحبا زيادة في الإنفاق قدرت ب242.38 مليار درهم، وتعتبر أقل نسبة للبطالة شاهدها الاقتصاد المغربي وذلك راجع للموسم الفلاحي الجيد إضافة إلى مبادرة التشغيل (2009-2012) وتتمحور في مجال تشجيع التشغيل ومحاربة بطالة الشباب بالأساس من خلال برنامجي "مقاولتي"

و"إدماج"، لتعود من جديد للارتفاع خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 وذلك نتيجة تراجع الإنتاج الفلاحي وتباطؤ الأنشطة الغير الفلاحية، وعلى هذا السياق قامت السياسة المالية للحكومة المغربية بالرفع من الحد الأدنى المهني لمضمون الأجور[1].

ومن خلال ما استعرضناه سابقا نستنتج أن السياسة المالية بالمغرب سعت للرفع من حجم الإنفاق خلال فترة الدراسة وذلك بهدف الرفع من مستوى الاستثمارات من خلال البرامج التنموية بهدف توفير فرص العمل وتقليص معدل البطالة.

### 3-1-1 آليات السياسة المالية في الرفع من النمو:

باعتبار أن النمو الاقتصادي هو تحقيق الزيادة في الدخل الوطني عبر الزمن، فهو الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع، وتعتبر الميزانية أهم أدوات والوسائل التخطيط وتنفيذ البرامج ويعتبر الإنفاق الكلي أهم أدوات الميزانية والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (2-30): تطور معدل النمو الاقتصادي نسبة للإنفاق الكلي في المغرب خلال الفترة (2001- 2017)**

**الوحدة:** (مليار درهم)

| السنة | معدل النمو% | النفقات الكلية |
|---|---|---|
| **2001** | 6.5 | 142.19 |
| **2002** | 3.2 | 136.73 |
| **2003** | 5.5 | 139.55 |
| **2004** | 4.3 | 142.86 |
| **2005** | 2.4 | 171.70 |
| **2006** | 8 | 171.38 |
| **2007** | 2.5 | 200.27 |
| **2008** | 5.9 | 223.63 |
| **2009** | 4.2 | 244.36 |
| **2010** | 3.8 | 218.06 |
| **2011** | 5.2 | 242.38 |
| **2012** | 3.0 | 246.97 |
| **2013** | 4.5 | 297.43 |
| **2014** | 2.6 | 306.16 |
| **2015** | 4.5 | 316.90 |
| **2016** | 2.0 | 273.03 |
| **2017** | 4.8 | 334.66 |

**المصدر:** من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ تقارير بنك المغرب،2001-2017.

[1] وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، مذكرة تقديم، ص: 109.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نسبة النمو خلال سنة 2001 ليصل إلى 6.5% مصاحبا بذلك إنفاق قدر ب 142.19 مليار درهم، وذلك كنتيجة بدائية للخطط التنموية (2000-2006)، لينخفض سنة 2002 إلى 3.2% نتيجة انخفاض الإنتاج السلعي، لتواصل التذبذب إلى أن تصل سنة 2006 إلى 8 % وهي أعلى نسبة شاهدها الاقتصاد المغربي ليقدر حجم الإنفاق إلى 171.63مليار درهم وهي نتيجة للموسم الفلاحي الجيد إضافة للسياسة التوسعية المستخدمة من طرف الحكومة المغربية للرفع من حجم الاستثمار، لينخفض سنة2007 إلى2.5 % نتيجة انخفاض عوائد الموسم الفلاحي لقلة الأمطار، ليرتفع سنة 2008 إلى 5.9% مصاحبا إنفاق كلي قدر ب223.63 مليار درهم، وبدء ظهور نتائج المخطط التنموي (2006-2015)، ليواصل التذبذب إلى غاية 2016 بنسبة منخفضة نسبيا 2% مصاحبا إنفاق كلي وصل إلى 273.03 مليار درهم وهي نسبة معتبرة نسبيا وذلك نتيجة للانزلاق المالي، ليرتفع سنة2017 إلى 4.8% مقابل إنفاق قدر ب334.66 مليار درهم، وتعتبر نسبة النمو بالمغرب سنة 2017 أعلى معدل بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مستفيدا بالظروف الإقليمية تتسم بتراجع الأخطار الإقليمية والخارجية، إلى جانب تحسن المؤشرات الماكرواقتصادية.

من خلال ما استعرضناه سابقا نستنتج أن السياسة المالية بالمغرب تسعى إلى الرفع من معدل النمو من خلال البرامج التنموية لتحقيق عوائد تغطي حجم الإنفاق[1].

### 4-1-1 تمويل السياسة المالية لعجز الموازنة العامة:

لقد عرفت الموازنة بالمغرب عجزا متواصلا ويعزي هذا العجز إلى ثقل تكلفة صندوق المقاصة لدعم المواد الأساسية، إضافة إلى ثقل المديونية الخارجية، ومن خلال الجدول التالي نبين فعالية السياسة المالية على رصيد الموازنة2001-2017:

**الجدول (2-31): تطور رصيد الموازنة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في المغرب(2001-2017)**

**الوحدة:** (مليار درهم)

| السنوات | رصيد الموازنة | عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي % |
|---|---|---|
| **2001** | 78.57 | -2.6 |
| **2002** | -59.75 | -4.3 |
| **2003** | 179.72 | 3.4 |
| **2004** | 259.93 | 4.6 |
| **2005** | 940.96 | 4.4 |
| **2006** | 1066.79 | 1.7 |
| **2007** | 454.9 | 0.3 ، - 0.2 |
| **2008** | 862.7 | 0.4 |
| **2009** | -655.2 | -2.1 |

[1] وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية لسنة 2018، مذكرة تقديم، ص: 109.

| | | |
|---|---|---|
| **2010** | -263.9 | -4.6 |
| **2011** | -346.8 | -5.9 |
| **2012** | 1484.6 | -7.2 |
| **2013** | -1170.7 | -5.1 |
| **2014** | -2180.1 | -4.9 |
| **2015** | -2583.87 | -4.3 |
| **2016** | -2693.5 | 4.5 |
| **2017** | -1247.6 | 3.6 |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ تقارير بنك المغرب، 2001-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المغرب عانت من عجز في الموازنة بالنسبة BIP ففي سنة 2001 قدر ب2.6-% ليتضاعف سنة 2002 إلى4.3-% ولتغطية العجز قامت الخزينة عن طريق اللجوء إلى سوق السندات بالمزايدة التي تميزت بأسعار فائدة منخفضة ونتيجة لذلك ارتفع حجم المديونية الداخلية في حين توالى مجهود تقليص المديونية الخارجية، لتشاهد فائض إلى غاية 2005 وهنا لجأت الخزينة إلى سوق الأذينات في ظرفية اتسمت بوفرة العرض وانخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل، وذلك من أجل تغطية حاجياتها إلى تمويل وتسديد التدفقات الصافية للرسام يل برسم الدَّين الخارجي، لينخفض الفائض سنة 2006 إلى 1.7% ومكن تراجع عجز الصندوق وانخفاض التدفقات الصافية للرساميل برسم الدَّين الخارجي من التقليل من لجوء الخزينة إلى سوق الأذينات بالمزايدة، في حين عبأت الخزينة موارد هامة عبر مسالكها المالية الخاصة، لتكون سنة 2007 النقطة الفاصلة بتحقيق عجز وفائض في نفس الوقت، وبفضل تحسن وضعية خزينة الدولة واللجوء إلى الاقتراض من السوق المالية الدولية، قلصت الخزينة من إصداراتها الصافية في السوق الداخلية في ظل مناخ يتم بارتفاع نسبي في أسعار الفائدة القصيرة الأمد، ليتواصل العجز إلى غاية 2010 ليصل إلى 4.6-% مصاحبا رصيد قدر ب263.9- مليار درهم وتميزت هذه السنة بتغطية الاحتياجات التمويلية للخزينة بالإصدار السندي في السوق المالية الدولية، الأول من نوعه منذ سنة 2007 في سياق تميز بتحسن التصنيف الائتماني للدين السيادي المغربي، ليواصل التذبذب ليصل العجز سنة2015 إلى4.3-% لرصيد مقدر ب 2583.87- مليار درهم وهذا نتيجة تراجع الاحتياجات التمويلية للخزينة وتعبئة حجم هام من الموارد من خلال قنواتها المالية الخاصة إلى تقلص ملموس في إصدار الخزينة سندات عن طريق المناقصة، وكذا خفض لجوئها إلى التمويل الخارجي، ليحقق فائض سنة 2017 يقدر ب3.6% وقامت الخزينة من خلاله بتسديد متأخرات الأداء الخاصة بها.

### 2-1 دور السياسة المالية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية:

إن التحكم في مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية يبين مدى ونجاعة الدولة في التحكم في اقتصادها، والمغرب كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق التوازن في ميزانها التجاري عن طريق رفع صادراتها.

### 1-2-1 مواجهة السياسة المالية للعجز في ميزان المدفوعات:

بالنظر إلى الاضطرابات التي كانت تعاني منها الأسواق العالمية جراء التغيرات التي كانت تشهدها أسعار النفط، فإن المغرب لجأت إلى العديد من الإجراءات الإصلاحات الشاملة، وذلك مع صندوق النقد الدولي قصد الحصول على المساعدات المالية الضرورية لاستمرار عملية التنمية، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات. والجدول التالي يبين أهم التطورات التي طرأت على ميزان المدفوعات في المغرب:

**الجدول (2- 32): تطور ميزان المدفوعات بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي في المغرب (2001- 2017)**

**الوحدة:** (مليار دولار)

| السنة | معدل ميزان المدفوعات% | الناتج الداخلي الإجمالي |
|---|---|---|
| **2001** | -43.64 | 39.46 |
| **2002** | -44.05 | 45.24 |
| **2003** | -43.740 | 52.06 |
| **2004** | -52.2 | 59.63 |
| **2005** | -70.025 | 62.34 |
| **2006** | -85.936 | 68.64 |
| **2007** | -40.8 | 79.04 |
| **2008** | -23.8 | 92.51 |
| **2009** | -20.2 | 92.90 |
| **2010** | -18.9 | 93.22 |
| **2011** | -22.3 | 101.37 |
| **2012** | -23.2 | 98.27 |
| **2013** | -22.1 | 106.83 |
| **2014** | -20.3 | 110.08 |
| **2015** | -15.4 | 101.19 |
| **2016** | -18.2 | 103.61 |
| **2017** | -21.9 | 121.4 |

**المصدر:** من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- ♣ مؤشرات البنك الدولي.
- ♣ تقارير بنك المغرب، 2001-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تفاقم العجز في ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة 2001-2017 نتيجة الزيادة في الواردات من الطاقة والمنتجات الغذائية التي ترتبط قيمتها بتقلبات الأسعار، وكذا معدلات الصرف على المستوى العالمي، على رغم أن هذا العجز كان مصاحبا لارتفاع للناتج المحلي الوطني بداية من 39.46 مليار دولار سنة 2001 إلى 121.4دولار سنة 2017 وهذا ما يكشف وجود اختلالات هيكلية على المستوى المالي.

وعلى الرغم من الرفع من الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب إلا أنه لم يؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات نتيجة للإختلالات المالية إضافة إلى انخفاض سعر البترول وهو المكون الأساسي لصادراتها[1].

## 2- دور السياسة النقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي بالمغرب خلال الفترة (2001-2017)

هدفت السلطة المغربية من برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق الاستقرار العام، مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات النقدية لتسيير مؤشرات الأداء الاقتصادي.

### 2-1 دور السياسة النقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلية:

لقد سعت السياسة النقدية بالمغرب إلى تحقيق الاستقرار الداخلي والخارجي، وذلك بالرفع من معدل النمو والتحكم في الأسعار وتخفيض معدل البطالة، بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية

#### 2-1-1 آلية السياسة النقدية في معالجة التضخم:

المغرب على غرار الدول تسعى لتحقيق استقرار الأسعار مستخدمة بذلك مجموعة من المواد التنظيمية، بالاستعانة بأدواتها المختلفة، كما وضحه البنك بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.233 الموافق (30جوان1959) والذي قام بتعديله سنة 2006 رقم 76-03 والذي نصت عليه المادة6:

"والذي حدد به هدف البنك هدف استقرار الأسعار ويدير السياسة النقدية بكل استقلالية وشفافية إن الهدف الرئيسي للبنك هو الحفاظ على استقرار الأسعار، دون الإخلال بهدف استقرار الأسعار يقوم البنك بمهمته في إطار السياسة الاقتصادية والمالية للحكومة، بحيث يقوم الوزير المكلف بالمالية والوالي بالتشاور بصفة منظمة من أجل ضمان انسجام السياسة الاحترازية الكلية وكذا السياسة النقدية مع الأدوات الأخرى المتعلقة بالسياسة الماكرو اقتصادية"[2]. والجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (2-33): تطور معدل التضخم في المغرب خلال الفترة (2001-2017)**

| السنة | معدل التضخم % |
|---|---|
| **2001** | 0.61 |
| **2002** | 2.78 |
| **2003** | 1.116 |
| **2004** | 1.49 |
| **2005** | 0.98 |

[1] تقرير بنك المغرب، 2013–2017.

[2] الظهير الشريف رقم 1.59.233 الموافق (30 جوان 1959)والذي قام بتعديله سنة 2006 رقم 76-03

| | |
|---|---|
| 3.29 | **2006** |
| 2.04 | **2007** |
| 3.89 | **2008** |
| 0.97 | **2009** |
| 0.99 | **2010** |
| 0.91 | **2011** |
| 1.29 | **2012** |
| 1.88 | **2013** |
| 0.44 | **2014** |
| 1.50 | **2015** |
| 1.66 | **2016** |
| 1.5 | **2017** |

**المصدر**: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ تقارير بنك المغرب، 2001-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض التضخم سنة2001 مقارنة بالسنوات التي تليها ليصل إلى 0.61% نتيجة انخفاض أسعار الإنتاج الصناعي، ليشهد تذبذب متواصل خلال سنة 2004 ليصل إلى 1.49% نتيجة الخطط التنموية الاقتصادية لينخفض سنة 2005 ليصل إلى 0.98%، فقد اعتمد بنك المغرب منهجية التخطيط الإستراتيجي الثلاثي الذي يوجه تقدمه في تحقيق أهداف محددة بوضوح عن طريق تعبئة فعالة للموارد البشرية والمادية الضرورية لبلوغها، ليعاود التذبذب إلى أن يصل إلى 2008 وذلك لحدة الضغوط الخارجية على الأسعار بالمغرب إضافة إلى الأزمة العالمية سنة 2009 ليصل إلى 0.97%، ليرتفع في 2012 إلى 1.29.% ويعود السبب للمنتجات الاستهلاكية، لتشهد سنة 2014 أقل نسبة للتضخم في الاقتصاد المغربي ويعود ذلك إلى أسعار المواد الغذائية المتقلبة، ليرتفع على التوالي سنتي 2015 و2016 ليصل إلى 1.50% و1.66% نتيجة ارتفاع أسعار المواد الفلاحية، ليتباطأ سنة 2017ليصل إلى 1.5.% ويعزز هذا التوجيه انسجاما مع انخفاض القوى في أسعار المنتجات الغذائية المتقلبة.

وفي هذا السياق تم تعزيز السياسة النقدية بالمغرب بإطار تصوري بوسائل التحليل وتقييم جديدة تمكن في نهاية المطاف من تقييم الضغوط التضخمية على نحو أدق، وتم إعداد أو تحسين نماذج مخصصة للتوقع ومحاكاة أثر السياسة النقدية.

### 2-1-2 وسائل السياسة النقدية في تخفيض معدل البطالة:

تسعى السياسة النقدية بالمغرب من خلال استخدام أدواتها تحقيق التوازن الاقتصادي ومن بين أهم هذه التوازنات التخفيض من معدل البطالة، مستخدمة بذلك سياستها التوسعية أو الانكماشية ولتوضيح أكثر الجدول التالي يوضح ذلك:

**الجدول (2-34): تطور معدل البطالة في المغرب خلال الفترة (2001–2017)**

| السنة | معدل البطالة% |
|---|---|
| **2001** | 12.26 |
| **2002** | 11.33 |
| **2003** | 11.43 |
| **2004** | 10.80 |
| **2005** | 11.06 |
| **2006** | 9.67 |
| **2007** | 9.80 |
| **2008** | 957 |
| **2009** | 9.10 |
| **2010** | 9.60 |
| **2011** | 8.91 |
| **2012** | 8.99 |
| **2013** | 9.24 |
| **2014** | 9.88 |
| **2015** | 9.78 |
| **2016** | 9.1 |
| **2017** | 9.3 |

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على:

♣ تقارير بنك المغرب، 2001-2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع معدلات البطالة بالمغرب بداية من سنة2001 إلى سنة2005 لتشهد هذه الفترة أعلى معدلات بطالة شهدها الاقتصاد المغربي، نتيجة انخفاض الطلب على الألبسة الجاهزة، بحيث في هذه الفترة استخدمت السياسة النقدية سياستها الانكماشية، لتنخفض سنة 2006 لتصل إلى 9.67% وذلك راجع إلى الخطط التنموية التي وضعتها المغرب خلال تلك الفترة، وتواصل التذبذب إلى غاية2011 لتصل إلى 8.91% وتعتبر أقل نسبة بطالة شاهدها الاقتصاد المغربي وذلك راجع إلى الموسم الفلاحي الجيد إضافة إلى مبادرة

التشغيل (2009-2012)[1]، لتعود للتذبذب من جديد خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2017 وذلك نتيجة تراجع الإنتاج الفلاحي وتباطؤ الأنشطة الغير فلاحية.

### 2-1-3 إجراءات السياسة النقدية لدفع عجلة النمو:

من الأكيد أن السياسة النقدية من خلال حرصها على ضمان استقرار الأسعار، الذي يعد شرطا ضروريا لإقرار إطار اقتصادي كلي يعزز القدرة التنافسية للاقتصاد، تشكل محورا أساسيا ضمن السياسة الاقتصادية، يتوخى منه تحقيق نمو مستديم وكفيل بخلق فرص تشغيل، لذا وحتى يمكن تفادي عرقلة مفعول هذه السياسة، ينبغي أن يتم تقليص عجز الميزانية بشكل دائم إلى مستوى قابل للتمويل، دون الأخذ بعين الاعتبار للمداخيل الاستثنائية، ونظرا لعد إمكانية الحصول بكيفية منتظمة ومتكررة على عائدات الخوصصة يبدو من المناسب توجيه المداخيل نحو تمويل الاستثمارات ذات الأولوية خاصة في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

### 2-2 دور السياسة النقدية على مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجية:

في ظل توفير بيئة اقتصادية ملائمة في العلاقات الخارجية، تقوم السياسة النقدية بدور مهم من خلال في التحكم في سعر الصرف ورفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي.

### 2-2-1 دور السياسة النقدية على سعر الصرف:

نظرا للترابط بين السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف ومن أجل التطابق مع أفضل المعايير المعمول بها على المستوى الدولي والتي بموجبها تدخل سياسة الصرف ضمن اختصاصات الحكومات مع استشارة البنوك المركزية، يوضح مشروع القانون على أن بنك المغرب ينفذ سياسة سعر الصرف في إطار نظام سعر الصرف والتوجهات المحددة من طرف الوزير المكلف بالمالية وذلك بعد التشاور مع البنك وفي هذا لإطار تم كذلك السماح للبنك باستخدام احتياطات الصرف من أجل الدفاع أو المحافظة على قيمة الدرهم في حالة اعتماد نظام صرف أكثر ليونة. ومن جهة أخرى بغية تسهيل تدبير احتياطات الصرف، تنص الأحكام المشروعة على أنه يمكن للبنك إبرام اتفاقيات مع مقابلاتها على أساس اتفاقيات لإطار المعتمد من قبل الجمعيات المهنية الدولية، وتفويض تدبير احتياطات الصرف إلى وكلاء في إطار ظروف محددة من طرف البنك، والذي أقرته في المادة 12: "يمكن استخدام احتياطات الصرف ويصرف النظر عن أي أحكام تشريعية سارية المفعول، يخول للبنك على أساس الاتفاقيات الإطار للجمعيات المهنية الدولية إبرام اتفاقيات مع مقابلاته الأجنبية". والمادة60 فيما يخص: "تدخل السلطة النقدية في السوق النقدية وسوق الصرف من خلال القيام بعمليات شراء أو بيع بصفة نهائية، عمليات حلول أو

[1] تقرير حول السياسة النقدية لبنك المغرب، العدد 37، 2015، ص: 22.

[2] تقرير بنك المغرب، 2018.

بآجال، وعمليات أخذ أو عرض من أجل الاستحفاظ، عمليات متعلقة بالسلفات إقتراضات الدَّين أو السندات المتداولة محررة بالعملة التي يحددها البنك"[1].

[1] المادة 12، المادة 60 رقم 76-03، سنة 2006.

**الخلاصة:**

يمكن القول من خلال العرض التطبيقي، بأن الجزائر والمغرب تمكنتا من خلال السياسات الاقتصادية المتبعة من تحقيق نتائج إيجابية انعكست على نمو الاقتصاد خاصة خلال العشرية الأخيرة معتمدتان على الانفتاح الاقتصادي، كما تبين من خلال دراستنا لبرامج الإصلاح الاقتصادي أن النمو في الجزائر لم يستطع احتواء البطالة والفقر، فالاقتصاد الجزائري ليست له القدرة على التوظيف وقليل الاستيعاب على الرغم من عودة النمو إلا أن القطاعات الاقتصادية عرفت الانكماش، في الوقت الذي يتحول فيه الاقتصاد المغربي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع.

ومن خلال معالجتنا لواقع كل من السياستين المالية والنقدية ودورهما على مؤشرات الأداء الاقتصادي في كل من البلدين اتضح لنا أن هناك تكاملا هاما وقويا بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي بشكل خاص.

# خاتمة عامة

لقد أصبحت السياسة المالية والنقدية من أهم المواضيع الشاغلة فكر العالم، لما لهما من أهمية في تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تأثيراته على الاقتصاديات الكلية، ومن هاته الدول الجزائر والمغرب. ولقد كان الهدف من وراء هذه الدراسة معرفة فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل الإصلاحات لكل من الجزائر والمغرب ولمحاولة الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة على التساؤل المطروح ما مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الكلية في ظل الإصلاحات الجيل الثاني في الدول المغاربية –حالة الجزائر– المغرب؟ .

اعتمدنا في الفصل الأول على إعطاء نظرة عامة لأساسيات الدراسة (السياسة المالية والسياسة النقدية ومؤشرات الاقتصادية) والعلاقة بينهم. أما الفصل الثاني فقد تم تركيز فيه على واقع السياسة المالية والنقدية في الجزائر والمغرب بالإضافة إلى دورهما على أهم مؤشرات الاقتصادية وآفاق كلا البلدين.

❖ **اختبار الفرضيات:**

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث وبعد الإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية تم اختيار صحة الفرضيات من عدمها، والتي وضعت كإجابة مبدئية:

**إثبات صحة الفرضية الأولى:** والتي تنص على: " تعتبر السياسة المالية من الأدوات الاقتصادية التي تمتلكها الحكومة فبواسطة السياسة المالية تستطيع الحكومة التصرف بمواردها الضريبية وتنفذ خططها ومشاريعها عن طريق اعتماد النفقات اللازمة لذلك". بعد القيام بالبحث تم تأكيد صحة ذلك بأن معالجتنا لأدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام إضافة إلى الموازنة العامة، لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأهداف في التأثير على حجم العمالة ومستويات الأسعار والنمو.

**إثبات صحة الفرضية الثانية:** والتي تنص على: " يكون تقييم فعالية ونجاح السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق أفضل الأهداف وبالتالي الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي". من خلال البحث تم تأكيد أنه لا يمكن الكلام عن السياسة النقدية الحقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصا منذ 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكييف الهيكلي والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصرا أساسيا فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**نفي الفرضية الثالثة:** والتي تنص على: " من دعائم نجاح الإصلاح الاقتصادي اتساع حجم النفقات العامة". بعد البحث تم نفي أنه ارتفاع حجم النفقات واتساعها يحدث خلل في الميزانية وهذا ما يتنافى مع دعائم الإصلاح الاقتصادي.

**إثبات صحة الفرضية الرابعة:** والتي تنص على: "إن التنسيق الفعال بين السياستين النقدية والمالية يعود بالإيجاب على الأداء أدوات السياستين". من خلال البحث نؤكد إذا أن العلاقة بين السياستين النقدية والمالية وحسن التنسيق بينهما يولد محيط فعال لاستقبال أدوات السياستين وهذا ما يعود بالإيجاب على أدائها.

❖ **نتائج البحث:**

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية والمتمثلة في:

- ✓ من الناحية النظرية من خلال تناولنا للمداخل النظرية للسياسة المالية، تبين لنا أن للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الاقتصادية لها، فقد انتقلت من السياسة المالية المحايدة الي السياسي المالية المتدخلة، وبالتالي أصبحت تمارس دورا هاما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد، وبالشكل الذي يتم فيه استخدامها كأداة أسياسة، وفي إطار السياسة الاقتصادية العامة، من اجل تحقيق الأهداف العامة ذات الطبيعة الاقتصادية، والاجتماعية وغيرها، وتبعا لأولوية هذه الأهداف، بما يلبي أهم احتياجات المجتمع، وتماشيا مع ظروفه وأوضاعه، وارتباطا بطبيعة نظامه الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ تكمن فعالية السياسة النقدية في مدى قدرتها للتأثير على مجال الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها والمتمثلة في تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، فحسب الدراسة نستنتج أن السياسة النقدية قائمة على الاستهدافات الكمية لتلك الإجراءات الكفيلة بالتأثير على الكتلة النقدية لتحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي لها، وتعبر فعاليتها عن الكيفية التي تستطيع بها السلطة النقدية التأثير على النمط الاقتصادي لتحقيق هدفها.
- ✓ عند التطرق إلى مؤشرات التوازن الاقتصادي وتعدد أفكاره وأصحابه إلا انه يصب في خانة الوصول إلى نتائج الاقتصادية المتوقعة في حالة استقرار الاقتصادي.
- ✓ إن السياستين النقدية والمالية مهتمين بالنشاط الاقتصادي وتبرز الأهمية من خلال الأهداف التي تصبوان إليها، فالاختيار بينهما يتوقف على مدى توفير شروط عمل كل منهما ونوع النظام المنتهج، وإن الاعتماد على إحدى السياستين دون الأخرى يؤدي في معظم الأحيان إلى وقوع في التناقض، أي ما

تبنيه إحدى السياستين تهدمه الأخرى، فعليه فان اعتماد كل من السياستين في آن واحد أمر مع ضرورة التنسيق بين أهدافهما،كما أن إعطاء الأولوية لإحدى السياستين لا يعني تفضيلها عن الأخرى، وإنما الظروف المحيطة هي التي تعطي الدور القيادي لأي منهما.

- ✓ رغم الاهتمام الذي أولته النظرية الاقتصادية لأهمية السياسة المالية والسياسة النقدية كوسائل متكاملة في تحريك النشاط الاقتصادي ورغم تباين وانحياز النقدي المالي أحيانا السياسة المالية والسياسة النقدية ولكل منهم حججه في ذلك لأنها تلتقي جميعها حول أهمية آليتها في بعث التنمية الاقتصادية.
- ✓ السياسة النقدية في الجزائر ساهمت نسبيا في استقرار الأوضاع داخليا وخارجيا في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة .
- ✓ أما من خلال تطرقنا للعلاقة والتأثير المتبادل بين السياسة النقدية و السياسة المالية تبين لنا أن هناك تكاملا هاما وقويا بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام و الاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة،كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيرهما من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل الفائض أو عجز الموازنة، ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقتضي بالضرورة استخدام مزيج بين السياستين معا.

### ❖ التوصيات والاقتراحات:

يقتضي علينا نهاية البحث وبناءا على النتائج التي توصلنا إليها سابقا تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية وذات صلة وثيقة بالموضوع محل الدراسة والتي نوردها كما يلي:

- لابد من الصرامة أكثر في تطبيق إجراءات السياسة النقدية والسياسة المالية خاصة مع تدهور أسعار النفط العالمية وبقاء الجزائر قطاع المحروقات المهمين على إيرادات الجزائر.
- على السياسة النقدية أن تضاعف من رقابتها على الكتلة النقدية المتداولة في المستقبل.
- العمل على تجسيد ما يقربه قانون النقد والقرض خاصة فيما يتعلق باستقلالية البنك المركزي وضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.
- ضرورة إتباع سياسات نقدية ومالية متكاملة وتسير في نفس الاتجاه من اجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بما فيها النمو الاقتصادي المنشود.

❖ **آفاق الدراسة:**

بعد هذه الدراسة واستخلاص النتائج السابقة وتقديم الاقتراحات، باعتبار أن العديد من النقاط تتطلب تفصيلا أوسع، أو قد تطرأ تغيرات في الاقتصاد كون الموضوع حساس ومتجدد ما يستلزم وجود مواضيع تكون بمثابة امتداد ومن خلال هذا الموضوع نقترح المواضيع التالية:

- ✓ فعالية أداء السياسات الاقتصادية في ظل تغير المؤشرات الداخلية (البطالة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي) دراسة حالة الدول المغاربية.
- ✓ دراسة قياسية لأثر السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية لمجموعة من الدول العربية.
- ✓ فعالية السياسة المالية في ضبط مؤشرات الأداء الداخلية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط (عينة مختارة).
- ✓ ما دور الإصلاح الاقتصادي في ضبط التوازنات الاقتصادية الكلية دراسة مقارنة مصر– تونس.

## قائمة المراجع:

### الكتب:


1. بطرس جلدة سامر، "**النقود والبنوك**"، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن ، 2009.
2. بهلول حسن بهلول، "**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
3. بوزعرور عمار، "**السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –حالة الجزائر–**"، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
4. تومي عبد الرحمان، "**الإصلاحات الاقتصادية، الواقع والآفاق**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
5. جميل الجنابي هيل عجمي وآخرون، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
6. دادي عدون ناصر، عايب عبد الرحمان ، "**البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. دراز حامد عبد المجيد، "**السياسات المالية**"، دار الجامعية الإسكندرية،مصر، 2004.
8. السيد عطية عبد الواحد، "**دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، وضبط التضخم**"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 1993.
9. شاكر عصفور مُحَمَّد، "**أصول الموازنة العامة**"، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، عمان، الأردن.
10. صالحي صالح، "**المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دراسة المفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل السياسات والمؤسسات**"، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر ،2006.
11. عبد الحميد عبد المطلب، "**السياسات الاقتصادية**"، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة.
12. عبد المنعم فوزي، "**المالية العامة والسياسات المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
13. على حسين مجيد و سعيد عفاف عبد الجبار، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، ط1، دار الهدى للنشر، الأردن.
14. غدير غدير هيفاء، "**السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري**"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010.
15. فخري نعمة سمير ، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
16. فكري أحمد نعمان، "**النظرية الاقتصادية في الإسلام**"، ط1، دار القلم، دبي، 1985.
17. فوزي عبد المنعم، "**المالية العامة والسياسات المالية**"، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، بيروت، لبنان، 1992.
18. القزويني شاكر، "**محاضرات في اقتصاد البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

19. القيسي فوزي، "**النظرية النقدية**"، ط1، دار التضامن، بغداد، 1964.

**الرسائل والأطروحات :**

20. إدريس أميرة، "**تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري1980-2014**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016).

21. أوعيل ميلود، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة: 1990-2010**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2013-2014).

22. بطاهر علي، "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات التمويلية**"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2005- 2006).

23. بلوافي مُحَّد، "**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر1970-2011**"، (أطروحة مقدمة لنيل بدرجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص: العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013).

24. بلوطة بلال، "**أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة: 2000- 2008**"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر3، 2010- 2011).

25. بن حمودة فاطمة الزهراء، "**أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010).

26. بن زميل **هناء**، "**تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة1990-2014**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 19جوان 2016، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، الجزائر.

27. بنابي فتيحة، "**السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009).

28. بودخدخ كريم، "**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر،2001–2009**"، (رسالة ماجستير، فرع: نقود و مالية،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2010).

29. الجواهري عبد اللطيف، تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004.

30. حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، "**أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**"، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة وهران، الجزائر.

31. حياوي عبد الحفيظ ، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر 1970-2009**"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011-2010).

32. خزاز راضية أسمهان، "**دور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، دراسة حالة الجزائر 2001-2012**"، (مذكرة ضمن نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2001-2012).

33. خلوط العربي فوزية، "**دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر**"، ( مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2003).

34. دبات أمينة ، "**السياسة النقدية و استهداف التضخم بالجزائر**"، (مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد القياسي البنكي والمالي، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر).

35. دراوسي مسعود، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر** 1990-2004"، (أطروحة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، -2006 2005.

36. دمدوم زكريا، "**الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري 1990-2000 دراسة تحليلية**"، (رسالة ماجستير، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 2001-2002).

37. دمدوم زكرياء، "**الإصلاحات الاقتصادية في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب)**"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2014).

38. الدين طويل بهاء، "**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر:2009-2010**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015- 2016).

39. رحال مراد، "**التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة (2000- 2010)**"، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/ 2012).

40. زوين إيمان، "**دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية ،دراسة حالة الجزائر**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل والإشراف الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010-2011).

41. سالكي سعاد، "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010).

42. سنوسي علي، "**محاضرات في النقود والسياسة النقدية**"، جامعة مُحَّد بوظياف، كلية العلوم الاقتصادية، المسيلة، الجزائر، 2014 -2015.

43. شريف مُحَّد، "**السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009/ 2010).

44. صالح جلال أحمد مُحَّد، "**دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة الجمهورية اليمنية (2003/1990)**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006/2005).

45. عبد الله ياسين، "**دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية –دراسة حالة الجزائر–**"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2013- 2014).

46. عدائكة أسماء، **السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، 2010-2011).

47. لونيس إكن، "**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة2000-2009**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر03، 2010-2011).

48. محدادي نور الدين، "**الجهاز المصرفي الجزائري وإصلاحات نظام التمويل**"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 2002.

49. محلوس زكية، **أثر تحديد الخدمات المصرفية على البنوك الجزائرية**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2009).

50. معط الله أمال، "**آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر1970-2012**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015).

51. منطقية أمال أبو بكر، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا منذ عام 1992**،( أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحث والدراسات الإفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2011).

52. ناهض قدرة قاسم، "**اختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني أسبابه وطرق علاجه**"، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013).

53. نصير أحمد، "**أثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990- 2012**"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر03، 2012-2014).

54. وجدي جميلة، "**السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014**"، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016).

55. ولد الشيباني الشيخ أحمد، "**فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي –دراسة حالة موريتانيا–**"، (مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2012-2013).

**الجريدة الرسمية والمجلات:**

56. النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم32-05، 2001-2018.

57. أوشان أحمد، بلعزوز بن علي، **الإصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الإدارة الضريبية بالإشارة إلى حالة الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد: 17 جانفي 2017.

58. بلعايش ميادة، زير ريان، "**تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2000- 2014**"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، سبتمبر 2017.

59. بن يحي نسيمة ، "**أثر صدمات أدوات لسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2سبتمبر 2014.

60. بوحفص حاكمي، "**الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين** الجزائر ، **المغرب** ، **تونس**"، مجلة شمال إفريقيا.

61. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

62. توكل حسن أحمد فضل، "**أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان 1980-2014**"، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد1، العدد 2 نوفمبر 2016، جامعة الحدود الشمالية.

63. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5587بتاريخ 17 ديسمبر 2007، المتعلق بقانون رقم 41.06 الخاص بتصفية ميزانية 2002، المؤرخ في 30 نوفمبر 2007.

64. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5820بتاريخ 11مارس 2010، المتعلق بقانون رقم 33.07 الخاص بتصفية ميزانية 2004، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

65. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5821 بتاريخ 15مارس 2010، المتعلق بقانون 52.07 الخاص بتصفية ميزانية 2005، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

66. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5823 بتاريخ 22مارس 2010، المتعلق بقانون 18.08 الخاص بتصفية ميزانية 2006، المؤرخ في 11 فيفري 2010.

67. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5871 بتاريخ 06سبتمبر 2010، المتعلق بقانون 31.09 الخاص بتصفية ميزانية 2007، المؤرخ في 24 أوت 2010.

68. الجريدة الرسمية المغربية، العدد 5928 بتاريخ 24مارس 2011، المتعلق بقانون رق5523م 61.09 الخاص بتصفية ميزانية 2008، المؤرخ في 18 فيفري 2011.

69. الجريدة الرسمية المغربية، العدد بتاريخ 07 ماي 2007، المتعلق بقانون رقم 56.05 الخاص بتصفية ميزانية 2001، المؤرخ في 17 أفريل 2007.

70. الجريدة الرسمية المغربية، العدد6111بتاريخ 24 ديسمبر 2012، المتعلق بقانون رقم 37.12 الخاص بتصفية ميزانية 2009، المؤرخ في 10 ديسمبر 2012.

71. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد76، المؤرخة في29ديسمبر2009.

72. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 57، الموافقة11أكتوبر2017.

73. رؤى اقتصادية، مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 07، 2014.

74. مجلة المالية لوزارة الاقتصاد و المالية، العدد 15، المملكة المغربية، يوليو 2011.

75. مسعودي زكرياء، "**تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري فترة الدراسة2001-2016**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 06جوان 2017، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر.

76. النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 37، مارس 2017.

77. النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 40، ديسمبر2017.

78. هاني منال، **إتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد16، جامعة العفرون، الجزائر، جانفي 2017.

**التقارير والقوانين والمراسيم:**

79. الأمر 01/03 المؤرخ في 26 أوت 2003.

80. بنك الجزائر، التقرير السنوي2015، التطور الاقتصادي والنقدي، نوفمبر2016.

81. بنك الجزائر، التقرير السنوي2016، التطور الاقتصادي والنقدي، سبتمبر2017.

82. بنك المغرب، التقرير السنوي سنة 1995.

83. بنك المغرب، التقرير السنوي سنة 1997.

84. التقارير السنوية لبنك الجزائر، من السنة 2001 إلى 2014.

85. التقارير السنوية لبنك المغرب، من السنة 2001 إلى 2017.

86. تقارير بنك الجزائر" التطور الاقتصادي والنقدي"، 2001- 2008.

87. التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي لسنة 2012 والتوجه للسداسي الأول من 2013، ديسمبر 2013.

88. تقرير حول السياسة النقدية لبنك المغرب، العدد 37/ 2015.

89. تم إلغاء هذه الشروط وفقا للأمر رقم 11-03 المؤرخ 2003/08/26 المتعلق بالقرض و النقد.

90. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "**تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة بالجزائر**"، نوفمبر 2008.

91. الظهير الشريف 1.63.326 الصادر ب(9نوفبر1963) المغرب.

92. الظهير الشريف رقم 1.59.233 الموافق (30جوان1959)والذي قام بتعديله سنة2006 ؤقم76-03 للمملكة المغربية.

93. قانون 1990-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد16 بتاريخ 1990/04/14.

94. قانون 88-01المؤرخ في 1988/01/12 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية بالجزائر.

95. قانون 88-02 المؤرخ في 1988/01/12 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.

96. قانون رقم 12-86 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك و القروض.

97. قانون رقم 88-06 الصادر في 12 جانفي 1988، المعدل و المتمم للقانون 86-12، و المتعلق بالبنك و القرض.

98. قانون رقم 93-03 المؤرخ 93/07/04 المعدل والمتمم للقانون 01/90 المؤرخ 90/07/04 المتعلق بشروط تحديد رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر وهي على التوالي 500 مليون دج و100مليون دج، ويسري هذا على البنوك و المؤسسات المالية الوطنية والأجنبية.

99. لأمر (رقم 04-10 والمعدل والمتمم للأمر03-11)

100. لكاسطي مُحَمَّد، التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2012، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، مارس 2013.

101. المادة 03: تتمم الأمر رقم 03- 11.

102.المادة رقم 35 من الأمر رقم10- 4.

103.المادة12، المادة 60 رقم76-03، سنة 2006، المغرب.

104. مرسوم رقم2.79.512بتاريخ (12ماي1980)بتغيير المرسوم الملكي رقم66.330الصادر في (11أفريل 1967)بسن نظام عام للمحاسبة العمومية المغربية.

105. مرسوم ملكي رقم 331.66بتاريخ (12ماي 1967) بتطبيق مقتضيات القانون التنظيمي للمالية المتعلق بتقديم قوانين المالية المغربية .

106. وزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية، نشأة وتطور القانون التنظيمي للمالية، 2017.

107. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية للمملكة المغربية لسنة 2003.

108. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية للمملكة المغربية لسنة 2018.

109. وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية للمملكة المغربية للسنوات 2012، 2014، 2015، 2017.

**الملتقيات والمؤتمرات:**

110. أحمد نصير، يونس زين، "**رؤية اقتصادية تنموية للمخطط الزرق للنهوض بالسياحة في المملكة المغربية أفاق 2020**"، (مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، يومي 09و10نوفمبر 2016، جامعة مُحَّد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر).

111. دفرور نعيم ، شاهد إلياس، "**مداخلة بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في معالجة العجز في الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014**"، جامعة 8 ماي 1945، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، الجزائر، يوم 20 و21 نوفمبر 2017.

112. مفتاح صالح، "**دراسة أداء النظام المصرفي الجزائري من قبيل الاستقلال إلى فترة الإصلاحات**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 8و9 مارس،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2005.

**مواقع إنترنت:**

113. البوابة الوطنية، المملكة المغربية، على الموقع: http://www.maroc.ma ، التاريخ: 2018/04/23، 00:15.

114. البوابة الوطنية، المملكة المغربية، على الموقع: http://www.maroc.ma ، التاريخ: 2018/04/20، 15:15.

115. التقرير السنوي لبنك الجزائر 2008 -2012 ، تم الاطلاع على الموقع www.bank-of-algeria.dz ، بتاريخ 16-04-2018، على: 18:20.

116. سعيود مُحَّد الطاهر، **الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية في التشريع الجزائري**، مجلة القانون والأعمال، جامعة الحسمن الثاني المغرب، http://www.droitetentreprise.com/ الرقابة-على-البنوك-والمؤسسات-المالية، تاريخ الإطلاع 20ماي 2018، على الساعة 2:00.

117.قانون المالية 2017 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع : www.radioalgerie.dz بتاريخ : 05-04-2018، على : 20:01.

118. قانون المالية 2017، ما يجب معرفته عن أهم الإجراءات الجبائية بالجزائر، www.radioalgerie.dz تم الإطلاع بتاريخ: 20 ماي 2018، على الساعة: 17:30

119. قوانين المالية 2013-2015 ، وزارة المالية الجزائرية ، تم الاطلاع على الموقع: www.mf.gov.dz بتاريخ : 17-04 -2018، على : 12:30.

120. المملكة المغربية وزارة الاقتصاد والمالية، على الموقع: www.maroc/ma/ar/content/2015/ ، تاريخ الاطلاع: 2018/04/21، الساعة: 23:42.

121. المملكة المغربية، وزارة الاقتصاد و المالية، على الموقع: http://www.Finances.gov.ma، تاريخ الاطلاع: 2018/04/21، الساعة 22:00.

122. المملكة المغربية، وزارة السياحة والنقل الجوي و الصناعة التقليدية و الاقتصاد الاجتماعي رؤية 2015، على الموقع: http://www.Finances.gov.mog، تاريخ الاطلاع: 2018/04/21، الساعة 22:15

123. الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015، على الموقع: www.maroc/ma/ar/content/2015/، التاريخ: 2018/04/23.

**المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Arnau Diemer," **INFLATION Grands Problèmes économiques contemporains**", 1ère année de licence, Université d'Auvergne.
2. Giovanni P. Olivei, **Exchange Rates and the Prices of Manufacturing Products Imported into the United States**, New England Economic Review, First Quarter, 2002.
3. Leopold von Thadden, **Active monetary policy**, **passive fiscal policy and the value of public debt**: **some further monetarist arithmetic**, Economic Research centre of the Deutsche Bundesbank, Discussion paper 12/03, June 2003.
4. Longins Rutasitara, "**Exchange rate regimes and inflation in Tanzania**", Research Paper 138, African Economic Research Consortium, Nairobi, Fabruary 2004.
5. Ndari Surjaningsih,"**The impact of fiscal policy on the output and inflation**", Bulletin of Monetary Economics And Banking, April 2012.
6. Pawel Marszalek, "**Coordination of monetary and fiscal policy**", Volume 3, Number 2, The Poznan University of Economics, 2003.